



الشركة العربية للاستثمار ش.م.ع.



التقرير السنوي
2016

الشركة العربية للاستثمار ش.م.ع.

التقرير السنوي

2016

المحتويات

الصفحة

4	نبذة عن الشركة العربية للاستثمار
5	رؤية ورسالة الشركة
6	مساهمات الدول الأعضاء في رأسمال الشركة
7	مجلس إدارة الشركة
8	لجان مجلس الإدارة
9	الإدارة التنفيذية للشركة
11	ملخص البيانات المالية
12	كلمة رئيس مجلس الإدارة
14	كلمة الرئيس التنفيذي
17	تقرير مجلس الإدارة

الصفحة

37	القوائم المالية
38	تقرير مراجعي الحسابات
40	قائمة المركز المالي
41	قائمة الدخل
42	قائمة الدخل الشامل
43	قائمة التغيرات في حقوق المساهمين
44	قائمة التدفقات النقدية
45	إيضاحات حول القوائم المالية
99	عناوين الشركة

نبذة عن الشركة العربية للاستثمار

أُنشئت الشركة العربية للاستثمار في منتصف عام 1974 بموجب اتفاقية دولية كشركة مساهمة عربية حكومية. والغرض الأساسي للشركة كما حدده عقد تأسيسها هو : استثمار الأموال العربية بهدف تنمية الموارد العربية، وذلك من خلال المساهمة في المشاريع الاستثمارية في قطاعات الزراعة والصناعة والتجارة والمواصلات والخدمات على أسس اقتصادية وتجارية سليمة مما يحقق دعم وتنمية الاقتصاد العربي. وتتمتع الشركة بكافة الضمانات والامتيازات التي تكفلها قوانين الاستثمار السارية في الدول المساهمة بما في ذلك ضمان الحرية الكاملة لحركة الأموال وعدم خضوعها للتأميم والمصادرة.

والشركة العربية للاستثمار مملوكة من قبل حكومات سبع عشرة دولة عربية، ويبلغ رأسمالها المصرح به 1,200 مليون دولار أمريكي، بينما يبلغ رأسمالها المدفوع 800 مليون دولار أمريكي موزعاً بين الدول المساهمة. وتمارس الشركة نشاطها الاستثماري في مجالين أساسيين هما الاستثمار في المشاريع والنشاط المصرفي، وذلك انطلاقاً من مقرها الرئيسي في مدينة الرياض في المملكة العربية السعودية ومن فرعها المصرفي في مملكة البحرين.

الرؤية

لتكون مؤسسة مالية عربية رائدة تعمل على تعبئة الموارد لتلبية احتياجات الاستثمار والتمويل، من أجل تحقيق التنمية المستدامة في دول المنطقة العربية.

الرسالة

تحقيق عوائد مالية مجدية، ودعم مسيرة التنمية الاقتصادية، والمساهمة في تحسين البيئة الاستثمارية في الوطن العربي من خلال القيام بدور المحفز لتأسيس وتنفيذ المشروعات في القطاعات الاقتصادية المختلفة على أسس اقتصادية وتجارية سليمة، وتوظيف نشاط الشركة المصري لاستقطاب الموارد العربية لتوفير التمويل اللازم للمشاريع، وتعزيز التجارة العربية البينية بما يساعد على تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية.

مساهمات الدول الأعضاء في رأسمال الشركة

نسبة المساهمة (%)	مبلغ المساهمة (ألف دولار أمريكي)	اسم الدولة	
15.68	125,422	المملكة العربية السعودية	
15.68	125,422	دولة الكويت	
15.68	125,422	الإمارات العربية المتحدة (أبو ظبي)	
10.48	83,871	جمهورية العراق	
8.19	65,543	دولة قطر	
6.97	55,743	جمهورية مصر العربية	
6.97	55,743	الجمهورية العربية السورية	
6.97	55,743	دولة ليبيا	
2.68	21,421	جمهورية السودان	
1.71	13,679	مملكة البحرين	
1.71	13,679	الجمهورية التونسية	
1.71	13,679	المملكة المغربية	
1.71	13,679	سلطنة عمان	
1.61	12,899	الجمهورية اللبنانية	
1.61	12,899	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	
0.32	2,578	المملكة الأردنية الهاشمية	
0.32	2,578	الجمهورية اليمنية	
100.00	800,000	المجموع	

مجلس إدارة الشركة



الأستاذ / يوسف عبد الله حمود
نائب رئيس مجلس الإدارة
مملكة البحرين



معالي المهندس / يوسف بن إبراهيم البسام
رئيس مجلس الإدارة
المملكة العربية السعودية



الأستاذ / أحمد عبد الله المهيري
عضو مجلس الإدارة
الإمارات العربية المتحدة



الأستاذ / عبد الله حميد المزروعى
عضو مجلس الإدارة
الإمارات العربية المتحدة



الأستاذ / صالح عبد العزيز آل الشيخ
عضو مجلس الإدارة
المملكة العربية السعودية



الأستاذ / الجبلي محمد البشير
عضو مجلس الإدارة
جمهورية السودان



الأستاذ / نائل محمد الجمود
عضو مجلس الإدارة
دولة الكويت



الأستاذ / خالد عبد العزيز الحسون
عضو مجلس الإدارة
دولة الكويت



الدكتور / محمد سامر عبد الرحمن الخليل
عضو مجلس الإدارة
الجمهورية العربية السورية
(بدءاً من 2016/10/18)



الأستاذ / عمر عبد العزيز آل حامد
عضو مجلس الإدارة
دولة قطر



الأستاذ / أحمد عبد الرحيم الصياد
عضو مجلس الإدارة
جمهورية مصر العربية



الأستاذ / علي محمد رضا الحاج جعفر
عضو مجلس الإدارة
سلطنة عمان



الأستاذ / علي ميلاد الزائدي
عضو مجلس الإدارة
دولة ليبيا
(بدءاً من 2016/06/04)



الأستاذة / فوزية زعبول
عضو مجلس الإدارة
المملكة المغربية



الدكتور / فاضل نبي عثمان
عضو مجلس الإدارة
جمهورية العراق

لجان مجلس الإدارة

يستعين مجلس إدارة الشركة في أداء مهامه بعدد من اللجان المتخصصة، وهي كالتالي:

لجنة الاستثمار العليا:

تتولى لجنة الاستثمار العليا نيابة عن مجلس الإدارة اتخاذ القرارات الاستثمارية في مجالي المشاريع والنشاط المصرفي، في الحالات التي تتعدى صلاحيات اللجان الداخلية في الشركة. وتتكون اللجنة من ثمانية أعضاء من بين أعضاء مجلس الإدارة، وهم:

1	معالي المهندس / يوسف بن إبراهيم البسام	رئيس اللجنة
2	الأستاذ / علي محمد رضا الحاج جعفر	عضو اللجنة
3	المهندس / بركات عرفات عرفات (انتهت عضويته بتاريخ 2016/10/18)	عضو اللجنة
4	الأستاذ / الطاهر محمد هويسة (انتهت عضويته بتاريخ 2016/06/04)	عضو اللجنة
5	الأستاذ / الجيلي محمد البشير (انتهت عضويته بتاريخ 2016/12/28)	عضو اللجنة
6	الأستاذة / فوزية زعبول	عضو اللجنة
7	الأستاذ / أحمد عبد الله المهيري	عضو اللجنة
8	الأستاذ / نائل محمد الحمود	عضو اللجنة

لجنة المخاطر والأصول:

تقوم لجنة المخاطر والأصول بمساعدة مجلس الإدارة على الاضطلاع بمسؤولياته الرقابية الخاصة بالمخاطر المتعلقة بنشاط الشركة، وتقييم ومراجعة المخاطر الخاصة بالنشاط الاستثماري والمصرفي. وتتكون اللجنة من ثلاثة أعضاء من بين أعضاء مجلس الإدارة، وهم:

1	الأستاذ / يوسف عبد الله حمود	رئيس اللجنة
2	الأستاذ / خالد عبدالعزيز الحسون	عضو اللجنة
3	الأستاذ / عبد الله حميد المزروعى	عضو اللجنة

لجنة التدقيق:

تقوم لجنة التدقيق بمساعدة مجلس الإدارة على الاضطلاع بالمسؤوليات الرقابية الخاصة بعدالة وجودة وسلامة القوائم المالية للشركة، والتزامها بالمطلبات القانونية والنظامية واستقلال المراقب الخارجي وأداء التدقيق الداخلي، والتأكد من سلامة أنظمة الضبط الداخلي. وتتكون اللجنة من ثلاثة أعضاء من بين أعضاء مجلس الإدارة، وهم:

1	الدكتور / فاضل نبي عثمان	رئيس اللجنة
2	الأستاذ / عمر عبدالعزيز آل حامد	عضو اللجنة
3	الأستاذ / صالح عبدالعزيز آل الشيخ	عضو اللجنة

لجنة الترشيحات والتعويضات:

تقوم لجنة الترشيحات والتعويضات بمساعدة مجلس الإدارة على الاضطلاع بجميع مسؤولياته المتعلقة بالترشيحات والتعويضات بالصورة التي تسهم في تحقيق مصلحة الشركة وأهدافها وغاياتها. وتتكون اللجنة من ثلاثة أعضاء من بين أعضاء مجلس الإدارة، وهم:

1	معالي المهندس / يوسف بن إبراهيم البسام	رئيس اللجنة
2	الأستاذ / يوسف عبد الله حمود	عضو اللجنة
3	الأستاذ / أحمد عبد الرحيم الصياد	عضو اللجنة

الإدارة التنفيذية للشركة



المركز الرئيسي: الرياض



الرئيس التنفيذي
الأستاذ / إبراهيم بن حمود المزيد

1	الشؤون المالية والإدارية	الأستاذ / فهد عبدالله الحقباني
2	الاستثمار	الأستاذ / فهد سليمان النحيط
3	الموارد البشرية والشؤون الإدارية	الأستاذ / عبدالعزيز عبدالرحمن الفريح
4	الشؤون المالية	الأستاذ / مجدي محمد الكفراوي
5	تقنية المعلومات	المهندس / عبد الله محمد السبيعي
6	التخطيط الاستراتيجي والبحوث	الأستاذ / دخيل الله عبدالله الزهراني
7	المستشار القانوني	الأستاذ / خالد صالح الزغبيني
8	التدقيق الداخلي	الأستاذ / يوسف سامي سالم

فرع البحرين (مصرف قطاع جملة)

1	مدير عام الفرع	الأستاذ / إبراهيم الزليطني
2	الشؤون الإدارية والمالية	الأستاذ / محمود سلمان
3	الخزينة وأسواق المال	الأستاذ / مارك دوندي
4	الائتمان	الأستاذ / سمير مجيبا - الأستاذ / عصام خالد
5	العمليات	الأستاذ / محمد بن حميد منجرا
6	إدارة المخاطر	الأستاذ / نتن قوبتا
7	المستشار القانوني	الدكتور / أسامة أحمد مختار
8	التدقيق الداخلي	الأستاذ / لالت بكرو
9	مسؤول الالتزام	الأستاذة / سودها تيلاني
10	تقنية المعلومات	الأستاذ / مسعود مراد

ملخص البيانات المالية في 31 ديسمبر 2016



كلمة رئيس مجلس الإدارة

السادة المساهمون الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسعدني بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن زملائي أعضاء مجلس إدارة الشركة العربية للاستثمار أن أقدم إلى الجمعية العامة الموقرة التقرير السنوي للشركة العربية للاستثمار متضمناً الأداء السنوي لنشاط الشركة وحساباتها الختامية للسنة المالية المنتهية في 2016/12/31.

خلال العام 2016، وبالرغم من استمرار التذبذب في معدلات النمو الاقتصادي العالمي، وما رافقها من تقلبات في الأسواق المالية الإقليمية والعالمية، بالإضافة إلى استمرار حالة عدم اليقين وزيادة المخاطر الجيوسياسية في المنطقة العربية، وتزايد انعكاساتها السلبية على المناخ

الاستثماري بشكل عام، فقدواصلت الشركة العربية للاستثمار نشاطها ودورها الريادي كمحفز للاستثمار والتنمية في الوطن العربي وبما يتلاءم وظروف المرحلة الراهنة، وأثبتت قدرتها على مواجهة مختلف التحديات كما أبدت درجة عالية من المرونة في التأقلم مع الأوضاع الاقتصادية المختلفة، مرتكزة في ذلك على دعم مساهميها، وقوة ومثانة مركزها المالي، ومواردها البشرية المتميزة وسعيها الحثيث لتحسين الكفاءة في توظيف الموارد المتاحة بما يكفل نمو حقوق المساهمين وزيادة عوائدهم.



في ضوء نمو النتائج المالية والأرباح التي حققتها الشركة العربية للاستثمار خلال العام 2016، على الرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة، فإن مجلس الإدارة يتطلع بثقة وتفاؤل نحو عام آخر من الإنجازات والعمل الجاد الهادف للمضي قدماً نحو مزيد من آفاق النمو والازدهار بما يحقق أهداف الشركة ويلبي طموحات المساهمين.

وفي الختام، لا يسعني بالنيابة عن زملائي أعضاء مجلس الإدارة الكرام، إلا أن أتقدم بجزيل الشكر ووافر الامتنان إلى حكومات الدول المساهمة لتقتها الغالية، ودورها البناء في دعم مسيرة الشركة، كما يطيب لي أن أعرب عن تقديري لجهود السادة أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وجميع منسوبي الشركة على مساهمتهم في النتائج التي تحققت في العام 2016، متمنياً للشركة العربية للاستثمار مزيداً من التقدم والازدهار.

والله ولي التوفيق،،،

رئيس مجلس الإدارة



المهندس/ يوسف بن إبراهيم البسام

كلمة الرئيس التنفيذي

واصلت الشركة العربية للاستثمار خلال العام المالي 2016 مسيرتها الدووية نحو رؤيتها الهادفة إلى تحقيق التنمية المستدامة في دول المنطقة العربية على الرغم مما شهدته بيئة الأعمال من تحديات عدة خلال العام، واستطاعت بالرغم من صعوبة التحديات المحيطة أن تضيف إلى سجل إنجازاتها عاماً آخر من النتائج الجيدة، دون أن يكون لتداعيات تلك الظروف تأثير كبير على مسيرتها بفضل ما تتمتع به من سياسات مالية متوازنة، وقاعدة رأسمالية صلبة، مستندة في ذلك على خبرتها الاستثمارية العريقة واستخدامها الأمثل لمواردها المالية والبشرية، ولإدارتها الحصيفة للمخاطر بمختلف أنواعها، ولالتزامها الدائم بتطبيق أفضل الممارسات والمعايير المهنية في مزاولة أنشطتها الاستثمارية والمصرفية بغية الوصول إلى الأهداف المنشودة.



وقد تمكنت الشركة خلال العام 2016 من مواصلة نشاطها الاستثماري في مجالي المساهمة في المشاريع وتقديم الخدمات المالية بكل كفاءة واقتدار، كما حافظت على حضورها المميز بين الشركات العربية المشتركة كمحفز لتأسيس وتنمية المشاريع الاستثمارية عبر المنطقة العربية، واستشرفت آفاقاً استثمارية جديدة لضمان تحقيق النمو والتنوع والاستدامة لنشاطاتها الاستثمارية وفق مستوى مقبول من المخاطر، وبما يكفل نمو أرباح وعوائد الشركة المستقبلية، وزيادة حقوق مساهميها وتنمية عوائدهم.

فعلى صعيد الاستثمار في المشاريع، أولت الشركة خلال العام اهتماماً خاصاً بإدارة استثماراتها القائمة وتقديم مختلف أنواع الدعم لها بهدف تنمية العائد الاستثماري منها، وتمكنت في نفس الوقت من التخارج المخطط له من بعض المساهمات، وأخذت زمام المبادرة في بناء علاقات وتحالفات استراتيجية وتعاون مع كبرى الشركات الاستثمارية في دول المنطقة، وواصلت جهودها في استكشاف الفرص الاستثمارية الواعدة على امتداد المنطقة العربية، كما عملت على دراستها وبلورتها من أجل الدخول في استثمارات جديدة خلال المرحلة القادمة ترتقي إلى مستوى تطلعات مجلس الإدارة وطموحاته.

وفي مجال تقديم الخدمات المالية، واصلت الشركة عبر فرعها المصرفي في مملكة البحرين التعامل بحصافة وموضوعية في إدارة الأصول المصرفية بما يتسق مع ظروف ومستجدات المرحلة الراهنة، وبما ينسجم مع الأهداف التي تسعى الشركة إلى تحقيقها. وقد تركزت الجهود المبذولة على تعبئة الموارد، وإدارة السيولة، والتقييم المستمر لمكونات محفظة الائتمان ومحفظة الأوراق المالية وإدارتها بأقصى درجات الحيطة والحذر وفقاً لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية والجهات الرقابية.

من جانب آخر، حرصت الشركة على الاهتمام بتطوير بيئة العمل الداخلية، وواصلت الارتقاء بمهارات موظفيها وقدراتهم ورفع كفاءاتهم، وعززت اهتمامها بالتدريب الداخلي والخارجي في مختلف التخصصات المتعلقة بنشاطها، كما ركزت الشركة خلال العام على تطوير أساليب العمل من أجل مواكبة التطورات والمستجدات في هذا المجال، وقامت بتحديث وتطوير نظم تقنية المعلومات، وتعزيز العمل المؤسسي عبر منظومة متكاملة من الأنظمة واللوائح وفق مبادئ حوكمة الشركات، وتطبيقاً لقرارات مجلس الإدارة، واتباعاً لتوجيهات الجهات الرقابية، من أجل المضي بأعمال الشركة نحو آفاق جديدة من التقدم والازدهار.

وقد انعكس تضافر الجهود التي بذلت خلال العام 2016 على النتائج المالية التي حققتها الشركة بشقيها الاستثماري والمصري، حيث تمكنت من زيادة أرباحها الصافية بنسبة 21% لتصل إلى 31.2 مليون دولار أمريكي، مقابل أرباح صافية قدرها 25.7 مليون دولار أمريكي تم تحقيقها في العام المالي 2015. كما حققت الشركة زيادة في حقوق المساهمين بلغت 52 مليون دولار أمريكي ليصبح بذلك إجمالي حقوق المساهمين في نهاية العام 2016 مبلغ 1,133 مليون دولار أمريكي، وقد تضمنت تلك الزيادة المبلغ المدفوع من القسط الثالث للاكتتاب في زيادة رأس المال والبالغ 23.9 مليون دولار أمريكي. وقد حققت الشركة عائداً على متوسط حقوق المساهمين بلغت نسبته 2.8% عند نهاية العام المالي 2016 مقارنة بنسبة 2.4% للعام السابق.

وإننا في الشركة العربية للاستثمار نضع نصب أعيننا رسالة الشركة وتطلعاتها الاستراتيجية الرامية لتنمية حقوق المساهمين، ونعمل معاً على تحقيقها بكل كفاءة واقتدار، وفق رؤية شاملة بعيدة المدى تأخذ في الحسبان الظروف المحيطة بنا، وتكفل المضي بالشركة نحو مزيد من النمو والازدهار لتلبية تطلعات الدول المساهمة، ويحدوني الأمل والثقة الكبيرة في إيجاد اقتصاد عربي متين تنتج عنه الفرص الاستثمارية الواعدة، وتتاح فيه فرص العمل المأمولة، لتحقيق التنمية المستدامة في دول المنطقة العربية.

وفي الختام أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن بالغ شكري وتقديري للدول المساهمة، ولأعضاء مجلس الإدارة لثقتهم الغالية ودعمهم المتواصل للشركة العربية للاستثمار، ولكافة الزملاء العاملين في الشركة الذين كان لجهودهم المخلصة وتفانيهم في العمل الدور البارز في تحقيق تطلعاتنا، آملاً ومتمنياً للشركة العربية للاستثمار ومساهمتها ومنسويها عاماً جديداً من التقدم والإنجاز.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

الرئيس التنفيذي

إبراهيم بن حمود المزيد



تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة للعام 2016



أولاً: التطورات الاقتصادية العالمية خلال العام 2016،

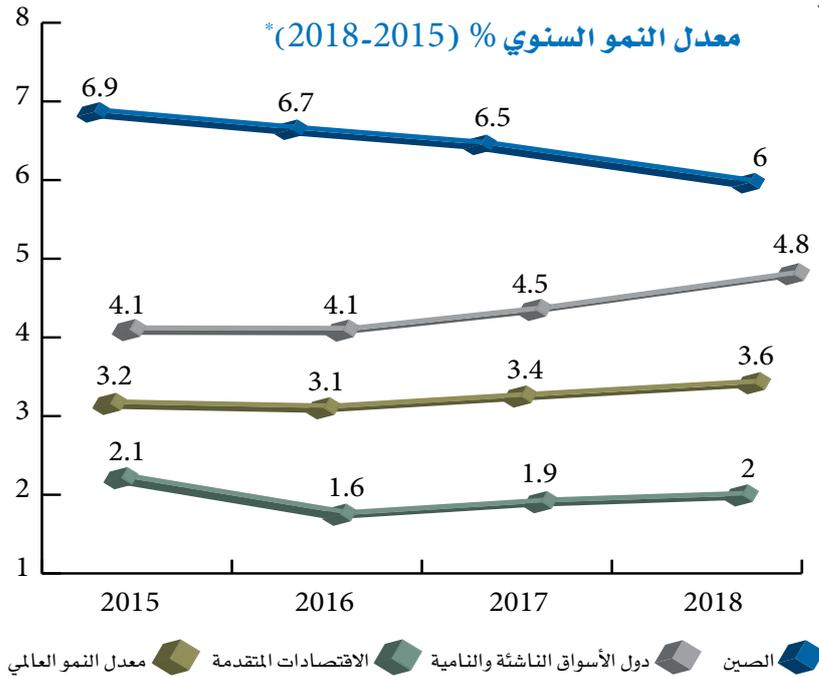
1.1: النمو الاقتصادي العالمي:



شهد الاقتصاد العالمي خلال العام 2016 تراجعاً طفيفاً في وتيرة النمو التي حققها في العام 2015، وإن كان بمعدلات متباينة عبر الدول، حيث انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي إلى 3.1% مقارنة بمعدل نمو بلغ 3.2% للعام السابق. وقد سجلت الاقتصادات المتقدمة انخفاضاً ملحوظاً في مستوى النمو ليصل إلى 1.6% مقارنة بالمستوى المتحقق في السنة السابقة والبالغة نسبته 2.1%، بينما استقر النمو في مجموعة الدول الناشئة والنامية عند مستوى العام السابق البالغ 4.1%. وعلى صعيد الاقتصادات المتقدمة، سجلت الولايات المتحدة الأمريكية تراجعاً في النمو إلى 1.6% مقابل 2.1% في العام السابق، كما تراجع معدل نمو دول منطقة اليورو خلال العام 2016 إلى 1.7% مقابل 2% للعام السابق، وفي المملكة المتحدة بلغ معدل النمو 2% مقابل 2.2% في العام السابق، وسجلت اليابان تراجعاً في معدل النمو إلى 0.9% مقابل 1.2% في العام السابق. وفيما يتعلق باقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، فقد

تراجع معدل النمو في الصين إلى 6.7% مقابل 6.9% في العام السابق، وانخفض معدل النمو في الهند إلى 6.6% مقابل 7.6% في العام 2015، وسجل النمو في دول أمريكا اللاتينية والكاريبي انكماشاً قدره 0.7% مقابل نمو قدره 0.1% في العام السابق.

وحسب تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (يناير 2017) الصادر عن صندوق النقد الدولي، من المتوقع أن تتحسن وتيرة النمو الاقتصادي في كل من الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات الصاعدة والنامية خلال العامين 2017 و2018 مع تحقيق نمو عالمي قدره 3.4% و3.6% على التوالي، كما أنه من المتوقع أيضاً أن تنمو الاقتصادات المتقدمة بمعدل 1.9% في العام 2017، و2% في العام 2018، إلا أن العامل الأساسي الذي يُعزى له تحسن آفاق الاقتصاد العالمي للفترة 2017-2018 هو التحسن المتوقع في نمو اقتصادات الدول الناشئة والنامية بمعدل 4.5% في العام 2017 و4.8% في العام 2018، بسبب عودة الأوضاع الطبيعية تدريجياً في عدد من الاقتصادات الكبرى التي مرت بضغوط استثنائية في العام 2016.

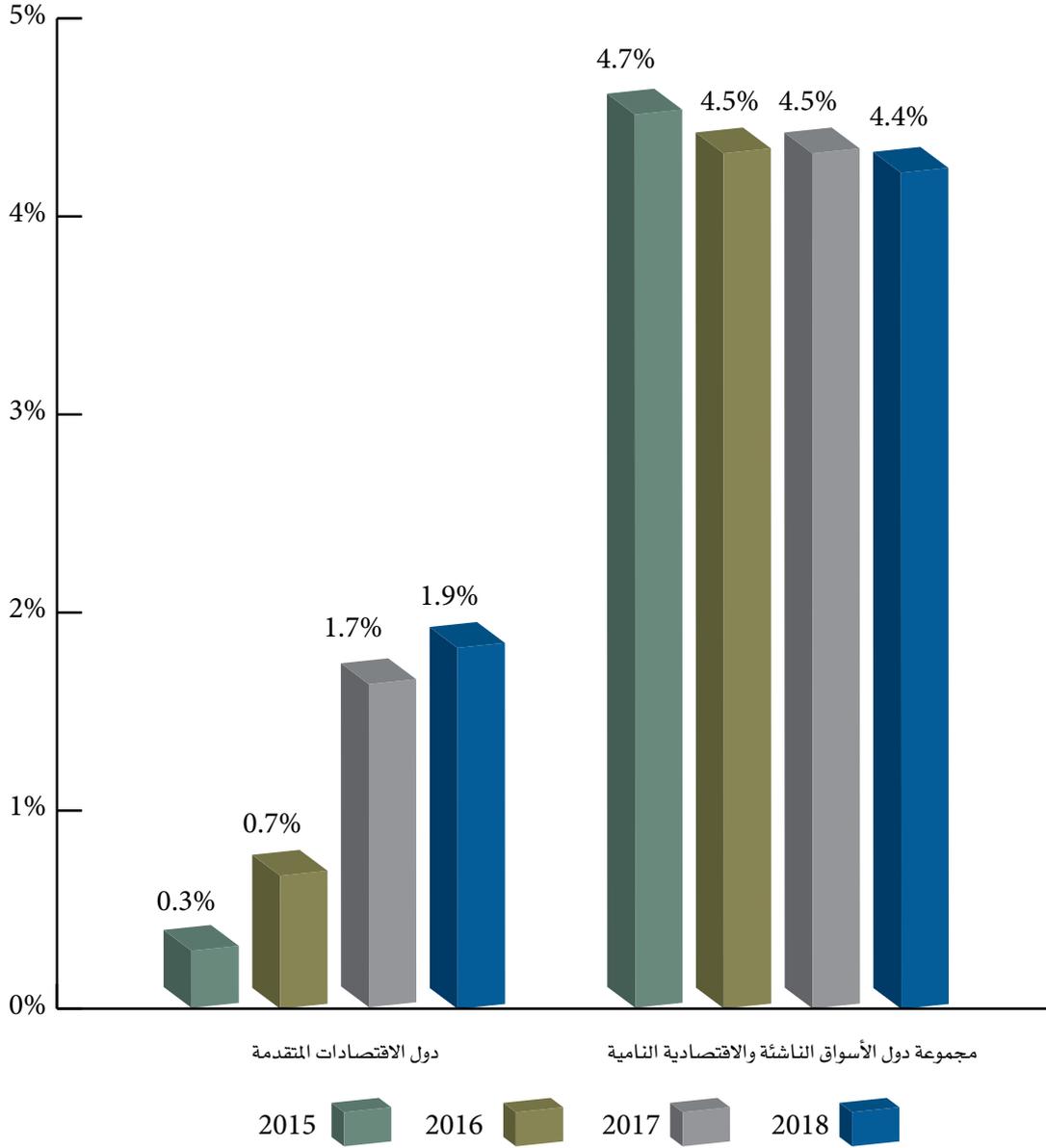


* المصدر: صندوق النقد الدولي/ آفاق الاقتصاد العالمي (يناير 2017).

2.1: التضخم:

وعلى صعيد التضخم، فقد ارتفع معدل التضخم في دول الاقتصادات المتقدمة من 0.3% في العام 2015 إلى 0.7% في العام 2016، بينما شهد معدل التضخم لمجموعة دول الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية تراجعاً قدره 4.5% مقابل 4.7% في العام السابق. ومن المتوقع أن يواصل التضخم ارتفاعه في دول الاقتصادات المتقدمة خلال العامين 2017 و2018 وبمعدل 1.7% و1.9% على التوالي، بينما يُتوقع استقرار معدل التضخم عند مستوى 4.5% لمجموعة دول الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية في العام 2017، مع انخفاضه إلى 4.4% في العام 2018.

معدل التضخم (2015-2018)*



* المصدر: صندوق النقد الدولي / آفاق الاقتصاد العالمي (يناير 2017).

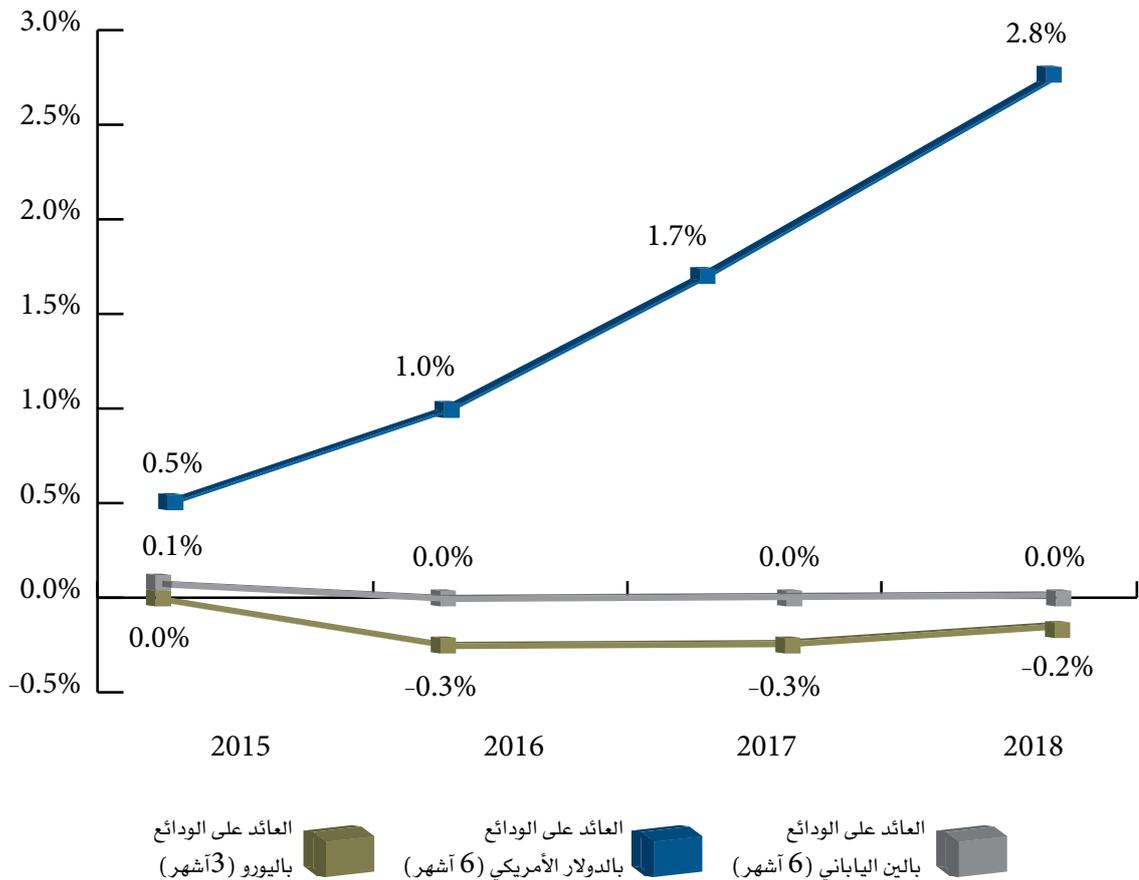


3.1 التطورات النقدية والمالية: 1.3.1، أسعار الفائدة:

وفيما يتعلق بأسعار الفائدة، فقد ارتفع معدل العائد السائد على الودائع بالدولار الأمريكي بين المصارف في لندن (سنة أشهر) من 0.5% في العام 2015 إلى 1.0% في العام 2016، ومن المتوقع استمرار هذا الارتفاع ليسجل 1.7% في العام 2017 و 2.8% في العام 2018، في حين انخفض المعدل على الودائع بالين الياباني (ستة أشهر) من 0.1% في العام 2015 ليبلغ

صفرًا في العام 2016، مع توقع الاستمرار على هذه النسبة خلال العامين 2017 و2018، كما انخفض العائد على الودائع باليورو (ثلاثة أشهر) من صفر في العام 2015 إلى (0.3%) في العام 2016، ومن المتوقع استقراره عند هذه النسبة في العام 2017، قبل أن يرتفع قليلاً في العام 2018 ليبلغ (0.2%). وفيما يلي الرسم البياني الذي يوضح حركة أسعار الفائدة على الودائع بالدولار الأمريكي والين الياباني واليورو:

أسعار الفائدة على الودائع بالدولار الأمريكي والين الياباني واليورو*

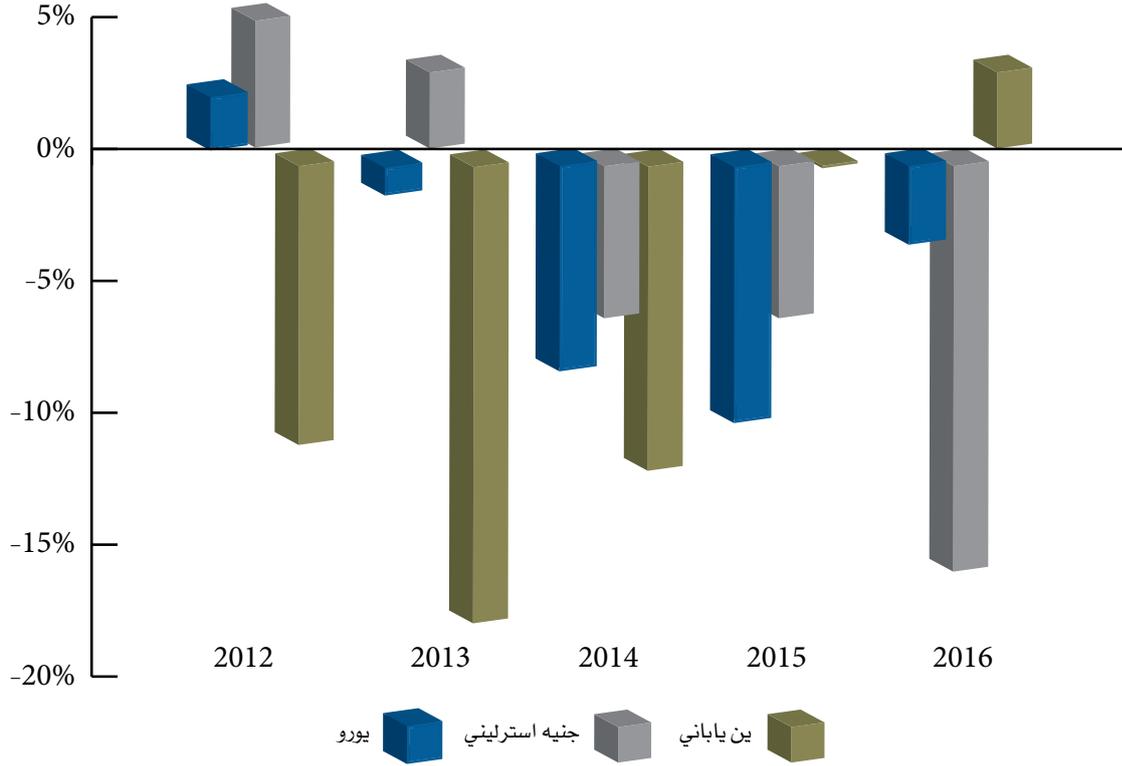


* المصدر: صندوق النقد الدولي/ آفاق الاقتصاد العالمي (يناير 2017).

2.3.1: أسعار الصرف:

استمر الدولار الأمريكي بتسجيل معدلات صرف مرتفعة مقابل معظم العملات الرئيسية بنهاية العام 2016 مدعوماً بقيام البنك المركزي الفيدرالي الأمريكي برفع أسعار الفائدة في ديسمبر من نفس العام بمعدل 25 نقطة أساس. وعلى صعيد آخر، سجل سعر صرف اليورو والجنيه الاسترليني مقابل الدولار الأمريكي انخفاضاً ملحوظاً بلغ حوالي 3.2% و16.5% بنهاية العام 2016 على التوالي، وسجلت عملات عدة أسواق صاعدة تراجعاً كبيراً خلال العام 2016 أبرزها الليرة التركية والبيزو المكسيكي. بينما ارتفعت عملات أسواق مصدرة للسلع الأولية أبرزها روسيا.

نسبة تغير أهم أسعار العملات مقابل الدولار*



* المصدر: The World's Trusted Currency Authority

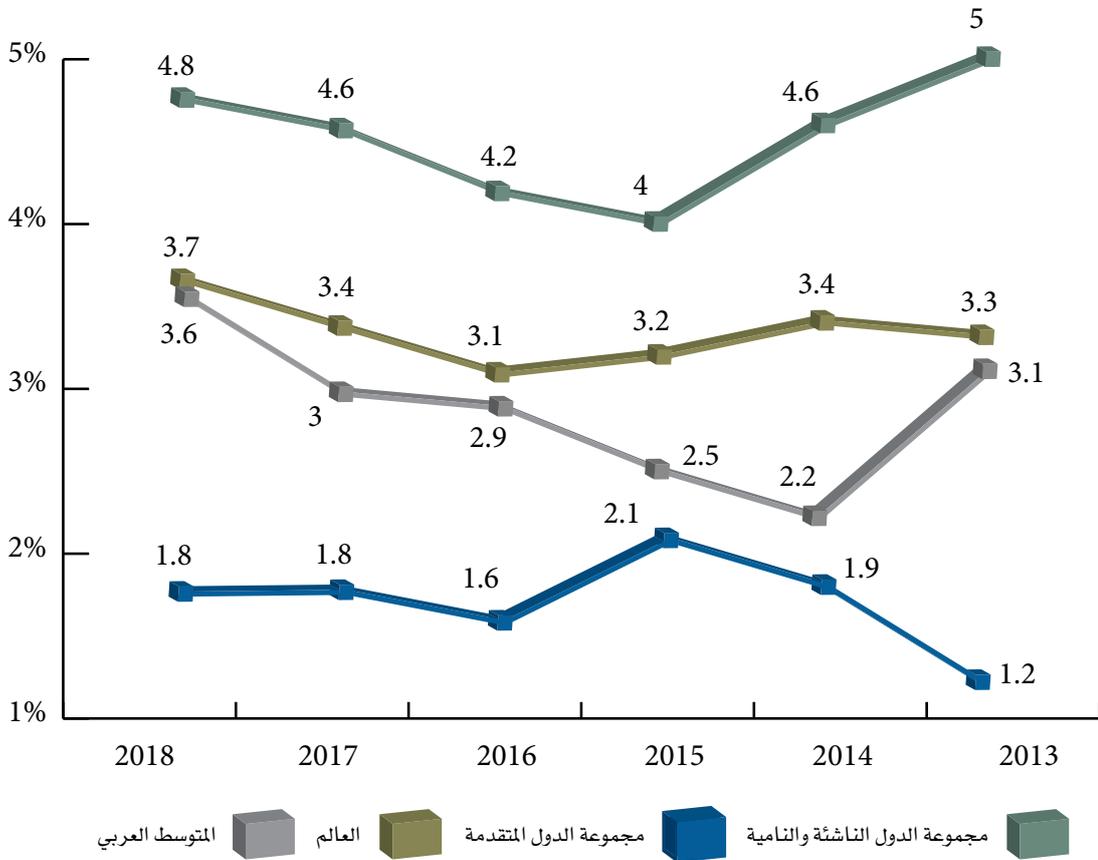
3.3.1: الأسواق المالية للأسهم والسندات:

على صعيد أسواق الأسهم العالمية، ارتفع مؤشر داو جونز (DJIA) للأسهم الأمريكية بنسبة 21.8% ليبلغ 20,100 نقطة في نهاية العام 2016، وفي أوروبا ارتفع مؤشر مورغان ستانلي للأسهم الأوروبية (MSCI-EURO) بنسبة 2.85% ليبلغ مستوى 1,513 نقطة بنهاية العام 2016، وفي المملكة المتحدة سجل مؤشر فوتسي (FTSE-100) بنهاية العام 2016 ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 0.32% ليبلغ 7,184 نقطة. بينما حقق مؤشر نيكاي (NIKKEI) للأسهم اليابانية ارتفاعاً نسبته 8.41% ليبلغ 19,368 نقطة بنهاية العام 2016. وفيما يتعلق بأسواق السندات فقد ارتفع العائد على السندات الحكومية الأمريكية لجميع فترات الاستحقاق بنهاية العام 2016، بينما انخفضت عوائد السندات الحكومية في منطقة اليورو واليابان لجميع فترات الاستحقاق في نهاية العام 2016 باستثناء العائد على السندات طويلة الأجل.

ثانياً: التطورات الاقتصادية في المنطقة العربية خلال العام 2016،

واجهت المنطقة العربية خلال العام 2016 اثنين من أكبر التحديات الجيوسياسية والاقتصادية، تمثلت في احتدام التقلبات الجيوسياسية وتفاقم الأوضاع الأمنية في المنطقة، والهبوط الحاد في أسعار النفط العالمية على مدار العامين الماضيين. ويؤدي اقتران هذين العاملين إلى زيادة المخاطر في مختلف أنحاء المنطقة العربية وما يترتب عليه من آثار سلبية على آفاق النمو في المنطقة على المدى القصير والطويل. وتشير إحصاءات صندوق النقد الدولي، إلى ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العربي إلى 2.9% في العام 2016 مقارنة بنسبة 2.5% في العام 2015، مع توقعات بأن يرتفع إلى 3% في العام 2017، مع أن التنبؤات تتسم بقدر كبير من عدم اليقين بسبب تقلب أسعار النفط وتداعيات الصراعات الإقليمية.

معدل النمو الحقيقي المتوقع للناتج المحلي الإجمالي العربي (%) مقارنة بالدول الناشئة والنامية والدول المتقدمة والعالم للفترة من 2013 - 2018*



* المصدر: صندوق النقد الدولي/ آفاق الاقتصاد العالمي (أكتوبر 2016).

وبشكل عام تباينت معدلات النمو الاقتصادي في الأقطار العربية خلال العام 2016، فبالرغم من الارتفاعات الأخيرة في أسعار النفط عن مستوياته الدنيا في أوائل العام 2016- المحرك الأساسي للاقتصاد في البلدان المصدرة للنفط- تشير التوقعات إلى بقاء هذه الأسعار منخفضة في السنوات القادمة، مما يسبب بطء النشاط الاقتصادي العام في دول مجلس التعاون الخليجي. وحسب تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (أكتوبر 2016) الصادر عن صندوق النقد الدولي، من

المتوقع انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي للعام 2016 إلى 1.7% مقارنة بمعدل نمو بلغ 3.4% للعام 2015، إلا أنه من المتوقع أن تتحسن وتيرة النمو الاقتصادي في العام 2017 لتصل إلى 2.3%. أما البلدان المستوردة للنفط، فبالرغم من الإصلاحات الاقتصادية وانخفاض أسعار النفط خلال العامين السابقين، وما أحدثته من تحسين استقرار الاقتصاد الكلي، إلا أن النمو الاقتصادي في تلك البلدان لا يزال ضعيفاً وهشاً، ويُتوقع أن يستقر معدل النمو للعام 2017 حول مستويات العام 2016 البالغة 3.2%.

وفيما يتعلق بالتضخم، ونتيجة لما اتخذته العديد من الدول العربية من تدابير لخفض الدعم عن المحروقات والطاقة، وما صاحب ذلك من ارتفاع في أسعار السلع والمحروقات، فقد ارتفع المتوسط المرجح لمعدل التضخم في الدول العربية من 4.8% في العام 2015 إلى 5.6% في العام 2016، مع التوقع باستقراره حول 5.9% خلال العام 2017.

ثالثاً: نشاط الشركة العربية للاستثمار خلال العام 2016،

في ظل حالة تردي الأوضاع الاقتصادية والجيوسياسية التي تمر بها المنطقة وانعكاساتها السلبية على المناخ الاستثماري في الوطن العربي من حيث شح الفرص الاستثمارية، ومحدودية الموارد في كثير من البلدان العربية، ولاسيما تلك التي تشهد تجاذبات سياسية محتدمة، واصلت الشركة البحث عن الفرص الاستثمارية الجيدة، مبدية مرونة عالية تلاءمت من خلالها مع مختلف التحديات الاقتصادية التي تعصف بالمنطقة، كما استمرت في تكثيف جهودها الرامية للتوازن بين جودة الأصول وتنوعها، مع الحفاظ على معدلات جيدة لمعيار كفاية رأس المال، ودرجات السيولة العالية، وإدارتها الحكيمة للمخاطر، والتعامل المهني الواعي مع مختلف المتغيرات والمستجدات التي اكتنفت أداء مختلف القطاعات الاقتصادية في دول المنطقة العربية، مستندة في ذلك على الدعم الذي تلقاه من الدول المساهمة، ومستفيدة من المرونة التي يوفرها عقد تأسيسها، ونظامها الأساسي، والفاعلية التي تتيحها لوائجها الداخلية.

وخلال العام 2016 واصلت الشركة متابعة أوضاع استثماراتها القائمة، والتخارج المُخطط له من بعض المساهمات، والدخول في منتجات جديدة وتحالفات استراتيجية مع مؤسسات إقليمية ودولية، بالإضافة إلى استقطاب وتعبئة الموارد المالية وتوظيفها في استثمارات مجدية، والعمل على استكشاف الفرص الاستثمارية الواعدة ودراستها وبلورتها، وذلك بالتنسيق والتعاون مع مؤسسات التمويل الدولية والعربية، والشركات العربية المشتركة، وغرف التجارة والصناعة والزراعة العربية، والجهات المروجة للاستثمار في مختلف دول المنطقة العربية، ملتزمة بأقصى درجات الحيطة والحذر في اتخاذ قراراتها الاستثمارية.

وفيما يلي استعراض لنشاطات الشركة ونتائجها المالية خلال العام 2016، 1.3: في مجال إدارة الشركة:

واصلت الشركة العمل على تنفيذ برامجها وأهدافها التي أنشئت من أجلها وسط تحديث مستمر للوائج الداخلية، وتطبيق مرن لتعليمات تلك اللوائح، حيث قامت بتحديث بعض اللوائح التي تنظم نشاطات الشركة لاستيعاب التطورات المستجدة وإضفاء المرونة اللازمة لأطرها القانونية والتنظيمية، من أجل تمكينها من تحقيق أهدافها، وتم خلال العام 2016 تحديد احتياجات الشركة من الكفاءات الوظيفية والبرامج التدريبية وفقاً لتوجيهات الجهات الرقابية في كل من المملكة العربية السعودية دولة المقر، ومملكة البحرين حيث فرع الشركة.

وانطلاقاً من الدور المنوط به، عقد مجلس الإدارة أربع جلسات خلال العام 2016، مستعيناً في ذلك بحزمة من التدابير واللوائح التي يستقيها من النظام الأساسي وعقد تأسيس الشركة، كما اضطلعت اللجان المنبثقة عن المجلس والمتمثلة في لجنة الاستثمار العليا، ولجنة المخاطر والأصول، ولجنة التدقيق، ولجنة الترشيحات والتعيينات، بجميع المهام والمسؤوليات المناطة بها. كما وضعت الإدارة التنفيذية مسترشدة بتعاليم وتوجيهات المجلس نصب عينيها رؤية الشركة، ورسالتها، وتطلعاتها المستقبلية التي رسمها المجلس، أخذة في الحسبان الالتزام بالقرارات الصادرة عن اجتماعاته للعمل بموجبها من أجل تلبية تطلعات الدول المساهمة، ومن ثم خلق البيئة الاستثمارية والتنمية المستدامة التي تصبو إليها البلدان العربية ككل والدول المساهمة في رأسمال الشركة بشكل خاص.

2.3، نتائج الشركة المالية للعام 2016،

حققت الشركة أرباحاً صافية خلال العام 2016 بلغت 31.2 مليون دولار أمريكي، مقارنة مع 25.7 مليون دولار أمريكي بنهاية العام 2015، بنسبة ارتفاع قدرها 21%. وقد جاء ارتفاع أرباح الشركة للعام 2016 مقارنة بالعام 2015 نتيجة ارتفاع إيرادات العمولات والأتعاب، وأرباح التعامل في الأوراق المالية وارتفاع أرباح بيع المساهمات، وانخفاض المصاريف الإدارية وانخفاض المخصصات مقارنة بالعام 2015. وقد بلغ مجموع إيرادات العمليات من أنشطة الشركة المختلفة للعام المالي 2016 حوالي 51.8 مليون دولار أمريكي، مقارنة مع 65.8 مليون دولار أمريكي في العام المالي 2015 بانخفاض بلغت نسبته 21.4%. كما انخفضت المصاريف الإدارية بنسبة 20.7% عن العام 2015 لتبلغ 17.2 مليون دولار أمريكي بسبب انخفاض تكاليف العاملين والمصاريف الاستشارية. وقد ساهمت أنشطة الشركة بشقيها الاستثماري والمصرفي في تحقيق هذه النتائج. ويعود انخفاض إيرادات عمليات الشركة للعام 2016 مقارنة بالعام 2015 إلى انخفاض صافي إيرادات الفوائد بنسبة 27%، وأرباح المساهمات بنسبة 25%.

كما بلغ إجمالي موجودات الشركة بنهاية العام المالي 2016 حوالي 1,687 مليون دولار أمريكي، مقارنة مع 1,786 مليون دولار أمريكي عند نهاية العام المالي 2015، وذلك بانخفاض بلغت نسبته 5.5%. ويعود سبب الانخفاض إلى تخفيض مخاطر التمرکز الائتماني.

وبلغ إجمالي حقوق المساهمين بنهاية العام المالي 2016 حوالي 1,133 مليون دولار أمريكي، مقارنة بمبلغ 1,081 مليون دولار أمريكي تحققت عند نهاية العام المالي 2015، بزيادة بلغت نسبتها 4.8%.

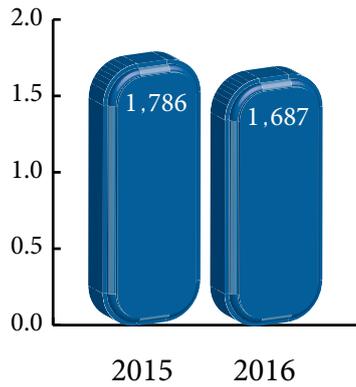
وقد حققت الشركة عائداً على متوسط الموجودات بلغت نسبته 1.8%، في حين بلغ العائد على متوسط حقوق المساهمين نسبة 2.8% عند نهاية العام المالي 2016. ويوضح الجدول التالي مؤشرات الأداء الرئيسية للشركة للعام 2016، مقارنة مع مؤشرات الأداء للعام 2015:-

مؤشرات الأداء الرئيسية للشركة للعامين 2016 و 2015

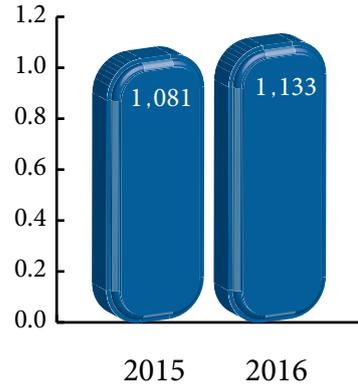
المؤشر	العام 2016	العام 2015
نسبة العائد على متوسط حقوق المساهمين	2.8%	2.4%
نسبة العائد على متوسط الموجودات	1.8%	1.4%
نسبة المصاريف إلى الإيرادات	33.2%	32.9%
نسبة كفاية رأس المال	83%	86%

وتوضح الرسوم البيانية التالية صافي أرباح الشركة العربية للاستثمار، وموجوداتها، وحقوق مساهميها، والعائد على متوسط الموجودات، والعائد على حقوق المساهمين خلال العامين (2015 - 2016) بملايين الدولارات الأمريكية:

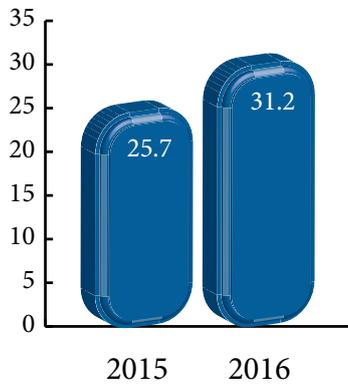
إجمالي الموجودات (مليون دولار أمريكي)



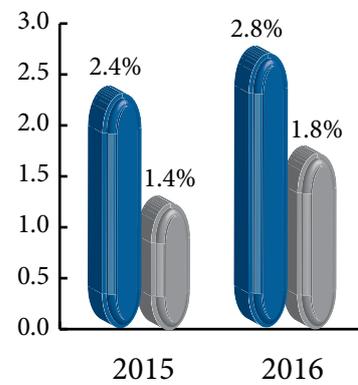
إجمالي حقوق المساهمين (مليون دولار أمريكي)



صافي الدخل السنوي (مليون دولار أمريكي)



العائد على متوسط حقوق المساهمين
العائد على متوسط الموجودات



3.3: نشاط الشركة في مجال الاستثمار في المشاريع:

يشكل الاستثمار في مجال المشاريع مرتكزاً أساسياً لتحقيق أهداف الشركة التي أنشئت من أجلها، وتطمح الشركة من خلال الاستثمار في مجال المشاريع إلى توطين التقنية في البلدان المضيفة لتلك المشاريع، بالإضافة إلى استغلال الطاقات العربية من أبناء تلك البلدان، بغية إتاحة أكبر قدر ممكن من فرص العمل أمام الشباب العربي الواعد، لتتكامل الرؤية والرسالة تلبية لتطلعات الدول المساهمة، كما تحرص على التواصل مع كافة الجهات ذات العلاقة من أجل تذليل كافة العقبات التي تعترض طريق التنمية العربية المنشودة، من خلال إسهامها بشكل مباشر في رسم الخطط الاستثمارية، واستقطاب رؤوس الأموال واستغلال الكفاءات البشرية والاستفادة من طاقاتها، كما تعمل الشركة على تنويع استثماراتها، والمضي قدماً في كل ما من شأنه أن يساهم في انتعاش الاقتصادات العربية.

وقد ركزت الشركة خلال العام 2016، جُل اهتمامها على متابعة أوضاع مشاريعها القائمة والاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة، وذلك في ظل التحديات السياسية والاقتصادية التي تمر بها المنطقة العربية. كما حرصت الشركة على المشاركة في اجتماعات مجالس إدارتها وجمعياتها العامة، وبذلت جهوداً مميزة لمعالجة التحديات التي واجهتها بعض المشاريع بالتعاون مع الجهات المساهمة الأخرى. كما واصلت الشركة بحثها عن الفرص الاستثمارية الواعدة في مختلف الدول العربية التي تتسجم مع أهدافها وتتواءم مع معاييرها الاستثمارية.

من جانب آخر، ومن أجل تعزيز النمو والاستدامة لإيرادات الشركة، انتهت الشركة العربية للاستثمار خلال العام 2016 من توسعة مشروع المجمع السكني الاستثماري التابع لها في مدينة الرياض، وذلك بتشييد 15 وحدة سكنية إضافية، ليبلغ بذلك مجموع الوحدات السكنية في المجمع 86 وحدة. ومن المتوقع أن تشرع الشركة في تأجير هذه الوحدات الجديدة خلال الربع الأول من العام 2017.

1.3.3 ، محفظة الاستثمار في المشاريع كما في 2016/12/31:

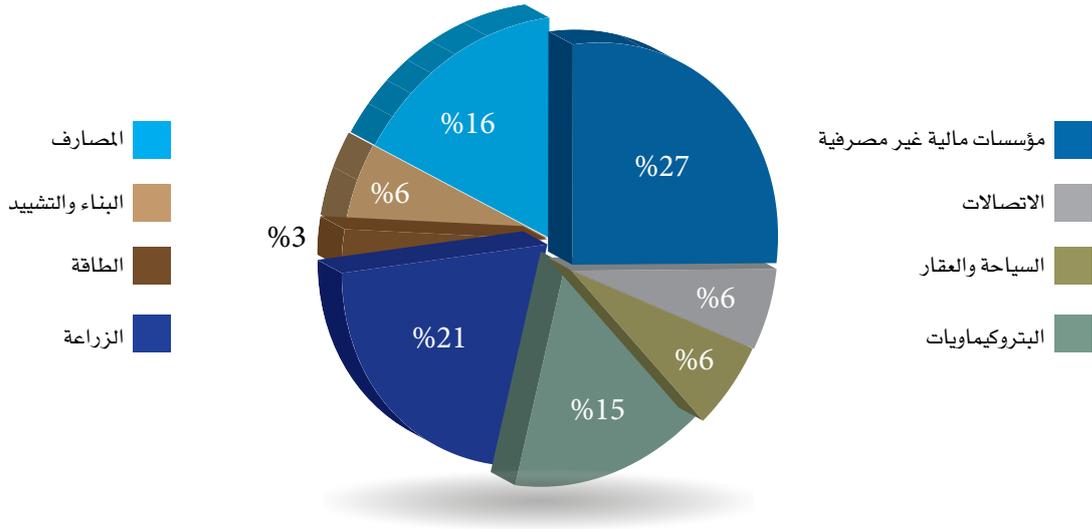
بلغ إجمالي استثمارات الشركة في مجالي المشاريع والصناديق الاستثمارية 404 مليون دولار أمريكي بنهاية العام 2016، حيث اشتملت محفظة المشاريع على 24 مشروعاً استثمارياً، و3 صناديق استثمارية، توزعت جغرافياً على 10 دول عربية، وقطاعياً على 8 قطاعات في مجالات الزراعة، والبتروكيماويات، والمؤسسات المالية غير المصرفية، والمصارف، والسياحة والعقار، والبناء والتشييد، والاتصالات، والطاقة، ويبين الشكل التالي حجم الاستثمار في المشاريع وتوزيعه جغرافياً بين البلاد العربية:

توزيع محفظة الاستثمار في المشاريع



وقد بلغ إجمالي رساميل مشاريع المحفظة في القطاعات الثمانية أعلاه في نهاية العام حوالي 8.1 مليار دولار أمريكي، بينما يقدر مجموع حقوق مساهميها بمبلغ 11.2 مليار دولار أمريكي. ويبلغ مجموع استثمارات الشركة العربية للاستثمار في هذه المشاريع حوالي 319 مليون دولار أمريكي، تمثل حوالي 40% من رأسمال الشركة المدفوع. ويوضح الرسم البياني التالي نسب التوزيع القطاعي لمحفظة الاستثمار في المشاريع بالتكلفة التاريخية كما في نهاية العام 2016:

نسب التوزيع القطاعي لمحفظة الاستثمار في المشاريع



أما على صعيد محفظة الاستثمار في الصناديق الاستثمارية، فقد اشتملت المحفظة بنهاية العام 2016 على مساهمة الشركة في 3 صناديق استثمارية بمبلغ 85 مليون دولار أمريكي، وتستهدف هذه الصناديق التي يبلغ إجمالي حجمها حوالي 900 مليون دولار أمريكي، مجال الاستثمار في الطرقات الأولية والطاقة، وشركات النمو. وفيما يلي ملخص لمحفظة الاستثمار في المشاريع، ومحفظة الاستثمار في الصناديق الاستثمارية، التي تساهم فيها الشركة كما في 2016/12/31:

ملخص محفظة الاستثمار في المشاريع كما في نهاية العام 2016

القطاع	أهم المساهمين	نسبة مساهمة الشركة	مساهمة الشركة (مليون دولار أمريكي)	اسم المشروع
الزراعة	- حكومة جمهورية السودان - الهيئة العامة للاستثمار الكويتية - حكومة المملكة العربية السعودية	6.99%	62.4	شركة سكر كنانة- السودان 
البتروكيماويات	- مجموعة هايل سعيد - النساجون الشرقيون	10%	27.6	الشركة المصرية لإنتاج البروبيلين والبولي بروبيلين-مصر 
المؤسسات المالية غير المصرفية	- صندوق الاستثمارات العامة - المؤسسة الإسلامية لتمويل القطاع الخاص - شركة راشد عبدالرحمن الراشد وأولاده	11.1%	26.7	شركة بداية لتمويل المنازل- السعودية 
الاتصالات	- حكومة جمهورية السودان	2.18%	20.7	مجموعة سوداتل للاتصالات المحدودة- السودان 
المصارف	- عبدالقادر عبدالله القاضي - المصرف الليبي الخارجي	10.25%	19.1	بنك الاستثمار العربي الأردني- الأردن 

القطاع	أهم المساهمين	نسبة مساهمة الشركة	مساهمة الشركة (مليون دولار أمريكي)	اسم المشروع	
البتروكيماويات	- شركة العليان المالية المحدودة - مجموعة الزامل القابضة - المؤسسة العامة للتقاعد - شركة ايكاروس للبتروكيماويات القابضة	1.75%	19.1	الشركة السعودية العالمية للبتروكيماويات (سبكيم) - السعودية	
البناء والتشييد	- شركة أسمنت الوطنية - المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص - الصندوق القومي للتأمين الاجتماعي	16.40%	16.4	شركة أسمنت بربر - السودان	
المؤسسات المالية غير المصرفية	- شركة الكويت والشرق الأوسط المالية	15%	16.0	شركة الشرق الأوسط للاستثمار المالي - السعودية	
المصارف	- البنك المركزي الليبي - الهيئة العامة للاستثمار (الكويت)	0.42%	15.7	المؤسسة العربية المصرفية - البحرين	
السياحة والعقار	- المصرف العربي الدولي - الهيئة العامة للاستثمار الكويتية - جهاز أبوظبي للاستثمار	13.62%	12.7	الشركة العربية الدولية للفنادق والسياحة - مصر	
المؤسسات المالية غير المصرفية	- بنك المؤسسة العربية المصرفية - الجزائر - الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط	25%	10.7	الشركة العربية للإيجار المالي - الجزائر	
الطاقة	- وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف - مؤسسة العنود الخيرية	9.94%	9.04	الشركة الوطنية للإنتاج الثلاثي للطاقة - السعودية	
المؤسسات المالية غير المصرفية	- المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص - المصرف الليبي الخارجي - صندوق أوبك للتنمية	30%	9.0	الشركة العربية للإجارة المحدودة - السودان	
المصارف	- بنك الاستثمار العربي الأردني	15%	8.7	بنك الاستثمار العربي الأردني - قطر	
المؤسسات المالية غير المصرفية	- الصندوق العماني للاستثمار - صندوق تقاعد وزارة الدفاع	18.79%	7.9	شركة تأجير للتمويل - سلطنة عمان	
المؤسسات المالية غير المصرفية	- بنك الشركة المصرفية العربية الدولية - بنك مصر	10%	7.9	الشركة الدولية للتأجير التمويلي انكوليس - مصر	
السياحة والعقار	- شركة البنك الأهلي الأردني - شركة مصانع الأجواخ الأردنية - شركة النبل للتجارة	8.36%	7.79	الشركة العربية الدولية للفنادق - الأردن	
المؤسسات المالية غير المصرفية	- مجموعة البنك الشعبي - بنك القرض العقاري و السياحي	5.74%	4.76	الشركة المغربية للإيجار المالي - المغرب	
المصارف	- بنك السودان المركزي - بنك التضامن الإسلامي الدولي - شركة هوسبيكو	20.8%	4.44	بنك الاستثمار المالي - السودان	

القطاع	أهم المساهمين	نسبة مساهمة الشركة	مساهمة الشركة (مليون دولار أمريكي)	اسم المشروع	
الزراعة	- شركة عربية مشتركة	1.67%	3.56	الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية	
المصارف	- المؤسسة العربية المصرفية - البحرين	4.18%	3.17	بنك المؤسسة العربية المصرفية - الجزائر	
المؤسسات المالية غير المصرفية	- صندوق النقد العربي - الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي - بنك الجزائر	0.44%	3.33	برنامج تمويل التجارة العربية - ش.ع. مشتركة	
التعدين	- شركة عربية مشتركة	1.1%	2.16	الشركة العربية للتعدين	
السياحة والعقار	- شركة أسماء للاستثمار	33%	0.2	شركة رياض السوالم - المغرب	

ملخص محفظة الاستثمار في الصناديق الاستثمارية كما في نهاية العام 2016

النطاق الجغرافي للاستثمار	حصة الشركة (مليون دولار أمريكي)	حجم الصندوق (مليون دولار أمريكي)	مجال استثمار الصندوق	اسم الصندوق	
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	45	300	شركات النمو	صندوق مؤسسة التمويل الدولية (IFC) لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	
إقليمي وعالمي	30	300	قطاع الطاقة	صندوق باور فيست (أكواباور)	
دول مجلس التعاون الخليجي	10	290	طروحات أولية	الصندوق السعودي الفرنسي الخليجي للطروحات الأولية	

2.3.3؛ أهم المشاريع التي شهدت تطورات خلال العام 2016؛

شهدت بعض مشاريع المحفظة تطورات واضحة في العام 2016 يأتي أهمها فيما يلي:

• الشركة المصرية لإنتاج البروبلين والبولي بروبيلين (مصر):

أقرت الجمعية العامة للشركة المصرية لإنتاج البروبلين والبولي بروبيلين في شهر مارس من العام 2016 توزيع أرباح نقدية لأول مرة عن العام 2015، بلغت حوالي 22 مليون دولار أمريكي، تمثل ما نسبة 7.6% من رأس المال.

وتعمل الشركة حالياً على طرح وإدراج أسهمها (Dual Listings) في كل من سوق لندن للأوراق المالية، وبورصة القاهرة للأوراق المالية، حيث سيتم زيادة رأسمال المشروع من خلال الطرح الأولي، وذلك بغرض رفع الطاقة الإنتاجية إلى حوالي 600 ألف طن سنوياً.

• شركة بداية لتمويل المنازل السعودية:

بدأت الشركة نشاطاتها خلال العام 2016، وذلك بعد حصولها على ترخيص مؤسسة النقد العربي السعودي بمزاولة نشاط التمويل العقاري، وتقدم شركة بداية لعملائها عدداً من منتجات التمويل السكني أهمها «عقود الإجارة» المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. وقد تمكنت الشركة خلال هذا العام من تدشين عدة مكاتب لها في كل من مدينة الرياض، وجدة والدمام لتعزيز عملياتها التسويقية، وقد بلغت المحفظة التمويلية للشركة خلال العام حوالي 250 مليون ريال سعودي. كما نجحت شركة بداية في توقيع اتفاقية تعاون مع صندوق التنمية العقاري لتقديم الدعم التمويلي للمستفيدين من الصندوق العقاري، والذي سيبدأ خلال العام 2017.

• الشركة السعودية العالمية للبتروكيماويات (سبكيم):

أعلنت الشركة السعودية العالمية للبتروكيماويات (سبكيم) أن الشركة العالمية للميثانول (والتي تمتلك سبكيم فيها ما نسبته 65%)، قد وقّعت بتاريخ 2016/12/08م عقد التصاميم والتوريد والإنشاء لرفع كفاءة الطاقة وتحسين أداء مصنع الميثانول مع شركة أي تيك (ETec) الكورية، ويهدف المشروع إلى تلبية متطلبات المركز السعودي لكفاءة الطاقة للوصول إلى الحد المستهدف من ترشيد الطاقة، والذي سيسهم في رفع كفاءة تشغيل مصنع الميثانول. وتقدر تكلفة المشروع الإجمالية بحوالي 543 مليون ريال سعودي، ومن المتوقع أن يتم الانتهاء منه في الربع الرابع من العام 2018م.

• صندوق مؤسسة التمويل الدولية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا (IFC):

استحوذ الصندوق البالغ حجمه 300 مليون دولار أمريكي على حصة تبلغ 1.5% بقيمة 15 مليون دولار أمريكي في شركة سوق. كوم (Souq.com) المتخصصة في مجال التجارة الإلكترونية، حيث تعرض أكثر من 1.5 مليون منتج لعملائها في الإمارات ومصر والكويت والسعودية، وتتبع نموذج عمل شبيه بموقع Amazon.com التابع لشركة «أمازون». كما استحوذ الصندوق على حصة تبلغ 1.5% بقيمة 15 مليون دولار أمريكي في شركة الشبكة الدولية المتخصصة في مجال توفير حلول الدفع عبر البطاقات في الشرق الأوسط وإفريقيا، والتي تقدم حلول التكنولوجيا والاتصال بين منافذ البيع في المحلات التجارية والبنوك التجارية، كما تعمل على إدارة شبكة واسعة من أجهزة الصراف الآلي.

4.3؛ نشاط الشركة في مجال تقديم الخدمات المالية:

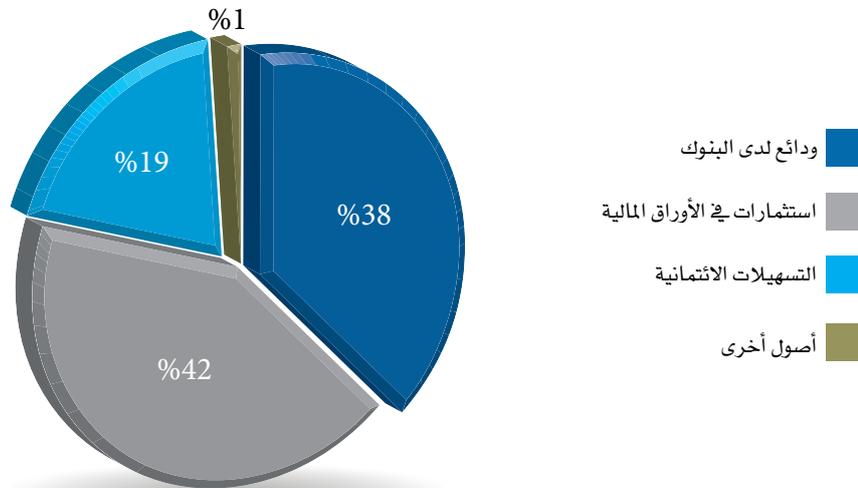
بالإضافة إلى نشاط الشركة الرئيسي في مجال الاستثمار في المشاريع، تقدم الشركة مجموعة من الخدمات المالية المتكاملة عبر فرعها المصري في مملكة البحرين الذي يعمل كمصرف قطاع جملة بموجب ترخيص من مصرف البحرين المركزي. ويشكل نشاط الشركة في مجال تقديم الخدمات المالية مصدراً مهماً للدخل يعزز من قدرتها على الاستثمار في المزيد من المشاريع من خلال تحقيق دخل إضافي يوجه للاستثمار في الدول المساهمة في الشركة، وذلك بما يتوافق مع دورها كمحفز للاستثمار داخل الوطن العربي. ويوفر الفرع للمتعاملين معه، من مؤسسات حكومية وشبه حكومية ومؤسسات القطاع الخاص، خدمات مالية متنوعة، كما يتمتع الفرع بشبكة علاقات واسعة مع عدد كبير من المصارف والمؤسسات المالية في كثير من دول العالم، تدعمها كفاءات مؤهلة لدى الفرع تتمتع بخبرات مهنية في مختلف مجالات العمل المصرفي، ومزودة بتقنيات حديثة ومتطورة. وعلى الرغم من الظروف الاقتصادية السائدة على المستويين العالمي والإقليمي، واصل الفرع بذل جهوده في إدارة نشاطه المصرفي، والتعامل بحصافة وموضوعية في إدارة الأصول المصرفية بما يتناسب مع متطلبات هذه المرحلة الدقيقة، وبما ينسجم مع الأهداف التي تعمل الشركة على تحقيقها، وقد تركزت معظم جهود النشاط المصرفي خلال العام 2016 على تعبئة الموارد، وإدارة السيولة، والتقييم المستمر لمكونات محفظة

الائتمان ومحفظه الأوراق المالية وإدارتها بأقصى درجات الحيطة والحذر وفقاً لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية والجهات الرقابية. وقد بلغ مجموع الأصول المصرفية في نهاية العام 2016 حوالي 1,314 مليون دولار أمريكي، مقابل 1,434 مليون دولار أمريكي في نهاية العام 2015، بانخفاض بلغت نسبته 8.4%. ويبين الجدول التالي مكونات ونسب الأصول المصرفية في نهاية العام 2016:

مكونات الأصول المصرفية ونسبتها كما في 2016/12/31

النسبة	(مليون دولار أمريكي)	الأصول المصرفية
38%	504.6	ودائع لدى البنوك
42%	551.1	استثمارات في الأوراق المالية
19%	247.9	التسهيلات الائتمانية
1%	10.6	أصول أخرى
100%	1,314.2	المجموع

كما يوضح الرسم البياني التالي الأصول المصرفية ونسبها في نهاية العام 2016:



وقد توزعت الأصول المصرفية على النشاطات المختلفة على النحو التالي:

• الخزينة والاستثمارات في الأوراق المالية:

واصلت إدارة الخزينة أداء مهامها خلال العام 2016 على الرغم من ضبابية المتغيرات الإقليمية والعالمية، بمنتهى الحذر، للمحافظة على توازن النشاطات المختلفة، وتنويع أصول محفظة الاستثمار، لتحقيق التوازن الملائم بين مستوى الربحية ودرجة المخاطر التي تواجهها. وقد بلغ حجم الودائع المقبولة من العملاء والمؤسسات المالية والهيئات الحكومية 537 مليون دولار أمريكي في نهاية العام 2016، مقابل 688 مليون دولار أمريكي في نهاية العام 2015 بانخفاض بلغت نسبته 22% بسبب شح السيولة والأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تواجهها جميع القطاعات في الأسواق. وبلغت الودائع والنقدية مع البنوك والمؤسسات المالية في نهاية العام 2016 مبلغ 505 مليون دولار أمريكي، مقابل

758 مليون دولار أمريكي في نهاية العام 2015، بانخفاض بلغت نسبته 33%. أما إجمالي محفظة الاستثمارات في الأوراق المالية فقد بلغ 551 مليون دولار أمريكي في نهاية العام 2016، مقابل 505 مليون دولار أمريكي في نهاية العام السابق، بارتفاع بلغت نسبته 9%. وقد حرصت إدارة الشركة خلال العام على الاحتفاظ بقدر آمن من السيولة للتعامل مع أسوأ الظروف في ظل تقلبات أوضاع أسواق المال العالمية.

• التسهيلات الائتمانية:

وسط أجواء تتطلب الكثير من التحفظ والمتابعة الدقيقة بما يتلاءم مع الظروف الاقتصادية السائدة، واصلت إدارة الائتمان في الشركة تقديم خدماتها في مجال التسهيلات الائتمانية للمستثمرين. وتشمل هذه الخدمات، منح القروض والتسهيلات الائتمانية لعملاء الشركة مباشرة، أو بالمشاركة مع المؤسسات المالية الأخرى، بالإضافة إلى تنفيذ عمليات التمويل التجاري بين الدول العربية، وبين الدول العربية وشركائها التجاريين من الدول الأخرى عن طريق فتح وتعزيز وتمويل خطابات الاعتمادات المستندية، وخصم الأوراق التجارية، وتمويل عمليات الإنتاج بهدف التصدير. وفي نهاية العام بلغ رصيد المحفظة الائتمانية (بعد خصم المخصصات) 248 مليون دولار أمريكي، مقارنة مع 160 مليون دولار أمريكي في نهاية العام 2015، بارتفاع بلغت نسبته 55%. وقد جاء هذا النمو الملحوظ في محفظة القروض نتيجة الجهود التي بذلتها إدارة الشركة فيما يتعلق بإعادة هيكلة النشاط الائتماني وذلك من خلال بناء محفظة مستدامة تستند إلى إعادة توزيع المخاطر على المناطق الجغرافية المختلفة وتحسين جودة الأصول مع تقليل التعرض لقروض ذات مخاطر عالية.

5.3، الخدمات المساندة:

استكمالاً لخطط التطوير والتحديث التي تنتهجها، أولت الشركة العربية للاستثمار عناية فائقة خلال العام 2016 بتحديث وتطوير الخدمات المساندة في مجال نظم تقنية المعلومات، وتطوير الموارد البشرية، وتحديث أنظمة الحاسب الآلي وتعزيز الآليات التي من شأنها الاحتفاظ بالكوادر البشرية المؤهلة واستقطاب المتميز منها وتنمية مهارات الموظفين وتحسين قدراتهم عبر التدريب المستمر داخلياً وخارجياً ليكونوا أكثر جاهزية وتأهيلاً لتحقيق أهداف الشركة وذلك على النحو التالي:

1.5.3، تطوير نظم تقنية المعلومات:

في إطار التزام الإدارة بمواكبة أحدث التقنيات في مجال العمل المصرفي، تم وضع خطة خلال الربع الأخير من العام 2015 التزمت الإدارة بموجبه بالقيام بتطوير جوهري في أنظمة الخزينة والأمن ومحطات عمل المستخدمين. كما شرعت الشركة في تطوير أنظمة تقنية المعلومات لديها، وذلك بتطبيق نظام Kondor+، والذي يشكل أحدث أنظمة الخزينة. وبفضل نظام الخزينة الجديد، ستتمكن الشركة من توحيد ودمج منصة التداول والمخاطر. مما يسمح بضبط النفقات وتحسين المردود والربحية على مستوى الشركة. وأيضاً يساعد في اتخاذ القرار الصحيح في الوقت المناسب مع التحكم بالمخاطر مع التركيز على فئات معينة من الأصول والأسواق والعملاء، والالتزام والمتطلبات التنظيمية، وأصبح ممكناً تطبيق منظومة فيوجن كايبتال كوندور من الترقية إلى نظام خزينة أكثر حيوية وفاعلية وأماناً، حيث أصبحنا الآن في وضع أفضل لدعم ومراقبة المنتجات الجديدة والتواصل مع أنظمة التداول الأخرى. كما صاحب خطة التطوير، تحديث لسياسات وإجراءات أمن المعلومات وتعزيز لنظم حماية بيانات الشركة. حيث تم تنفيذ شبكة أمنية مكونة من جدران حماية جديدة، لرفع مستوى الكفاءة والأداء في هذه المنظومة. كما قامت الشركة بترقية الأجهزة والمعدات الخاصة بوسائل النسخ الاحتياطي. وفي إطار رفع الجاهزية واتباعاً للتوجيهات الرقابية وأفضل الممارسات المرعية، تم إجراء الاختبار السنوي لخطة استمرارية العمل في الموقع البديل في جزيرة أمواج بالبحرين لتشغيله في أوقات الأزمات وتم التأكد من جاهزيته. ومن أجل تطبيق مختلف مراحل التطوير والتحديث، اهتمت الشركة بتوفير التدريب اللازم للمختصين في إدارة تقنية المعلومات، بما يتيح لهم إدارة وتشغيل كافة الأنظمة والحلول المستخدمة في الشركة.

2.5.3: تطوير الموارد البشرية:



وفي إطار اهتمامها الدائم بتطوير الموارد البشرية، وإيماناً منها بالأهمية الاستراتيجية لتنمية وتطوير رأس المال البشري، قامت الشركة العربية للاستثمار خلال العام 2016 بتحديث إجراءات العمل لإدارة الموارد البشرية لتتناسب مع التغيرات في لائحة نظام الموظفين المعتمدة في الشركة، كما واصلت الشركة خلال العام الاهتمام بتطوير وتدريب كوادرها البشرية وتنمية قدراتها وكفاءتها في كل من المركز الرئيسي في الرياض وفرع الشركة في مملكة البحرين، حيث أتيح لعدد 31 موظفاً من كافة إدارات

الشركة يمثلون حوالي 33% من مجموع موظفي الشركة البالغ عددهم 93 موظفاً فرص المشاركة في عدد من الدورات والبرامج التدريبية المتقدمة والفعاليات وورش العمل المرتبطة بنشاط الشركة الاستثماري والمصرفي. ومن أهم هذه البرامج، برنامج بناء النماذج المالية المتقدمة (CFM) للمحليلين الماليين وهو برنامج تدريبي متقدم تم تنظيمه داخل الشركة وشارك فيه 10 موظفين متخصصين، وكذلك برنامج زمالة محترفي إدارة الموارد البشرية (CIPD)، بالإضافة إلى المشاركة في مجموعة متنوعة من الدورات المتخصصة في مجال إدارة الأصول والالتزامات، وعمليات الخزينة، وإدارة المخاطر والالتزام، والمراجعة الداخلية، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وحوكمة الشركات، وتحديثات معايير المحاسبة الدولية، وتحليل القوائم المالية، والمصرفية الإسلامية، والتجارة الدولية، وأمن المعلومات. كما شاركت الشركة خلال العام 2016 في عدد من الفعاليات الاقتصادية العربية المهمة، وذلك بهدف التواصل مع قطاع المال والأعمال في دول المنطقة العربية.

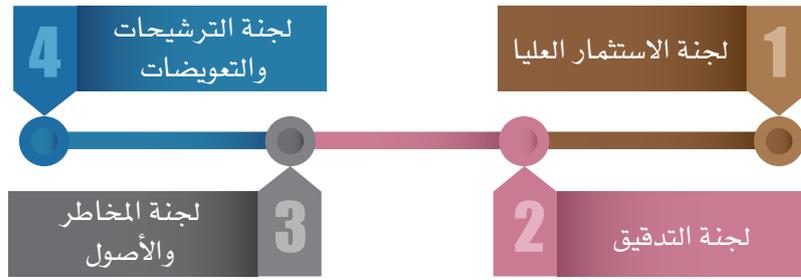
6.3: العمل المؤسسي:

انطلاقاً من المبادئ التي حددها عقد تأسيس الشركة، ونظامها الأساسي، مع الاسترشاد بتوصيات مجلس الإدارة، والجمعية العامة، والالتزام بتطبيق ما يصدر عنهما من قرارات هامة، مع ضرورة مراعاة تعليمات الجهات الرقابية والتشريعية، وعلى إثر الأزمة الاقتصادية العالمية التي عصفت بالاقتصاد العالمي عام 2008 عملت الشركة على مواكبة الممارسات والمعايير الدولية الرائدة في تطبيق أفضل ممارسات الحوكمة المؤسسية بكل كفاءة ومهنية وشفافية ونزاهة وبمبادئ أخلاقية عالية في محيط العمل، من خلال تكامل الأدوار بين كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمساهمين، تدعم هذه الثلاثية وحدة الرقابة الداخلية في الشركة بهدف تحقيق الشفافية والعدالة والتأكد من أن الشركة تعمل على تحقيق أهدافها واستراتيجياتها الطويلة الأمد. وذلك من خلال:

1.6.3: الإدارة الرشيدة ونظم الحوكمة:

أولت الشركة خلال تاريخها الممتد لأكثر من أربعة عقود اهتماماً كبيراً بالالتزام بمبادئ ومعايير الحوكمة كجزء لا يتجزأ من ثقافتها وفلسفتها في بناء وتعزيز المصدقية، وتأكيد الشفافية، والمحافظة على قنوات واضحة وفاعلة للإفصاح، لما لذلك من انعكاسات إيجابية تدل على أهمية الشركة ومكانتها الاقتصادية. وقد تجسد هذا الالتزام في تحديد مسؤوليات كل من الجهازين الإشرافي والتنفيذي والفصل بينهما. وتقوم الشركة بممارسة العمل المؤسسي ونظم الحوكمة من خلال المحاور التالية:

- تفعيل دور الرقابة والإشراف والمتابعة من قبل مجلس الإدارة في رسم السياسات ووضع الآليات، والخطط المدروسة والضوابط الكفيلة بتسيير أعمال الشركة وفق ما خطط لها، وتفويض اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة بغية الاضطلاع بدورها في هذا الشأن. وهي كالتالي:



- إرساء القواعد والنظم والصلاحيات للجان المنبثقة عن مجلس الإدارة سواء داخل الشركة أو خارجها، لتنظيم العمل وتأدية المهام بكل كفاءة واقتدار، وتتمثل هذه اللجان في: لجنة الاستثمار، ولجنة الموارد البشرية، ولجنة الموجودات والمطلوبات، ولجنة الأوراق المالية، ولجنة الائتمان.



- ممارسة وتقييم العمل المؤسسي ضمن اللوائح والأنظمة الصادرة عن مجلس الإدارة.
- الاستعانة ببيوت الخبرة العالمية المعتمدة ذات الكفاءة والمهنية والمصدقية العالية لمراجعة قوائم الشركة المالية.
- تفعيل دور الرقابة الداخلية المتمثلة في وحدة التدقيق الداخلي لضبط أنظمة العمل داخل الشركة، وضمان تقيدها باللوائح والتعليمات، وممارسة مهامها بالضوابط المحددة.
- وضع الخطط المرحلية الاستراتيجية مقرونة بأهداف محددة، وبفترات زمنية معينة، والإشراف على تنفيذها في الوقت المطلوب.
- المساهمة في نشر ثقافة العمل المؤسسي القائم على الخبرة، والمستند على النظم واللوائح الإدارية في كل إدارات المشاريع والشركات المستثمر بها، بما في ذلك تأسيس الشركات الجديدة، والمشاركة في إعداد الأنظمة واللوائح المنظمة لأعمالها.

2.6.3: إدارة المخاطر والالتزام:

(أ) إدارة المخاطر:

ترتبط المخاطر بالأنشطة التجارية التي تمارسها الشركة العربية للاستثمار وتدار من خلال عملية مستمرة للتحديد والقياس والمراقبة وفقاً لحدود المخاطر والضوابط الأخرى. وتتعرض الشركة لمخاطر الائتمان والسوق والسيولة والتشغيل، فضلاً عن غيرها من أشكال المخاطر الكامنة في العمليات المالية.

وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، استثمرت الشركة العربية للاستثمار في تطوير بنية أساسية متكاملة وقوية لإدارة المخاطر. ويشمل ذلك سياسات/عمليات تحديد مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل والسيولة، ونماذج قياس المخاطر وأنظمة التصنيف التي ساعدت على إحداث التطورات التالية:

- تطبيق أفضل الممارسات والمتطلبات التنظيمية في هذه الصناعة.
- تبني منهجية مبنية على المخاطر مقابل التقييم الذاتي لمخاطر الائتمان.
- تعزيز كفاءة عمليات الائتمان وتحسين جودتها وتقليل خسائر الائتمان.
- تسهيل عملية اتخاذ القرار من خلال إدارة مستتيرة للسيولة.
- تحسين جودة محفظة سوق المال وتقليل الخسائر الناجمة عن مخاطر السوق.
- تخصيص هيكل مستقل لإعداد التقارير المقدمة إلى اللجنة المعنية من قبل مجلس الإدارة.

وفي إطار الهيكل الأوسع لحوكمة الشركة، تتحمل لجنة المخاطر والأصول المنبثقة عن مجلس الإدارة مسؤولية تطبيق أفضل الممارسات والرقابة من خلال وظيفة إدارة المخاطر المستقلة. وتحدد لجنة المخاطر والأصول مدى الرغبة في التعرض للمخاطرة ومعايير تحمل المخاطر وسياسات المخاطر.

ويعتبر تحديد وتقييم وإدارة المخاطر من مسؤوليات كل موظف في نطاق عمله وواجباته الوظيفية، وتستعين الشركة العربية للاستثمار في إدارة المخاطر بثلاثة خطوط دفاعية تشكل مجموعة واضحة من المبادئ التي يمكن من خلالها تنفيذ نموذجها التشغيلي المتناسك في جميع أنشطتها التجارية، ويتجسد خط الدفاع الأول في إدارات ممارسة الأعمال التي تتحمل مسؤولية قبول وإدارة المخاطر التي توجد في نطاق عملها وذلك ضمن مستوى مقبول من المخاطر. وتعمل إدارة المخاطر والالتزام كخط دفاع ثانٍ بحيث تضمن مراقبة مستقلة ومسؤولة عن اتخاذ/تطوير أطر المخاطر والرقابة. وتعتبر إدارة المراجعة الداخلية والمراجعين الخارجيين خط الدفاع الثالث بحيث توفر هذه الجهات ضمانات مستقلة على مدى ملاءمة تصميم وفاعلية إدارة المخاطر والضوابط الداخلية التي تخفف من المخاطر الرئيسية للشركة، وحيث أن المخاطر المرتبطة بالنشاط التجاري لا يمكن استبعادها تماماً، فإن وظيفة إدارة المخاطر تهدف إلى الإدارة الفاعلة لهذه المخاطر وذلك من أجل تحقيق عوائد تنافسية تتناسب مع درجة المخاطر المفترضة. ويتم تقييم هذه المخاطر استناداً إلى الآثار المحتملة على الدخل وقيمة الأصول، مع الأخذ بعين الاعتبار التغيرات في الأوضاع السياسية والاقتصادية في الأسواق، فضلاً عن الجدارة الائتمانية لعملاء الشركة.

ويشارك مجلس الإدارة والإدارة العليا في وضع جميع السياسات والعمليات المرتبطة بالمخاطر والرقابة الدورية وتوجيه نشاط إدارة المخاطر. ويقوم مجلس الإدارة بمراجعة سياسات الشركة في إدارة المخاطر وإقرارها مرة في السنة على الأقل.

(ب) الالتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

تلتزم الشركة العربية للاستثمار بجميع القوانين واللوائح المعمول بها ومتطلبات العقوبات العالمية، وتتبنى أفضل الممارسات في نشاطها من حيث الالتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وقد عززت الشركة خلال الأعوام الأخيرة وظيفة الالتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال:

- الالتزام التام ببرنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المصادق عليه من مجلس الإدارة.
- فريق من ذوي الخبرة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والالتزام التنظيمي.
- وضع هيكل مستقل لإعداد التقارير المقدمة إلى اللجنة المعنية من مجلس الإدارة.
- تأسيس ثقافة الالتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتعزيز الوعي بذلك في جميع إدارات الشركة، من خلال تنظيم برامج تدريبية شاملة.

وتتم مراجعة أنشطة الالتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من قبل المدققين الداخليين الذين يقدمون بذلك تقارير إلى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة. بالإضافة إلى ذلك، يقوم المراجعون الخارجيون بمراجعة سنوية لأنشطة الالتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ويقدمون تقاريرهم إلى الجهة التنظيمية.

(1) الالتزام التنظيمي:

يعكس إطار الالتزام الذي يعتمده مجلس الإدارة مبادئ تعزيز ممارسات الالتزام السليمة من قبل الشركة العربية للاستثمار. ويتلخص دور وظيفة الالتزام في مساعدة الإدارة العليا على التأكد من أن أنشطة الشركة تُدار وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها مع مراعاة أفضل الممارسات الدولية.

(2) مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

تتوافق سياسات وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مع المعايير الدولية التي تضعها مجموعة العمل المالي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وقد وضعت الأنظمة والإجراءات المعمول بها لضمان الفحص السليم النا في للجهالة عن العميل والعناية الواجبة به، ومراقبة العقوبات، ورصد المعاملات؛ وإجراءات التحديد والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة، والبرامج الشاملة لتدريب الموظفين وحفظ السجلات الخاصة بجميع العمليات المصرفية.

(3) الالتزام بقانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية (FATCA):

تلتزم الشركة العربية للاستثمار بحماية سلامة النظم الضريبية وبالتوافق مع شروط الالتزام بقانون الامتثال الضريبي الأمريكي للحسابات الخارجية FATCA كما حدد نموذج التقارير رقم FFI 1. وقد تم تسجيل الشركة العربية للاستثمار لدى دائرة الإيرادات الداخلية في الولايات المتحدة الأمريكية (IRS) وحصلت على رقم التعريف العالمي (GIIN).

وفي الختام، يسر مجلس إدارة الشركة وهو يقدم هذا التقرير للجمعية العامة الموقرة، أن يتقدم بخالص الشكر والتقدير لحكومات الدول العربية المساهمة في الشركة على مساندتها ودعمها المتواصل للشركة، ويخص المجلس بالشكر حكومة المملكة العربية السعودية التي تحتضن المقر الرئيسي للشركة، وحكومة مملكة البحرين التي تستضيف فرعها المصرفي، على التسهيلات والرعاية المتميزة التي تقدمها الدولتان للشركة عبر مؤسساتهما المختلفة. كما يتقدم المجلس بالشكر لعملاء الشركة في القطاعين العام والخاص، مؤكداً اعتزازه وفخره بثقتهم بها، كما يعرب عن شكره وتقديره لجميع العاملين في الشركة على الجهود الجماعية والفردية التي بذلوها من مختلف مواقعهم، ويقدر مساهمتهم في النتائج التي تحققت خلال العام 2016.

والله ولي التوفيق ،،،

القوائم المالية
31 ديسمبر 2016



تقرير مراجعي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي الشركة العربية للاستثمار (شركة عربية مساهمة)

الموقرين

تقرير حول القوائم المالية

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية للشركة العربية للإستثمار ("الشركة")، والتي تشمل على قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، وقوائم الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والإيضاحات حول القوائم المالية، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، أن القوائم المالية المرفقة ككل تظهر بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي.

أساس الرأي

تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة الدولية. إن مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها بالتفصيل في قسم مسؤوليات مراجعي الحسابات حول مراجعة القوائم المالية في تقريرنا. إننا مستقلون عن الشركة وذلك وفقاً لقواعد آداب وسلوك المهنة الصادرة عن مجلس المعايير الدولية لأداب وسلوك المهنة للمحاسبين المهنيين وكذلك قواعد آداب وسلوك المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، كما إننا التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك القواعد. بإعتقادنا أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملانة لأن تكون أساساً لإبداء رأينا.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بعدل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي، وعن أنظمة الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد قوائم مالية خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة مسؤولة عن تقويم مقدرة الشركة على الإستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الإستمرارية والإفصاح، حسبما هو ملانم، عن الأمور ذات العلاقة بمبدأ الإستمرارية واستخدام مبدأ الإستمرارية ما لم تعتزم الإدارة تصفية الشركة أو إيقاف العمليات، أو عدم وجود بديل حقيقي بخلاف ذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية في الشركة.

مسؤوليات مراجعي الحسابات حول مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من أخطاء جوهرية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير مراجعي الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، لكنه لا يضمن بأن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً لمعايير المراجعة الدولية ستكشف دائماً عن خطأ جوهرية عند وجوده. تنشأ الأخطاء عن الغش أو الخطأ وتعد جوهرية، بمفردها أو في مجموعها، إذا كان يتوقع بشكل معقول بأنها ستؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية.

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين – تنمة
إلى السادة مساهمي الشركة العربية للاستثمار
(شركة عربية مساهمة)

مسؤوليات مراجعي الحسابات حول مراجعة القوائم المالية (تنمة)

وكجزء من المراجعة وفقاً لمعايير المراجعة الدولية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. كما قمنا بـ:

- تحديد وتقييم مخاطر وجود أخطاء جوهرية في القوائم المالية، سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات المراجعة لمواجهة تلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة لأن تكون أساساً لإبداء رأينا. يعد خطر عدم اكتشاف أي خطأ جوهرية ناتج عن الغش أعلى من الخطر الناتج عن الخطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.
 - الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة ملائمة وفقاً للظروف، وليس بغرض إبداء رأي حول فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية بالشركة.
 - تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.
 - استنتاج مدى ملائمة استخدام الإدارة لمبدأ الإستمرارية و، استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهرية يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول مقدرة الشركة على الإستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الإستمرارية. وإذا ما استنتجنا وجود عدم تأكيد جوهرية، يتعين علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، نقوم بتعديل رأينا. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف الشركة عن الإستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الإستمرارية.
 - تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت القوائم المالية تظهر المعاملات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
- نقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة – من بين أمور أخرى – بشأن النطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج الهامة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في أنظمة الرقابة الداخلية تم اكتشافها خلال مراجعتنا.

عن إرنست ويونغ

وليد غازي توفيق
محاسب قانوني

قيد سجل المحاسبين القانونيين رقم (٤٣٧)



الرياض: ١٩ جمادى الآخرة ١٤٣٨ هـ
(١٨ مارس ٢٠١٧)

2015	2016	إيضاح	
الموجودات			
769,917	544,707	5	نقد وودائع لدى البنوك
استثمارات:			
534,179	586,087	6	أوراق مالية
284,053	269,503	1-7	مساهمات
160,219	247,873	8	قروض وسلف
17,154	16,538	9	موجودات أخرى
14,095	14,125	1-10	ممتلكات ومعدات
6,191	7,885	2-10	استثمارات عقارية
<u>1,785,808</u>	<u>1,686,718</u>		إجمالي الموجودات
المطلوبات وحقوق المساهمين			
المطلوبات			
688,244	537,095	11	ودائع
110	32	12	أدوات مالية مشتقة
16,608	16,983	13	مطلوبات أخرى
<u>704,962</u>	<u>554,110</u>		إجمالي المطلوبات
حقوق المساهمين			
800,000	800,000	1-14	رأس المال
51,481	75,399	2-14	الاكتتاب في زيادة رأس المال
98,885	102,001	15	احتياطي نظامي
-	22,799	16	احتياطي عام
89,378	94,246		أرباح مبقاة
41,102	38,163	17	احتياطي القيمة العادلة
<u>1,080,846</u>	<u>1,132,608</u>		إجمالي حقوق المساهمين
<u>1,785,808</u>	<u>1,686,718</u>		إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين

رئيس مجلس الإدارة



المهندس / يوسف بن إبراهيم البسام

الرئيس التنفيذي



إبراهيم بن حمود المزيد

مدير إدارة الشؤون المالية



مجدي محمد الكفراوي

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

2015	2016	إيضاح	
الدخل			
37,239	28,831		إيرادات فوائد
(5,059)	(5,377)		مصارييف فوائد
32,180	23,454		صافي دخل الفوائد
2,260	2,458	2-7	ربح بيع مساهمات
15,130	11,334		توزيعات أرباح
795	1,274	18	صافي أتعاب وعمولات
(701)	1,478	19	صافي ربح (خسارة) أوراق مالية
(1,078)	(219)		صافي خسارة تحويل عملات أجنبية
4,508	4,587		إيجار
12,742	7,391	20	إيرادات أخرى
65,836	51,757		إجمالي الدخل التشغيلي
المصاريف			
(21,678)	(17,188)	21	عمومية وإدارية
(18,409)	(3,411)	22	مخصصات
(40,087)	(20,599)		إجمالي المصاريف التشغيلية
25,749	31,158		ربح السنة

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

2015	2016	إيضاح	
25,749	31,158		ربح السنة
			إيرادات شاملة أخرى سيعاد تصنيفها إلى الربح أو الخسارة في الفترات اللاحقة:
(44,620)	(4,004)		صافي تغيرات القيمة العادلة لموجودات مالية متاحة للبيع
10	1,065		إعادة تدوير الأرباح إلى قائمة الدخل لقاء بيع أو انخفاض قيمة الموجودات المالية المتاحة للبيع
(44,610)	(2,939)	17	
<u>(18,861)</u>	<u>28,219</u>		إجمالي الدخل (الخسارة) الشامل

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

قائمة التغيرات في حقوق المساهمين
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016
(كافة المبالغ بالآلاف الدولارات الأمريكية)

الإجمالي	احتياطي القيمة العادلة	الأرباح المتبقية	الاحتياطي العام	الاحتياطي النظامي	الاكتتاب في رأس المال	رأس المال	إيضاح	
1,075,635	85,712	66,654	-	96,310	26,959	800,000		الرصيد في 31 ديسمبر 2014
25,749	-	25,749	-	-	-	-		ربح السنة
(44,610)	(44,610)	-	-	-	-	-		الدخل الشامل الآخر
(18,861)	(44,610)	25,749	-	-	-	-		إجمالي الدخل الشامل
-	-	(2,575)	-	2,575	-	-	15	محول إلى الاحتياطي النظامي
(450)	-	(450)	-	-	-	-		مكافأة أعضاء مجلس الإدارة المدفوعة
24,522	-	-	-	-	24,522	-		مساهمات في زيادة رأس المال (إيضاح 2-14)
1,080,846	41,102	89,378	-	98,885	51,481	800,000		الرصيد في 31 ديسمبر 2015
31,158	-	31,158	-	-	-	-		ربح السنة
(2,939)	(2,939)	-	-	-	-	-		الدخل الشامل الآخر
28,219	(2,939)	31,158	-	-	-	-		إجمالي الدخل الشامل
-	-	(3,116)	-	3,116	-	-	15	محول إلى الاحتياطي النظامي
-	-	(22,799)	22,799	-	-	-	16	محول إلى الاحتياطي العام
(375)	-	(375)	-	-	-	-		مكافأة أعضاء مجلس الإدارة المدفوعة
23,918	-	-	-	-	23,918	-		مساهمات في زيادة رأس المال (إيضاح 2-14)
<u>1,132,608</u>	<u>38,163</u>	<u>94,246</u>	<u>22,799</u>	<u>102,001</u>	<u>75,399</u>	<u>800,000</u>		الرصيد في 31 ديسمبر 2016

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

2015	2016	إيضاح	
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية			
25,749	31,158		ربح السنة
التعديلات لتسوية صافي الدخل إلى صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية:			
(2,260)	(2,458)	2-7	ربح بيع مساهمات
4,000	1,500	22	انخفاض في قيمة مساهمات
14,409	1,911	22	انخفاض في قيمة قروض وسلف
273	(1,283)		(ربح) خسارة بيع استثمارات
(163)	(107)		إطفاء خصم
990	705	10	استهلاك
42,998	31,426		
التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:			
(200,765)	135,760		ودائع لدى البنوك تزيد فترة استحقاقها على ثلاثة أشهر
(9,858)	8,154		موجودات مالية مدرجة قيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل
241,437	(85,680)		قروض وسلف، صاف
(2,786)	618		موجودات أخرى
(361,935)	(151,149)		ودائع
85	(78)		أدوات مالية مشتقة
(578)	375		مطلوبات أخرى
(291,402)	(60,574)		صافي النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية			
(98,317)	(58,378)		صافي متحصلات من بيع وشراء أوراق مالية استثمارية
7,449	8,387		متحصلات من استبعاد / استرجاع مساهمات في الأسهم
(1,656)	(2,429)	10	ممتلكات ومعدات واستثمارات عقارية، صاف
(92,524)	(52,420)		صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية			
(450)	(375)		مكافأة أعضاء مجلس الإدارة المدفوعة
24,522	23,919		اكتتاب في رأس المال
24,072	23,544		صافي النقد من الأنشطة التمويلية
(359,854)	(89,450)		النقص في النقد وما في حكمه
759,228	399,374	5	النقد وما في حكمه في بداية السنة
399,374	309,924	5	النقد وما في حكمه في نهاية السنة
معلومات غير نقدية إضافية:			
(44,610)	(2,939)	17	صافي التغير في احتياطي القيمة العادلة
تدفقات نقدية تشغيلية من الفوائد وتوزيعات الأرباح			
37,546	30,054		دخل فوائد مستلم
(7,596)	(12,638)		مصاريف فوائد مدفوعة
14,944	12,407		توزيعات أرباح مستلمة

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

1- عام

الشركة العربية للاستثمار ش.م.ع. («الشركة»)، شركة مساهمة عربية تأسست خلال شهر يوليو 1974 ومملوكة لحكومات 17 دولة عربية. إن الغرض الرئيسي للشركة هو تشجيع الاستثمار والتنمية في الوطن العربي من خلال المساهمة في المشاريع الاستثمارية على أسس اقتصادية وتجارية سليمة، وتتمتع الشركة بكافة الضمانات والامتيازات الممنوحة للاستثمارات الوطنية والعربية والأجنبية التي تكفلها القوانين السارية في الدول الأعضاء، وعلى وجه الخصوص الحرية الكاملة لحركة الأموال وعدم خضوعها للتأميم والمصادرة وغير ذلك من المخاطر غير التجارية. إن العنوان الرئيسي للشركة هو كما يلي:

ص.ب: 4009

الرياض 11491

المملكة العربية السعودية

تمتلك الشركة فرعاً في مملكة البحرين يعمل كمصرف قطاع جملة («الفرع») بموجب ترخيص من مصرف البحرين المركزي. تعمل الشركة في مجال التمويل التجاري، والإقراض التجاري، وخدمات الخزينة، والصيرفة الإسلامية. تعفي المملكة العربية السعودية (دولة المقر) أرباح الشركة الإجمالية وتوزيعات أرباحها واحتياطياتها من جميع الضرائب والرسوم والإتاوات طوال فترة قيام الشركة. كذلك، فإن فرع البحرين مُعفى أيضاً من جميع الضرائب حسب القوانين السارية في مملكة البحرين.

2- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة

1-2 أسس الإعداد

تم إعداد القوائم المالية للشركة وفقاً للمعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية والصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء الموجودات المالية المتاحة للبيع والموجودات المالية والمطلوبات المالية المدرجة قيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل والأدوات المالية المشتقة حيث يتم قياسها بالقيمة العادلة.

إن إعداد القوائم المالية، وفقاً للمعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية، يتطلب استخدام بعض التقديرات المحاسبية الهامة. كما يتطلب من الإدارة ممارسة الأحكام عند تطبيق السياسات المحاسبية للشركة. تم الإفصاح عن النواحي التي تتضمن درجة عالية من الأحكام أو التعقيد، أو النواحي التي تكون فيها الافتراضات والتقديرات هامة للقوائم المالية في الإيضاح رقم (4).

2-2 ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة

فيما يلي ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة المتبعة من قبل الشركة:

تحويل العملات الأجنبية

(أ) العملة الوظيفية وعملة عرض القوائم المالية

تقاس البنود الواردة في القوائم المالية للشركة باستخدام العملة في البيئة الاقتصادية الرئيسية التي تعمل بها الشركة (العملة الوظيفية). يتم إظهار القوائم المالية بالدولار الأمريكي بصفته العملة التي يتم بها عرض القوائم المالية للشركة. تم إظهار المبالغ المدرجة في القوائم المالية بالآلاف الدولارات الأمريكية، ما لم يرد خلاف ذلك.

2- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة - تتمة 2-2 ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة - تتمة

(ب) المعاملات والأرصدة

تحول المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية إلى العملة الوظيفية للشركة باستخدام أسعار الصرف السائدة بتاريخ تلك المعاملات. يتم إثبات أرباح وخسائر تحويل العملات الأجنبية الناتجة عن سداد تلك المعاملات وعن تحويل أرصدة الموجودات والمطلوبات النقدية المسجلة بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة في نهاية السنة في قائمة الدخل.

تقييد الفروقات الناتجة عن تحويل البنود غير النقدية، مثل السندات المكتناة لأغراض المتاجرة، كجزء من ربح أو خسارة القيمة العادلة في قائمة الدخل، بينما تقييد الفروقات الناتجة عن تحويل البنود غير النقدية، مثل الأسهم المصنفة كموجودات مالية متاحة للبيع في الدخل الشامل.

(ج) اتفاقيات البيع وإعادة الشراء

يتم الإبقاء على الأوراق المالية المباعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء في القوائم المالية، ويُدْرَج التزام الطرف الآخر في الودائع البنكية. يتم اعتبار الفرق بين سعر البيع وإعادة الشراء كفاائدة، وتستحق على مدى فترة الاتفاقية باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

الموجودات المالية

تصنف الشركة موجوداتها المالية ضمن الفئات التالية: موجودات مالية مدرجة قيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل، وقروض وذمم مدينة، واستثمارات مكتناه حتى تاريخ الاستحقاق، وموجودات مالية متاحة للبيع. تحدد الإدارة تصنيف استثماراتها عند الإثبات الأولي لها. يتم إثبات عمليات شراء وبيع الموجودات المالية بتاريخ التداول، أي التاريخ الذي تلتزم فيه الشركة بشراء أو بيع الموجودات.

(أ) الموجودات المالية المدرجة قيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل

تنقسم هذه الفئة إلى فئتين فرعيتين هما: الموجودات المالية المكتناة لأغراض المتاجرة وتلك المصنفة كموجودات مالية مدرجة قيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل عند نشأتها.

الموجودات المالية المكتناة لأغراض المتاجرة

تصنّف الموجودات المالية كموجودات مكتناة لأغراض المتاجرة عندما يتم اقتناؤها أو تكبدها بشكل أساسي لغرض البيع أو إعادة الشراء خلال فترة قصيرة أو عندما تكون جزءاً من محفظة أدوات مالية معينة يتم إدارتها معا والتي يوجد لها دليل على نمط فعلي على المدى القصير لتحقيق الأرباح. كما يتم تصنيف الأدوات المشتقة كأدوات مكتناة لأغراض المتاجرة ما لم يتم تخصيصها كأدوات تغطية مخاطر فعالة.

يتم، في الأصل، إثبات الأدوات المالية ضمن هذه الفئة بالقيمة العادلة، وتدرج تكاليف المعاملات في قائمة الدخل. تدرج الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل مباشرة. يتم تسجيل دخل ومصاريف الفوائد ودخل ومصاريف توزيعات الأرباح للموجودات المالية المكتناة لأغراض المتاجرة في قائمة الدخل.

الأدوات المالية المدرجة قيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل

إن الموجودات المالية المصنفة ضمن هذه الفئة هي تلك المخصصة من قبل الإدارة وذلك عند الإثبات الأولي لها. تقوم الإدارة فقط بتخصيص أداة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة عند الإثبات الأولي لها وذلك في حالة الوفاء بالمعايير التالية وبأن التخصيص يتم تحديده على أساس كل أداة على حده:

2- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة - تنمة

2-2 ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة - تنمة

- يؤدي التخصيص إلى حذف المعالجة غير المتسقة أو تخفيضها بصورة جوهرية، والتي يمكن أن تنشأ عن قياس الموجودات أو المطلوبات أو إثبات الأرباح والخسائر الناتجة عنها وفق أسس مختلفة.
 - تعتبر الموجودات والمطلوبات جزءاً من مجموعة من الموجودات والمطلوبات المالية والتي يتم إدارتها وتقييم أدائها على أساس القيمة العادلة طبقاً لإدارة المخاطر أو استراتيجية الاستثمار الموثقة لدى الشركة.
 - تشمل الأداة المالية على مجموعة واحدة أو أكثر من المشتقات المدرجة ضمن أدوات مالية والتي يمكن أن تعدل بصورة جوهرية التدفقات النقدية المطلوبة بموجب العقد.
- تقيد الموجودات المالية المدرجة قيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل بالقيمة العادلة. تقيد التغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل.

(ب) القروض والذمم المدينة

إن القروض والذمم المدينة عبارة عن موجودات مالية غير مشتقة ذات دفعات ثابتة أو يمكن تحديدها ولا يتم تداولها في سوق نشط، باستثناء (أ) تلك المصنفة كموجودات مالية مدرجة قيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل، أو (ب) تلك المصنفة كموجودات متاحة للبيع، أو (ج) تلك التي لا يمكن بموجبها للمالك استرداد كامل استثماره الأولي لأسباب عدا تدهور المستوى الائتماني.

يتم، في الأصل، إثبات القروض والذمم المدينة بالقيمة العادلة والتي تمثل العوض النقدي لإنشاء أو شراء أصل مالي بما في ذلك تكاليف المعاملات، ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

(ج) الموجودات المالية المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق

تمثل الاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق موجودات مالية غير مشتقة ذات دفعات ثابتة أو يمكن تحديدها وذات تواريخ استحقاق محددة، ولدى إدارة الشركة النية الإيجابية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق. وإذا ما قرّرت الشركة بيع جزء غير جوهري من هذه الموجودات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق، فإن هذه الفئة بالكامل سيعاد تصنيفها كموجودات مالية متاحة للبيع.

يتم، في الأصل، إثبات هذه الموجودات المالية بالقيمة العادلة بما في ذلك تكاليف المعاملات المباشرة والعرضية، ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

(د) الموجودات المالية المتاحة للبيع

تمثل الموجودات المالية المتاحة للبيع تلك التي تنوي الشركة الاحتفاظ بها لفترات غير محددة، والتي يمكن بيعها للوفاء بمتطلبات السيولة أو لمواجهة التغيرات في أسعار الفائدة أو أسعار الصرف الأجنبي أو أسعار الأسهم أو تلك الموجودات غير المصنفة كقروض وذمم مدينة، أو استثمارات مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق أو موجودات مالية مدرجة قيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل.

يتم، في الأصل، إثبات الموجودات المالية المتاحة للبيع بالقيمة العادلة والتي تمثل العوض النقدي بما في ذلك تكاليف المعاملات، ويتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة مع إثبات الأرباح والخسائر ضمن قائمة الدخل الشامل، ما عدا خسائر الانخفاض في القيمة، لحين التوقف عن إثبات هذا الأصل. إذا تم تحديد أن الموجودات المالية المتاحة للبيع قد انخفضت قيمتها، فإن الربح أو الخسارة المتراكمة المثبتة سابقاً في قائمة الدخل الشامل سيتم إثباتها في قائمة الدخل. إلا أن أي فوائد محسوبة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية وأي أرباح أو خسائر العملات الأجنبية والمتعلقة بالموجودات النقدية المصنفة كمحاولة للبيع يتم إثباتها في قائمة الدخل.

2- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة - تنمة 2-2 ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة - تنمة

بالنسبة للموجودات المالية غير المتداولة في سوق نشط، بما في ذلك الاستثمارات في المساهمات في الأسهم التي تزيد عن 20% من حقوق الملكية ولا تمارس الشركة تأثيراً هاماً على عملياتها وقراراتها المالية، فإنه يتم تحديد تقديرات معقولة للقيمة العادلة بالرجوع إلى القيمة السوقية الحالية لأداة أخرى مشابهة بشكل كبير، أو على أساس التدفقات النقدية المتوقعة أو صافي قاعدة الأصول المعنية للموجودات المالية.

(هـ) تحديد القيمة العادلة

القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه عند بيع أصل ما أو دفعه عند تحويل التزام ما بموجب معادلة نظامية تمت بين متعاملين في السوق بتاريخ القياس. ويتم قياس القيمة العادلة بافتراض أن معاملة بيع أصل أو تحويل التزام تتم إما في السوق الرئيسي للموجودات أو المطلوبات، أو في حالة عدم وجود السوق الرئيسي، في أكثر الأسواق فائدة للموجودات والمطلوبات.

تقاس القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات بافتراض أن المتعاملين في السوق سيستفيدون عند تسعير الموجودات أو المطلوبات وأنهم يسعون لتحقيق أفضل مصالحهم الاقتصادية. وتحدد القيمة العادلة للأدوات المالية المتداولة في أسواق نشطة بتاريخ إعداد القوائم المالية على أساس الأسعار المتداولة في السوق أو عروض الأسعار من التجار. وبالنسبة لكافة الأدوات المالية الأخرى غير المتداولة في سوق نشط، تحدد القيمة العادلة باستخدام طرق تقويم تعتبر ملائمة وفقاً للظروف. وتشتمل طرق التقويم على منهجية السوق (أي استخدام آخر معاملات تمت بشروط تعامل عادل المعدل عند الضرورة، وبالإشارة إلى القيمة السوقية الحالية لأداة مشابهة بشكل كبير)، ومنهجية الدخل (أي تحليل التدفقات النقدية المخصومة وطرق تسعير الخيارات باستخدام بيانات السوق المتوفرة والمؤيدة بطريقة ممكنة ومعقولة). إن قياس القيمة العادلة لأصل ما غير مالي يأخذ بعين الاعتبار قدرة الطرف المتعامل في السوق على تحقيق منافع اقتصادية من خلال الاستخدام الأمثل والأفضل لذلك الأصل أو من خلال بيعه إلى متعامل آخر في السوق سيقوم باستخدامه الاستخدام الأفضل والأمثل.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات المثبتة في القوائم المالية بشكل متكرر، تقرر الشركة فيما إذا تم أي تحويل بين المستويات في التسلسل الهرمي من خلال إعادة تقدير التصنيف (بناءً على مدخلات المستوى الأدنى التي تعتبر هامة لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة إعداد قوائم مالية (انظر الإيضاح 3-5 (ب)).

ولأغراض الإفصاح عن القيمة العادلة، تقوم الشركة بتحديد فئات الموجودات والمطلوبات بحسب طبيعتها، وخصائصها والمخاطر المتعلقة بها وكذلك التسلسل الهرمي للقيمة العادلة (انظر الإيضاح 3-5 (ب)).

المطلوبات المالية

تقيد المطلوبات المالية الخاصة بالشركة بالتكلفة المطفأة. ويتم التوقف عن إثبات المطلوبات المالية عند استنفادها.

(أ) المطلوبات المالية المدرجة قيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل

تتقسم هذه الفئة إلى فئتين فرعيتين هما: المطلوبات المالية المقتناة لأغراض المتاجرة والمطلوبات المالية المصنفة من قبل الشركة عند الإثبات الأولي كمطلوبات مالية مدرجة قيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل.

• تصنف المطلوبات المالية كمطلوبات مقتناة لأغراض المتاجرة عندما يتم اقتناؤها أو تكبدها بشكل أساسي لغرض البيع أو إعادة الشراء خلال مدة قصيرة أو إذا كانت جزءاً من محفظة أدوات مالية معينة يتم إدارتها مع والتي يوجد لها دليل نمط فعلي حديث لتحقيق الأرباح.

• كذلك تصنف المشتقات كمقتناة لأغراض المتاجرة ما لم يتم تصنيفها كأدوات تغطية مخاطر فعالة. وتقيد الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمطلوبات المالية المصنفة كمقتناة لأغراض المتاجرة في قائمة الدخل.

2- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة - تنمة 2-2 ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة - تنمة

(ب) المطلوبات الأخرى التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة

إن المطلوبات المالية غير المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل تدرج ضمن هذه الفئة ويتم قياسها بالتكلفة المطفأة. تشمل المطلوبات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة على ودائع من البنوك أو العملاء.

مقاصة الأدوات المالية

تتم مقاصة الموجودات المالية والمطلوبات المالية ويدرج الصافي في قائمة المركز المالي عند وجود حق نظامي ملزم لتسوية المبالغ المثبتة وعند وجود نية للتسوية على أساس الصافي، أو بيع الموجودات وتسديد المطلوبات في آن واحد.

التوقف عن إثبات الموجودات المالية والمطلوبات المالية

(أ) الموجودات المالية

يتم التوقف عن إثبات الموجودات المالية (أو أي جزء منها أو مجموعة من الموجودات المالية المتشابهة) عند:

- انتهاء الحقوق لاستلام التدفقات النقدية من الأصل.
- تنازل الشركة عن حصتها باستلام التدفقات النقدية من الأصل أو التعهد بسداد التدفقات النقدية المستلمة بالكامل وبدون أي تأخير إلى طرف آخر بموجب اتفاقية «ترتيبات فورية» وإما:
 - ♦ قيام الشركة بنقل كافة المنافع والمخاطر المصاحبة للملكية الأصل، أو
 - ♦ عدم قيام الشركة بالنقل أو الإبقاء على كافة المنافع والمخاطر المصاحبة للملكية الأصل، ولكنها قامت بتحويل السيطرة على الأصل.

وفي الحالات التي تقوم فيها الشركة بالتنازل عن حقوقها لاستلام التدفقات النقدية من الأصل أو إبرام اتفاقية ترتيبات فورية، ولم تتم بنقل أو الإبقاء على كافة المخاطر والمنافع المصاحبة للملكية الأصل، أو تحويل السيطرة على الأصل، يتم إثبات الأصل بقدر ارتباط الشركة المستمر بذلك الأصل. وفي هذه الحالة، تقوم الشركة بإثبات المطلوبات المصاحبة للأصل. ويتم قياس الأصل المحول والمطلوبات المصاحبة له بالشكل الذي يعكس الحقوق والالتزامات التي أقيمت عليها الشركة.

يتم قياس الارتباط المستمر الذي يكون على شكل ضمان على الأصل المحول بالقيمة الدفترية الأصلية للموجودات والحد الأقصى للمبلغ المطلوب من الشركة دفعه، أيهما أقل.

(ب) المطلوبات المالية

يتم التوقف عن إثبات المطلوبات المالية عند تنفيذ الالتزام المحدد في العقد أو إنفاؤه أو انتهاء مدته. وفي حالة استبدال المطلوبات المالية الحالية بأخرى من نفس الجهة المقرضة وبشروط مختلفة تماماً، أو تم تعديل شروط المطلوبات الحالية بشكل كبير، فإنه يتم اعتبار هذا التبديل أو التعديل كتوقف عن إثبات المطلوبات الأصلية وإثبات مطلوبات جديدة. يدرج الفرق بين القيمة الدفترية للمطلوبات المالية الأصلية والعمود المدفوع في الربح أو الخسارة.

الأدوات المالية المشتقة

يتم، في الأصل، إثبات المشتقات بالقيمة العادلة لها بتاريخ إبرام عقد المشتقات، ويتم لاحقاً إعادة قياسها بقيمتها العادلة. إن جميع الأدوات المالية المشتقة المقتناة من قبل الشركة هي عبارة عن عقود يتم التفاوض بشأنها بشكل خاص وتدرج ضمن الموجودات عندما تكون القيمة العادلة لها إيجابية وضمن المطلوبات عندما تكون القيمة العادلة

2- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة - تنمة

2-2 ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة - تنمة

لها سلبية. يتم الحصول على القيمة العادلة من الأطراف الأخرى أو من خلال استخدام خدمات التسعير مثل بلوم بيرغ. تعامل المشتقات المتضمنة في أدوات مالية أخرى كمشتقات منفصلة، وتسجل بالقيمة العادلة، إذا كانت خصائصها الاقتصادية ومخاطرها لا تتعلق بصورة وثيقة بتلك المذكورة في العقد الرئيسي، وإن العقد الرئيسي لا يقيّد بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل. ويتم إثبات التغيرات في القيمة العادلة لهذه المشتقات المتضمنة في قائمة الدخل.

إيرادات ومصاريف الفوائد

يتم إثبات إيرادات ومصاريف الفوائد المتعلقة بكافة الأدوات المالية المرتبطة بفوائد، (عدا تلك المصنفة كاستثمارات مقبولة لأغراض المتاجرة أو مصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل) ضمن «دخل الفوائد» و«مصاريف الفوائد» في قائمة الدخل باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

طريقة الفائدة الفعلية هي طريقة لاحتساب التكلفة المطفأة للموجودات المالية أو المطلوبات المالية وتوزيع إيرادات الفوائد أو مصاريف الفوائد خلال الفترة المعنية. إن سعر الفائدة الفعلي هو السعر الذي يخصم المدفوعات أو المقبوضات النقدية المستقبلية خلال العمر المتوقع للأداة المالية، أو عند الاقتضاء، فترة أقصر لصافي القيمة الدفترية للموجودات المالية أو المطلوبات المالية. وعند احتساب سعر الفائدة الفعلي، تقوم الشركة بتقدير التدفقات النقدية بعد الأخذ في الحسبان الشروط التعاقدية الخاصة بالأداة المالية (على سبيل المثال خيارات الدفع المسبق)، إلا أنها لا تأخذ في الحسبان خسائر الائتمان المستقبلية. ويشتمل الاحتساب على كافة الأتعاب والنقاط المدفوعة أو المستلمة بين أطراف العقد والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من سعر الفائدة الفعلي وتكاليف المعاملات وكافة العلاوات والخصومات الأخرى.

عند تخفيض قيمة أصل مالي أو مجموعة من الموجودات المالية المماثلة بسبب خسارة انخفاض في القيمة، فإنه يتم إثبات دخل الفوائد باستخدام سعر الفائدة المستخدم في خصم التدفقات النقدية المستقبلية لأغراض قياس خسائر الانخفاض في القيمة.

إيرادات العمولات والأتعاب

يتم إثبات العمولات والأتعاب بصورة عامة على أساس مبدأ الاستحقاق عند تقديم الخدمة. وإن أتعاب الارتباطات لمنح القروض التي من المحتمل سحبها، يتم تأجيلها (مع التكلفة المباشرة المتعلقة بها)، وإثباتها كتعديل لسعر الفائدة الفعلي على تلك القروض. كما يتم إثبات أتعاب القروض المشتركة كإيرادات عند استكمال المشاركة في القرض ولا تحتفظ الشركة بأي جزء من القرض لها أو أنها تحتفظ بجزء من القرض بنفس سعر الفائدة الفعلي مثل المشاركين الآخرين.

إيرادات توزيعات الأرباح

يتم إثبات توزيعات الأرباح في قائمة الدخل عند الإقرار بأحقية الشركة في استلامها، وعادةً عند الإعلان عنها من قبل الشركة المستثمر فيها.

2- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة - تمة 2-2 ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة - تمة

الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

(أ) الموجودات المقيّدة بالتكلفة المطفأة

تقوم الشركة بتاريخ إعداد القوائم المالية بالتأكد من وجود دليل موضوعي على وجود انخفاض في قيمة الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية. يكون هناك انخفاض في قيمة الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية وتتحقق خسائر الانخفاض فقط في حالة وجود أدلة موضوعية للانخفاض كنتيجة لوقوع حدث واحد أو أكثر بعد الإثبات الأولي للأصل («حدث خسارة»)، وإن لهذا الحدث (أو الأحداث) أثراً على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية التي يمكن تقديرها بشكل موثوق به.

ويتم تحديد الفترة المقدرة بين وقوع الخسارة وما يماثلها من قبل إدارة كل محفظة محددة. وبشكل عام، إن الفترات المستخدمة تتراوح بين ثلاثة أشهر واثني عشر شهراً، وفي حالات استثنائية يسمح لفترة أطول من ذلك.

تقوم الشركة في البداية بالتأكد من وجود أدلة موضوعية للانخفاض في القيمة بشكل فردي للموجودات المالية التي تعتبر هامة بمفردها، وبشكل فردي أو جماعي للموجودات المالية التي تعتبر غير هامة بمفردها. إذا قررت الشركة عدم وجود دليل موضوعي على وقوع انخفاض في قيمة أصل مالي مقيم بشكل فردي، سواء كان هاماً أو غير هام، وتقوم الشركة بإدراج الأصل في مجموعة موجودات مالية ذات خصائص مخاطر ائتمان مماثلة له، ثم تقوم بتقدير قيمة الانخفاض بشكل جماعي لهذه المجموعة.

إن الموجودات التي يتم تقويمها على أساس فردي للتأكد من وجود انخفاض في قيمتها والتي يتم بشأنها إثبات أو الاستمرار في إثبات خسارة انخفاض في القيمة، ولا يتم إدراجها في عملية تقويم الانخفاض في القيمة التي تتم على أساس جماعي.

يتم قياس مبلغ الخسارة بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة (باستثناء خسائر الائتمان المستقبلية التي لم يتم تكبدها) مخصومة على أساس سعر الفائدة الفعلي الأصلي للموجودات المالية. كما يتم تخفيض القيمة الدفترية للموجودات من خلال استخدام حساب مخصص، ويتم إثبات مبلغ الخسارة في قائمة الدخل. إذا كان القرض أو الاستثمار المحتفظ به حتى تاريخ الاستحقاق يحمل سعر فائدة متغيراً، فإن معدل الخصم المستخدم في قياس خسارة الانخفاض في القيمة هو سعر الفائدة الفعلي الحالي المحدد بالعقد. وكإجراء عملي مناسب، يمكن للشركة قياس الانخفاض في القيمة على أساس القيمة العادلة للأداة باستخدام الأسعار القابلة للملاحظة في السوق.

يعكس احتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة لموجودات مالية مضمونة التدفقات النقدية التي قد تنتج عن مصادرة الضمان، ناقصاً منها تكلفة الحصول على الضمان وبيعه، سواءً كانت مصادرة الضمان محتملة أم لا.

من أجل تقويم الانخفاض في القيمة بشكل جماعي، يتم تجميع الموجودات المالية على أساس مخاطر الائتمان ذات خصائص مماثلة (مثل نوعية الموجودات والصناعة).

2- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة - تنمة

2-2 ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة - تنمة

الانخفاض في قيمة الموجودات المالية - تنمة

كما يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية لمجموعة موجودات مالية تم تقويمها للتأكد من وجود انخفاض في قيمتها بشكل جماعي على أساس التدفقات النقدية التعاقدية لموجودات الشركة، والخبرة السابقة في الخسارة للموجودات المرتبطة بمخاطر ائتمان ذات خصائص مشابهة في الشركة. تعدل الخبرة السابقة في الخسارة على أساس المعلومات الحالية القابلة للملاحظة لتعكس آثار الظروف الحالية التي لم تؤثر على الفترة التي قامت على أساسها الخبرة السابقة في الخسارة، وإزالة آثار الظروف في الفترة التاريخية غير المتواجدة حالياً.

وعند عدم إمكانية تحصيل القرض، يتم شطبه مقابل مخصص الانخفاض في قيمة القرض المتعلق به، ويتم شطب هذه القروض بعد استنفاد جميع الوسائل الممكنة لتحصيلها مع إمكانية تحديد مقدار الخسارة.

(ب) الموجودات المصنفة كمتاحة للبيع

تقوم الشركة بتاريخ إعداد القوائم المالية بإجراء تقويم للتأكد من وجود دليل موضوعي على وجود انخفاض في قيمة أصل مالي أو مجموعة من الموجودات المالية. وفي حالة أدوات حقوق الملكية المتاحة للبيع، فإن الانخفاض الجوهرية أو المستمر في القيمة العادلة للأصل لأقل من تكلفته يتم أخذه في الحسبان في تحديد فيما إذا كان هناك انخفاض في قيمة الأصل. وفي حالة وجود مثل هذا الدليل، فإن الخسائر التراكمية، التي تم قياسها بالفرق بين تكلفة الشراء والقيمة العادلة الحالية، ناقصاً خسارة الانخفاض في قيمة تلك الموجودات المالية المثبتة سابقاً في قائمة الدخل، يتم إثباتها في قائمة الدخل. إن خسائر الانخفاض في قيمة أدوات حقوق الملكية المثبتة في قائمة الدخل لا يتم عكسها من خلال قائمة الدخل. وإذا ما زادت القيمة العادلة لأدوات الدين المصنفة كمتاحة للبيع في الفترات اللاحقة، وإن الزيادة تتعلق بشكل موضوعي بحدث يقع بعد إثبات خسارة الانخفاض في قائمة الدخل، فإنه يتم عكس قيد خسارة الانخفاض من خلال قائمة الدخل.

(ج) القروض التي يتم إعادة التفاوض عليها

إن القروض التي تخضع لتقويم الانخفاض في القيمة بشكل جماعي أو اعتبرت هامة بمفردها والتي يتم إعادة التفاوض بشروطها لا تعتبر متأخرة السداد وتعامل كقروض جديدة.

الممتلكات والمعدات

تظهر الممتلكات والمعدات، باستثناء الأراضي، بالتكلفة التاريخية ناقصاً منها الاستهلاك المتراكم. وتتضمن التكلفة التاريخية المصاريف المتعلقة مباشرةً بشراء تلك البنود.

يتم إدراج التكاليف اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل أو يتم إثباتها كأصل مستقل، حسبما هو ملائم، وذلك فقط عند وجود احتمال بأن المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بهذا البند سوف تتدفق للشركة، وأن تكلفة هذا الأصل يمكن قياسها بشكل موثوق به. كما يتم تحميل كافة مصاريف الإصلاح والصيانة الأخرى إلى المصاريف التشغيلية خلال الفترة المالية التي يتم تكبدها فيها.

2- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة - تنمة

2-2 ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة - تنمة

الانخفاض في قيمة الموجودات المالية - تنمة

الأراضي لا تستهلك. يتم احتساب الاستهلاك على الموجودات الأخرى بموجب طريقة القسط الثابت لتوزيع تكلفتها إلى القيمة المتبقية على العمر الإنتاجي المقدر لها، وهي كما يلي:

• المباني وتحسيناتها: 5 - 50 سنة

• الأثاث والمعدات: 3 - 5 سنوات

تتم مراجعة القيمة المتبقية للموجودات وأعمارها الإنتاجية وتعديلها، حسبما هو ملائم بتاريخ إعداد القوائم المالية. وتتم مراجعة الموجودات للتأكد من وجود انخفاض في قيمتها عندما تشير الأحداث أو التغييرات في الظروف إلى عدم إمكانية استرداد القيمة الدفترية. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل مباشرة إلى القيمة القابلة للاسترداد إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أكبر من القيمة المقدرة القابلة للاسترداد. وتمثل القيمة القابلة للاسترداد القيمة العادلة للأصل ناقصاً منها تكاليف البيع والقيمة الحالية، أيهما أعلى.

يتم تحديد الأرباح والخسائر الناتجة عن الاستبعادات بمقارنة المتحصلات مع القيمة الدفترية، وإثباتها في قائمة الدخل.

الاستثمارات العقارية

يتم تصنيف الممتلكات المقتناة بغرض تحقيق عائد إيجاري لفترة طويلة الأجل أو بغرض زيادة رأس المال أو كليهما، وغير المستخدمة من قبل الشركة، كاستثمارات عقارية. وتشتمل الاستثمارات العقارية بشكل رئيسي على أراضٍ ومبانٍ (ومعدات وتركيبات وتجهيزات تعتبر جزءاً لا يتجزأ من المباني). ويتم تسجيل الاستثمارات العقارية بالتكلفة التاريخية، بعد خصم الاستهلاك المتراكم. وتتضمن التكلفة التاريخية المصاريف المتعلقة مباشرة بشراء الموجودات. يتم إدراج التكاليف اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل أو يتم إثباتها كأصل مستقل، حسبما هو ملائم، وذلك فقط عند وجود احتمال بأن المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بهذا البند سوف تتدفق للشركة، وأن تكلفة هذا الأصل يمكن قياسها بشكل موثوق به. يتم التوقف عن إثبات القيمة الدفترية للجزء المستبدل. يتم تحميل كافة مصاريف الإصلاح والصيانة الأخرى إلى قائمة الدخل خلال الفترة المالية التي يتم تكبدها فيها.

الأراضي لا تستهلك. ويتم احتساب الاستهلاك على الموجودات الأخرى بموجب طريقة القسط الثابت لتوزيع تكلفتها على العمر الإنتاجي المقدر لها كما هو مشار إليه ضمن الممتلكات والمعدات.

يتم تحديد الأرباح والخسائر الناتجة عن الاستبعادات بمقارنة المتحصلات مع القيمة الدفترية، وإثباتها في قائمة الدخل.

النقد وما في حكمه

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية، يتكون النقد وما في حكمه من الأرصدة لدى البنوك والنقد في الصندوق وودائع لأجل تستحق في الأصل خلال فترة تقل عن ثلاثة أشهر من تاريخ الاستحواذ.

2- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة - تنمة

2-2 ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة - تنمة

المخصصات

يتم إثبات مخصصات تكاليف إعادة الهيكلة والمطالبات القانونية عندما يكون لدى الشركة التزام حالي قانوني أو متوقع نتيجة أحداث سابقة، ومن المحتمل بشكل كبير أن يتطلب استخدام الموارد المالية للشركة لسداد هذا الالتزام ويمكن تقدير المبلغ بشكل موثوق به.

مزايا الموظفين

(أ) تكاليف التعويضات

يتم إثبات مزايا الموظفين ومستحققاتهم والتي تشمل على الإجازات السنوية والعطل وتذاكر السفر والمزايا قصيرة الأجل الأخرى عند استحقاقها.

(ب) صندوق الادخار

تحمل مساهمات الشركة في صندوق الادخار ذات الاشتراكات المحددة على قائمة الدخل للسنة التي تتعلق بها. وفيما يتعلق بهذه البرامج، يوجد على الشركة التزامات قانونية ومنتوقعة لسداد هذه الاشتراكات عند استحقاقها ولا يوجد التزامات لدفع أي مزايا مستقبلية.

(ج) مكافأة نهاية الخدمة

يجنب مخصص مكافأة نهاية الخدمة على أساس تقويم ائتماني لالتزامات الشركة طبقاً لنظام الموظفين في الشركة والمتطلبات النظامية المحلية لفرع الشركة في الخارج.

محاسبة عقود الإيجارات

(أ) الشركة كمتأجر

تعتبر كافة العقود التي تبرمها الشركة عقود إيجارات تشغيلية. تحمل المبالغ المدفوعة بموجب عقود الإيجارات التشغيلية على قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدى فترة الإيجار. وعند إنهاء أي عقد تشغيلي قبل انتهاء مدة العقد، فإن المبالغ المطلوب دفعها كغرامة إلى المؤجر تقيد كمصروف في الفترة التي يتم فيها إنهاء العقد.

(ب) الشركة كمؤجر

عندما يتم بيع موجودات بموجب عقود إيجار تمويلي، يتم إثبات القيمة الحالية لمدفوعات الإيجارات كذمم مدينة ويفصح عنها تحت بند «قروض وسلف». كما يتم إثبات الفرق بين إجمالي الذمم المدينة والقيمة الحالية للذمم المدينة كإيرادات تمويل غير مكتسبة، ويتم إثبات دخل الإيجار على مدى فترة الإيجار باستخدام طريقة صافي قيمة الاستثمارات والتي تعكس معدل عائد دوري ثابتاً.

إن الموجودات الخاضعة لعقود الإيجارات التشغيلية، يتم إدراجها في القوائم المالية كاستثمارات عقارية. كما يتم إثبات دخل الإيجار بموجب عقود الإيجارات التشغيلية بطريقة القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

3-2 المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة

قامت الشركة لأول مرة بتطبيق بعض المعايير والتعديلات السارية المفعول للفترة السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2015 أو بعده. لم تقم الشركة بالاتباع المبكر لأي معيار أو تفسير أو تعديل آخر صادر وغير ساري المفعول بعد.

2- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة - تنمة

3-2 المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة - تنمة

وقد تم الإفصاح أدناه عن طبيعة هذه التعديلات وأثرها. وبالرغم من اتباع هذه المعايير والتعديلات الجديدة لأول مرة في عام 2015، فإنه لم يكن لها أي أثر جوهري على القوائم المالية السنوية للشركة. فيما يلي بيان بطبيعة وأثر كل معيار أو تعديل جديد:

التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (19) - برامج المزايا المحددة: اشتراكات الموظفين

يتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم (19) من المنشأة الأخذ في الحسبان اشتراكات الموظفين أو الأطراف الأخرى عند المحاسبة عن برامج المزايا المحددة. وإذا كانت الاشتراكات مرتبطة بخدمة ما، فإنها يجب أن تسب لفترات الخدمة كمزايا سلبية. توضح التعديلات بأنه إذا كان مبلغ الاشتراكات مستقلاً عن عدد سنوات الخدمة، فإنه يسمح للمنشأة إثبات هذه الاشتراكات كتخفيض في تكلفة الخدمة خلال الفترة التي تقدم فيها، بدلاً من توزيع الاشتراكات على فترات الخدمة. ويسري هذا التعديل على الفترات السنوية التي تبدأ في 1 يوليو 2014 أو بعده، وليس لهذا التعديل أي أثر على القوائم المالية للشركة.

دورة التحسينات السنوية للأعوام 2010 - 2012 وللأعوام 2011-2013

تسري هذه التحسينات للفترات المحاسبية التي تبدأ في 1 يوليو 2014 أو بعده، وقد قامت الشركة بتطبيق هذه التحسينات لأول مرة في هذه القوائم المالية، وتشمل:

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (13) - قياس القيمة العادلة

يتم تطبيق التعديل مستقبلاً، ويوضح بأن الاستثناء المتعلق بالمحفظات المنصوص عليه في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (13) لا يطبق على الموجودات المالية والمطلوبات المالية فحسب بل على العقود الأخرى التي تقع ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم (39). ولا تطبق الشركة استثناء المحفظات المنصوص عليه في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (13).

معيار المحاسبة الدولي رقم (16) - الممتلكات والآلات والمعدات، ومعيار المحاسبة الدولي رقم (38) - الموجودات غير الملموسة

يتم تطبيق التعديل بأثر رجعي، ويوضح بأنه يجوز في معيار المحاسبة الدولي رقم (16)، ومعيار المحاسبة الدولي رقم (38) إعادة تقويم الأصل بالرجوع إلى البيانات القابلة للملاحظة وذلك بتعديل إجمالي القيمة الدفترية للأصل إلى القيمة السوقية أو بتحديد القيمة السوقية للقيمة الدفترية وتعديل القيمة الدفترية بشكل نسبي بحيث تعادل القيمة الدفترية الناتجة عن ذلك القيمة السوقية. إضافة إلى ذلك، يمثل الاستهلاك أو الإطفاء المتراكم الفرق بين القيمة الإجمالية والقيمة الدفترية للأصل. وليس لهذا التعديل أي أثر على تعديلات إعادة التقويم المسجلة من قبل الشركة خلال الفترة الحالية.

معيار المحاسبة الدولي رقم (24) - الإفصاحات المتعلقة بالجهات ذات العلاقة

يتم تطبيق التعديل بأثر رجعي ويوضح بأن شركة الإدارة (المنشأة التي تقدم خدمات كبار موظفي الإدارة) هي عبارة عن جهة ذات علاقة تخضع للإفصاحات المتعلقة بالجهات ذات العلاقة. إضافة إلى ذلك، يتعين على

2- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة - تنمة 3-2 المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة - تنمة

المنشأة التي تستخدم شركة الإدارة الإفصاح عن المصاريف المتكبدة بشأن خدمات الإدارة. إن هذا التعديل لا يتعلق بالشركة لأنها لا تتلقى أي خدمات إدارية من منشآت أخرى.

معيار المحاسبة الدولي رقم (40) - الممتلكات الاستثمارية

يميز وصف الخدمات الثانوية المنصوص عليها في معيار المحاسبة الدولي رقم (40) بين الممتلكات الاستثمارية والممتلكات المشغولة من قبل المالك (أي الممتلكات والآلات والمعدات). يطبق المعيار مستقبلاً ويوضح بأنه يجب استخدام المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) وليس وصف الخدمات الثانوية المنصوص عليها في معيار المحاسبة الدولي رقم (40)، في تحديد ما إذا كانت المعاملة تعتبر شراء أصل أو عملية تجميع أعمال. في الفترات السابقة، اعتمدت الشركة على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3)، وليس معيار المحاسبة الدولي رقم (40)، في تحديد ما إذا كان الاستحواذ هو استحواذاً على أصل أو استحواذاً على أعمال. ومن ثم، لم يؤثر هذا التعديل على السياسة المحاسبية للشركة.

4-2 المعايير والتعديلات الجديدة الصادرة وغير سارية المفعول بعد

إن المعايير والتفسيرات الصادرة وغير سارية المفعول بعد حتى تاريخ إصدار القوائم المالية للشركة مفصّل عنها أدناه. وتعتزم الشركة اتباع هذه المعايير، إذ ينطبق ذلك، عند سريانها.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) - الأدوات المالية

في شهر يوليو 2014، صدر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية الإصدار النهائي للمعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم (9): الأدوات المالية والذي حل محل معيار المحاسبة الدولي رقم (39) - الأدوات المالية. الإثبات والقياس وكافة الإصدارات السابقة للمعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم (9). لقد جمع المعيار كافة النواحي الثلاث الخاصة بالمحاسبة عن الأدوات المالية: التصنيف والقياس، والانخفاض في القيمة ومحاسبة تغطية المخاطر. ويسري المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) على الفترات السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2018 أو بعده، ويسمح بالاتباع المبكر له. وباستثناء محاسبة تغطية المخاطر، يجب تطبيقه بأثر رجعي ولكن معلومات المقارنة غير إلزامية. وبالنسبة لمحاسبة تغطية المخاطر، فإنه يتم بصورة عامة تطبيق المتطلبات مستقبلاً مع بعض الاستثناءات المحدودة. وتعتزم الشركة اتباع المعيار الجديد بتاريخ السريان المطلوب.

لقد صدر هذا المعيار في شهر مايو 2014، وحدد طريقة مؤلفة من خمس خطوات للمحاسبة عن الإيرادات الناتجة عن العقود المبرمة مع العملاء. وبموجب هذا المعيار، يتم إثبات الإيرادات بالمبلغ الذي يعكس القيمة التي يتوقع أن تستحقها المنشأة مقابل تحويل البضاعة أو الخدمات للعملاء.

سيحل معيار الإيرادات الجديد محل كافة متطلبات إثبات الإيرادات الحالية المنصوص عليها في المعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية. ويتم تطبيق إما المعيار بالكامل أو بأثر رجعي على الفترات السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2018 أو بعده، عندما ينتهي مجلس معايير المحاسبة الدولية من تعديلاته لتأجيل تاريخ سريان مفعول هذا المعيار لسنة واحدة، ويسمح بالاتباع المبكر له. وتعتزم الشركة اتباع المعيار الجديد في تاريخ السريان المطلوب بأثر رجعي كامل. علاوة على ذلك، تأخذ الشركة في الحسبان التوضيحات الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية في مسودة عرض في يوليو 2015، وسوف تتم متابعة أي تطورات أخرى.

2- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة - تمة

4-2 المعايير والتعديلات الجديدة الصادرة وغير سارية المفعول بعد - تمة

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) - عقود الإيجار

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار الجديد، المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) "عقود الإيجار". يقوم المعيار الجديد بتسجيل معظم عقود الإيجار كبنود مدرجة داخل قائمة المركز المالي بالنسبة للمستأجرين بموجب نموذج واحد، وذلك بحذف الفرق بين عقود الإيجارات التشغيلية وعقود الإيجار التمويلي. لكن عمليات المحاسبة للمؤجر لم يطرأ عليها التغيير بشكل كبير ويتم الاحتفاظ بالفرق بين عقود الإيجارات التشغيلية وعقود الإيجار التمويلي. ويحل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) محل معيار المحاسبة الدولي رقم (17) "عقود الإيجار" والتفسيرات ذات العلاقة، ويسري للفترات التي تبدأ في 1 يناير 2019 أو بعده، مع السماح بالاتباع المبكر له إذا تم أيضاً تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) "الإيرادات من العقود المبرمة مع العملاء". ليس من المتوقع أن يكون للمعيار أي أثر على الشركة.

التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم (7) قائمة التدفقات النقدية

في يناير 2016، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم (7) قائمة التدفقات النقدية لغرض تحسين الإفصاحات عن الأنشطة التمويلية ومساعدة المستخدمين على فهم أفضل لمراكز السيولة الخاصة بالمنشآت المعدة للقوائم المالية. بموجب المتطلبات الجديدة، سوف تحتاج المنشآت الإفصاح عن التغييرات في المطلوبات المالية نتيجة للأنشطة التمويلية مثل التغييرات من التدفقات النقدية والبنود غير النقدية (على سبيل المثال، الأرباح والخسائر الناتجة عن التغييرات في العملات الأجنبية). يسري التعديل من 1 يناير 2017. وتقوم الشركة حالياً بتقويم الأثر.

دورة التحسينات السنوية للأعوام 2012-2014

يسري مفعول هذه التحسينات على الفترات السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2016 أو بعده، وتشمل:

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (5) الموجودات غير المتداولة المعدة للبيع والعمليات المتوقعة

يتم استبعاد الموجودات (أو مجموعات الاستبعاد) عموماً إما من خلال بيعها أو توزيعها على الملاك. ويوضح هذا التعديل أن الانتقال من أحد طرق الاستبعاد هذه إلى طريقة أخرى لن يعتبر خطة جديدة للاستبعاد، بل يعد استمراراً للخطة الأصلية. وبالتالي لا يوجد توقف عن تطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (5). ويجب تطبيق هذا التعديل مستقبلاً.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (7) الأدوات المالية: الإفصاحات

يوضح التعديل أن متطلبات الإفصاح عن المقاصة لا تنطبق على القوائم المالية المرحلية الموجزة، إلا إذا قدم الإفصاح تحديثاً جوهرياً للمعلومات الواردة في التقرير السنوي الأخير. ويجب تطبيق هذا التعديل بأثر رجعي.

معيار المحاسبة الدولي رقم (19) مزايا الموظفين

يوضح هذا التعديل أن نشاط السوق لسندات الشركات عالية الجودة يتم تقويمه على أساس العملة التي تم بها تسجيل الالتزام وليس الدولة التي تم فيها الالتزام. وفي حالة عدم وجود سوق نشطة لسندات الشركات عالية الجودة بتلك العملة، يجب استخدام معدلات السندات الحكومية. كما يجب تطبيق هذا التعديل مستقبلاً.

معيار المحاسبة الدولي رقم (34) إعداد التقارير المالية المرحلية

يوضح التعديل أن الإفصاحات المرحلية المطلوبة يجب أن تكون إما في القوائم المالية المرحلية أو مدرجة بالإشارة

2- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة - تنمة

2-4 المعايير والتعديلات الجديدة الصادرة وغير سارية المفعول بعد - تنمة

إليها بين القوائم المالية المرحلية وأينما يتم إدراجها في التقرير المالي المرحلي (على سبيل المثال في تقرير الإدارة أو تقرير المخاطر). يجب أن تكون المعلومات الأخرى الواردة في التقرير المالي المرحلي متاحة للمستخدمين بنفس شروط وتوقيت القوائم المالية المرحلية. كما يجب تطبيق هذه التعديلات بأثر رجعي. ليس من المتوقع أن يكون لهذه التعديلات أي أثر على الشركة.

التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) مبادرة الإفصاح

إن التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية توضح بدلاً من أن تغير جوهرياً، المتطلبات الحالية لمعيار المحاسبة الدولي رقم (1). توضح التعديلات:

متطلبات الأهمية النسبية المنصوص عليها في المعيار المحاسبي الدولي رقم (1):

أن بعض البنود المحددة في قوائم الدخل والدخل الشامل الآخر وقائمة المركز المالي يمكن فصلها.

أن يكون لدى المنشآت مرونة فيما يتعلق بترتيب عرض الإيضاحات حول القوائم المالية

علاوة على ذلك، توضح التعديلات المتطلبات المطبقة عند عرض الإجماليات الفرعية الإضافية في قائمة المركز المالي وقوائم الدخل والدخل الشامل الآخر. وتسري هذه التعديلات على الفترات السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2016 أو بعده، ويسمح بالاتباع المبكر لها. وليس من المتوقع أن يكون لهذه التعديلات أي أثر على الشركة.

3- إدارة المخاطر المالية

إن المخاطر متصلة في الأنشطة التجارية لفرع الخدمات البنكية للشركة، وتتم إدارتها من خلال عملية التحديد المستمر والقياس والمراقبة، وفقاً لحدود المخاطر والضوابط الأخرى. وتعرض الشركة لمخاطر الائتمان والسيولة والسوق والمخاطر التشغيلية، وكذلك المخاطر الأخرى المتصلة في العمليات المالية.

تقوم الشركة بمراجعة أنظمة وسياسات إدارة المخاطر بصورة منتظمة حتى تعكس التغيرات التي تحدث في الأسواق والمنتجات وللتأكد من اتباع أفضل الأساليب المستخدمة.

لدى الشركة إدارة مخاطر مستقلة تقدم تقاريرها مباشرة إلى لجنة المخاطر والموجودات التابعة لمجلس الإدارة. وتقوم لجنة المخاطر والموجودات بتحديد قابلية التعرض للمخاطر ومعايير تحمل المخاطر وسياسات المخاطر.

3-1 مخاطر الائتمان

تمثل مخاطر الائتمان الخسارة المالية المحتملة نتيجة لعدم مقدرة العميل احترام أحكام وشروط التسهيلات الائتمانية. ويتم قياس هذه المخاطر فيما يتعلق بالأطراف الأخرى لكل من الموجودات الواردة في قائمة المركز المالي والبنود غير الواردة في قائمة المركز المالي.

لدى الشركة إجراءات موضوعية جيدة، ليس فقط لتقييم مخاطر الائتمان ولكن أيضاً لمراقبتها بانتظام. ويتم إجراء المراجعة المنتظمة لكل حساب، ويتم التخفيف من المخاطر التي تم تحديدها بعدة طرق. بالإضافة إلى تحليلات الائتمان الصارمة، ويتم تنفيذ أحكام وشروط كل التسهيلات الائتمانية بدقة.

تتبع الشركة المعايير الحازمة المتعلقة بالمخاطر عند وضع حدود ائتمان للدول والمؤسسات المالية. كما تم تنفيذ قواعد الكفاية المالية لإدارة الأنشطة الاستثمارية للشركة. لا يتم فقط إجراء تقييم منتظم للحكم على الجدارة الائتمانية للطرف الآخر ولكن يتم إجراء مراقبة يومية للتطورات المالية في جميع أنحاء العالم لضمان تحديد الأحداث التي تؤثر على المخاطر في الوقت المناسب.

3- إدارة المخاطر المالية - تنمة

1-3 مخاطر الائتمان - تنمة

ينتج التركيز في مخاطر الائتمان عند مزاوله عدد من الأطراف الأخرى لأنشطة مماثلة أو ممارسة أنشطتهم في نفس المنطقة الجغرافية. إن المخاطر المرتبطة بهذه التركيزات قد تكون مخاطر جوهرية في حالة وجود اتجاه مشترك يؤثر على الصناعة/ المنطقة الجغرافية. وللتقليل من هذه المخاطر، تقوم الشركة بتوزيع مخاطرها، إلى أقصى حد ممكن، على عدة أنواع من الأطراف الأخرى. وفي حال وجود تركيز لا يمكن تفاديه، تقوم الشركة بإجراءات احتياطية كافية لتخفيف هذه المخاطر الإضافية إلى الحد المقبول.

1-1-3 قياس مخاطر الائتمان: تصنيف الموجودات والتصنيفات الائتمانية الداخلية

تنقسم جودة موجودات الشركة إلى فئتين - موجودات قياسية أو عاملة وموجودات متعثرة أو غير عاملة. تم تقديم تصنيف إضافي بشأن الموجودات القياسية وغير العاملة في الجدول أدناه:

التصنيف	أيام التأخر في السداد	تصنيف الموجودات
		الموجودات القياسية
-	-	الموجودات العاملة
أ	-	الموجودات تحت المراقبة
		الحسابات المتعثرة (غير العاملة)
ب	90 يوماً	الموجودات دون القياسية
ج	180 يوماً	الموجودات المشكوك في تحصيلها
د	360 يوماً	الموجودات غير القابلة للتحصيل

كما تقوم الشركة بإجراء تقييم جماعي عام لمحفظه القروض على أساس سنوي كما هو متطلب من قبل معيار المحاسبة الدولي رقم 39. إن الشركة حالياً بصدد تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)، حيث سيكون هناك تحول في المنهجية لإثبات الخسائر من متكبدة إلى نموذج الخسارة المتوقعة.

إن نظام التصنيف الائتماني الداخلي وعملية المراجعة تضمن التحديد المبكر لأي تدهور في مخاطر الائتمان وتطبيق الإجراءات التصحيحية نتيجة لذلك. وتستند التقييمات الداخلية للشركة على مقياس من 7 نقاط للمقترضين غير المتعثرين التي تأخذ في الحسبان القوة المالية للمقترض وكذلك الجوانب النوعية، للوصول إلى نظرة شاملة لمخاطر الإخفاق في السداد المرتبطة بالمقترض.

تم تقسيم مقاييس التقييمات هذه إلى فئات تعكس تقديرات الحد الأقصى للخسارة المحتملة في حالة حدوث الإخفاق في السداد. وتتم مراجعة تصنيفات المخاطر المخصصة لكل مقترض على الأقل سنوياً. إن المراقبة المنتظمة للمحفظة تمكن الشركة من إقفال الحسابات التي تشهد تدهوراً في حجم المخاطر. كما تستخدم الشركة التصنيفات من قبل وكالات التصنيف المعمول بها، وهي وكالة موديز، ستاندرد آند بورز وفيتش كجزء من عملية التقييم مع الأخذ في الحسبان مخاطر المنشآت التي تم تصنيفها.

3- إدارة المخاطر المالية - تنمة

1-3 مخاطر الائتمان - تنمة

2-1-3 سياسات رقابة وتقليل المخاطر

من أجل إدارة فعالة لمخاطر الائتمان، يعتمد مجلس الإدارة السياسات التي توضح معايير قبول المخاطر والمنهجية المتعلقة بالمخاطر لوضع حدود للدول والمقترضين / الأطراف الأخرى. وعلاوة على ذلك، للتخفيف من مخاطر تركيز الائتمان، تقوم السياسات بسرد الحدود للقطاعات والمنتجات والمحافظ. إن بعض مقاييس الرقابة وتقليل المخاطر المحددة هي كالآتي:

(أ) الضمانات

تتبع الشركة العديد من السياسات والممارسات لتقليل مخاطر الائتمان. إن الأكثر شيوعاً بين هذه السياسات والممارسات هي الحصول على ضمانات مقابل الأموال الممنوحة. وتطبق الشركة إرشادات بشأن قبول فئات معينة من الضمانات لتقليل مخاطر الائتمان.

(ب) ترتيبات المقاصة الرئيسية

كما تقوم الشركة بالحد من التعرض لخسائر الائتمان وذلك بإبرام ترتيبات مقاصة رئيسية مع الأطراف الأخرى ممن لديهم معاملات جوهرية مع الشركة.

3-1-3 السياسات المتعلقة بالانخفاض في القيمة والمخصصات

إن أنظمة التصنيف الداخلي الموضحة في إيضاح رقم 1-1-3، تركز بشكل أكبر على جودة الائتمان منذ بداية منح الائتمان. وفي المقابل، يتم إثبات مخصصات الانخفاض في القيمة لأغراض إعداد التقارير المالية فقط لإظهار الخسائر المتكبدة بتاريخ قائمة المركز المالي عند وجود دليل على الانخفاض في القيمة. ويوضح الجدول أدناه النسبة المئوية للبنود الواردة في قائمة المركز المالي المتعلقة بإجمالي القروض والسلف ومخصص الانخفاض في القيمة المرتبط بها لكل من فئات التصنيف الداخلي للشركة:

النسبة المئوية %				
2015		2016		
مخصص الانخفاض في القيمة (%)	قروض وسلف (%)	مخصص الانخفاض في القيمة (%)	قروض وسلف (%)	
4	91	3	95	عادية
100	9	100	5	غير قابلة للتحويل
	100		100	

3-1-4 الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان بدون الأخذ في الحسبان الضمانات المحتفظ بها أو

التعزيزات الائتمانية الأخرى - تنمة

يبين الجدول الحد الأقصى لتعرض الشركة لمخاطر الائتمان للبنود الواردة وغير الواردة في قائمة المركز المالي. إن الحد الأقصى للتعرض المعروض يظهر قبل أثر التخفيف من خلال استخدام المقاصة الرئيسية وترتيبات الضمانات، ولكن بعد خصم أي مخصص انخفاض في القيمة.

3- إدارة المخاطر المالية - تنمة

1-3 مخاطر الائتمان - تنمة

1-3-4 الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان بدون الأخذ في الحسبان الضمانات

المحتفظ بها أو التعزيزات الائتمانية الأخرى - تنمة

الحد الأقصى للمخاطر		
2015	2016	
فيما يلي مخاطر الائتمان المتعلقة بالأرصدة الممولة:		
769,911	544,702	ودائع ونقد لدى البنوك
121,523	234,098	قروض وسلف للبنوك
38,696	13,775	قروض وسلف لغير البنوك
4,796	4,821	سندات دين لغرض المتاجرة
470,826	522,516	سندات دين استثمارية
7,572	6,811	فوائد مدينة وموجودات أخرى
<u>1,413,324</u>	<u>1,326,723</u>	
فيما يلي مخاطر الائتمان المتعلقة بالبنود غير الممولة:		
التزامات محتملة		
41,772	20,352	التزامات قروض
17,846	14,028	التزامات اعتمادات مستندية
-	-	ضمانات بنكية
<u>59,618</u>	<u>34,380</u>	
<u>1,472,942</u>	<u>1,361,103</u>	في 31 ديسمبر

يوضح الجدول أعلاه أسوأ الاحتمالات لمخاطر الائتمان التي يمكن أن تتعرض لها الشركة في 31 ديسمبر 2016 و2015 وذلك بدون الأخذ في الحسبان أي ضمانات محتفظ بها أو تعزيزات ائتمانية أخرى. بالنسبة للموجودات الواردة في قائمة المركز المالي، تم تقويم البنود المذكورة أعلاه على أساس صافي القيمة الدفترية المسجلة في قائمة المركز المالي بعد خصم أي انخفاض في القيمة.

إن الإدارة واثقة من مقدرتها على الاستمرار في الرقابة والحفاظ على حد أدنى من التعرض لمخاطر الائتمان الناتجة عن محفظة القروض والسلف وسندات الدين بناءً على ما يلي:

- إن 95% من الحسابات المكشوفة لدى البنوك ومحفظة القروض والسلف مصنفة تحت الموجودات القياسية وفقاً لسياسة الائتمان المعتمدة (31 ديسمبر 2015: 91%)؛

3- إدارة المخاطر المالية - تنمة

3-1 مخاطر الائتمان - تنمة

3-1-4 الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان بدون الأخذ في الحسبان الضمانات

المحتفظ بها أو التعزيزات الائتمانية الأخرى - تنمة

- إن 95% من الحسابات المكشوفة لدى البنوك ومحفظة القروض والسلف مصنفة لتكون غير متأخرة السداد ولم تنخفض قيمتها (31 ديسمبر 2015: 91%)؛ و
- ما يقرب من 35% (31 ديسمبر 2015: 20%) من سندات الدين لديها تصنيف ائتماني من الدرجة (أ) على الأقل.

3-1-5 جودة الائتمان الخاصة بالموجودات المالية

فيما يلي ملخص بمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر. إن هذه الأرقام تمثل المبلغ الإجمالي دون مخصص الانخفاض في القيمة المتعلق بها:

الإجمالي	منخفضة القيمة بصورة منفردة	متأخرة السداد ولم تنخفض قيمتها	غير متأخرة السداد ولم تنخفض قيمتها		
			عادية	تحت المراقبة	
31 ديسمبر 2016					
544,702	-	-	-	544,702	ودائع ونقد لدى البنوك
537,492	13,674	-	-	523,818	سندات دين (بما في ذلك المقتناة لغرض المتاجرة)
قروض وسلف:					
255,222	14,487	-	-	240,735	- قروض وسلف للبنوك
13,775	-	-	-	13,775	- قروض وسلف لغير البنوك
6,811	-	-	-	6,811	فوائد مدينة وموجودات أخرى
1,358,002	28,161	-	-	1,329,841	

كما في 31 ديسمبر 2016، هناك مبلغ قدره لا شيء (2015: لا شيء) متأخر السداد لفترة تقل عن 30 يوماً، ومبلغ قدره لا شيء (2015: 6.567 ألف دولار أمريكي) متأخر السداد لمدة تزيد على سنة.

3- إدارة المخاطر المالية - تنمة

1-3 مخاطر الائتمان - تنمة

5-1-3 جودة الائتمان الخاصة بالموجودات المالية - تنمة

الإجمالي	منخفضة القيمة بصورة منفردة	متأخرة السداد ولم تنخفض قيمتها	غير متأخرة السداد ولم تنخفض قيمتها		
			عادية	تحت المراقبة	
31 ديسمبر 2015					
769,911	-	-	-	769,911	ودائع ونقد لدى البنوك
482,530	6,908	6,567	-	469,055	سندات دين (بما في ذلك المقتناة لغرض المتاجرة)
			-		قروض وسلف:
148,190	16,464	-	-	131,726	- قروض وسلف للبنوك
35,130	-	-	-	35,130	- قروض وسلف لغير البنوك
7,572	-	-	-	7,572	فوائد مدينة وموجودات أخرى
<u>1,443,333</u>	<u>23,372</u>	<u>6,567</u>	<u>-</u>	<u>1,413,394</u>	

بلغ إجمالي مخصص الانخفاض في قيمة الحسابات المكشوفة لدى البنوك والقروض والسلف كما في 31 ديسمبر 2016 مبلغ 21.124 ألف دولار أمريكي (2015: 23.101 ألف دولار أمريكي). كما تم تقديم معلومات إضافية عن مخصص الانخفاض في قيمة الحسابات المكشوفة لدى البنوك والقروض والسلف في الإيضاح رقم (8). بلغ إجمالي مخصص الانخفاض في قيمة سندات الدين كما في 31 ديسمبر 2016 مبلغ 10.106 ألف دولار أمريكي (2015: 6.908 ألف دولار أمريكي).

(أ) تحليل بأعمار الموجودات المالية المتأخرة السداد والتي لم تنخفض قيمتها

إن الموجودات المالية المتأخرة السداد لفترة تقل عن 90 يوماً لا تعتبر منخفضة القيمة ما لم تتوفر معلومات أخرى تفيد عكس ذلك. إن الموجودات المالية المتأخرة السداد لما يزيد على 90 يوماً تعتبر منخفضة القيمة، ما لم تتوفر معلومات تفيد عكس ذلك مثل توفر الضمانات الكافية أو السندات المرهونة.

(ب) الموجودات المالية التي أعيد التفاوض بشأنها

تتضمن أنشطة إعادة الهيكلة إجراءات تمديد فترات السداد، وخطط إدارة خارجية معتمدة، وتعديل وتأجيل الدفعات. وبعد إعادة الهيكلة، يتم تعديل حساب العميل المتأخر السداد سابقاً إلى الوضع الطبيعي وتتم إدارته مع حسابات أخرى مشابهة. تعتمد سياسات وممارسات إعادة الهيكلة على مؤشرات أو معايير والتي تشير، حسب حكم الإدارة المحلية، إلا أن السداد سيستمر في الغالب. كما تتم مراجعة هذه السياسات بشكل مستمر. ولم تتم إعادة التفاوض بشأن أي تسهيلات والتي تعتبر متأخرة السداد أو منخفضة القيمة كما في 31 ديسمبر 2016 (2015: لا شيء).

3- إدارة المخاطر المالية - تنمة

1-3 مخاطر الائتمان - تنمة

3-1-6 سندات الدين

يعرض الجدول أدناه تحليلاً لسندات الدين في 31 ديسمبر 2016 و2015 وذلك حسب تصنيف وكالة ستاندرد أند بورز أو ما يعادلها:

الإجمالي	سندات مقبنة حتى تاريخ الاستحقاق	أوراق مالية متاحة للبيع	سندات مدرجة قيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل	
31 ديسمبر 2016				
182,515	10,726	171,789	-	أ إلى +
341,255	4,995	331,439	4,821	أقل من -
3,615	48	3,567	-	غير مصنفة
527,385	15,769	506,795	4,821	الإجمالي

الإجمالي	سندات مقبنة حتى تاريخ الاستحقاق	أوراق مالية متاحة للبيع	سندات مدرجة قيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل	
31 ديسمبر 2015				
94,313	7,244	87,069	-	أ إلى +
220,014	4,926	210,350	4,738	أقل من -
161,295	8,492	152,745	58	غير مصنفة
475,622	20,662	450,164	4,796	الإجمالي

3- إدارة المخاطر المالية - تنمة

1-3 مخاطر الائتمان - تنمة

7-1-3 تركيز مخاطر الموجودات المالية المعرضة لمخاطر الائتمان

(أ) القطاعات الجغرافية

يوضح الجدول أدناه أهم مخاطر الائتمان للشركة بقيمتها الدفترية، كما هي مصنفة حسب المنطقة الجغرافية. قامت الشركة في هذا الجدول بتوزيع مخاطر الائتمان على المناطق حسب مكان إقامة الأطراف الأخرى:

الإجمالي	أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية	آسيا	دول عربية أخرى	دول الخليج	
544,702	37,982	14	416	506,290	ودائع لدى البنوك
247,873	33,187	270	56,005	158,411	قروض وسلف
527,385	201,092	112,015	48	214,230	سندات دين
6,811	1,532	923	407	3,949	فوائد مدينة وموجودات أخرى
1,326,771	273,793	113,222	56,876	882,880	في 31 ديسمبر 2016
1,413,324	336,941	175,387	80,275	820,721	في 31 ديسمبر 2015
					بنود غير ممولة
34,068	-	7	34,027	34	في 31 ديسمبر 2016
59,618	301	287	26,498	32,532	في 31 ديسمبر 2015

2-3 مخاطر السوق

تمثل مخاطر السوق مخاطر الخسائر المحتملة الناتجة عن التغيرات في أسعار السوق الأدوات والأسهم المرتبطة بسعر الفائدة في محفظة المتاجرة والعملات الأجنبية في جميع أنحاء الشركة. ولتحديد وتقويم وقياس وإدارة ومراقبة والتخفيف من مخاطر السوق، توجد سياسات لازمة وإجراءات وأنظمة تقنية معلومات.

(أ) مخاطر أسعار الفائدة

يتم قياس مخاطر أسعار الفائدة بالقدر الذي تؤثر فيه التغيرات في سوق أسعار الفائدة على هوامش الربح وصافي دخل الفوائد والقيمة الاقتصادية لأسهم الشركة. ويتم استخدام عملية إدارة الموجودات والمطلوبات للشركة لإدارة مخاطر أسعار الفائدة من خلال هيكل المحافظ الواردة في قائمة المركز المالي وغير الواردة في قائمة المركز المالي. وسوف يتأثر صافي دخل الفوائد نتيجة للتقلبات في أسعار الفائدة بقدر اختلاف هيكل إعادة تسعير الموجودات المرتبطة بفوائد عن تلك الخاصة بالمطلوبات. وتهدف الشركة إلى تحقيق نمو مستقر في الأرباح من خلال الإدارة الفعالة للموجودات والمطلوبات في حين تثبيت مركزها بشكل انتقائي للاستفادة من التغيرات قصيرة الأجل في مستويات أسعار الفائدة.

تستخدم الشركة تحليل الفجوة في أسعار الفائدة لقياس حساسية سعر الفائدة من الأرباح السنوية المستحقة لإعادة تسعير عدم التطابق بين الموجودات والمطلوبات والمشتقات الحساسة لأسعار الفائدة. ويستخدم تحليل

3- إدارة المخاطر المالية - تنمة

2-3 مخاطر السوق - تنمة

(أ) مخاطر أسعار الفائدة - تنمة

الفترة المعدلة لقياس حساسية سعر الفائدة على محفظة الدخل الثابت. ويستخدم تحليل قيمة نقطة الأساس لاحتساب التغيرات في قيمة الموجودات والمطلوبات، وذلك في ضوء تغير نقطة أساس واحدة في أسعار العمولات وتأثيرها على حقوق المساهمين بالشركة.

إن أمين الخزينة هو المسؤول الأول عن إدارة مخاطر أسعار الفائدة. ويتم تقديم تقارير عن المراكز والمخاطر العامة للإدارة العليا للمراجعة ويتم تعديل المراكز إذا اقتضت الضرورة. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم لجنة الموجودات والمطلوبات بانتظام بمراجعة حساسية سعر الفائدة وتأثيرها على الأرباح. كما يتم اتخاذ القرارات الاستراتيجية بهدف إنتاج دخل فوائد قوي ومستقر مع مرور الوقت.

يوضح الجدول التالي الأثر على التغيرات المعقولة في أسعار الفائدة مع بقاء كافة المتغيرات الأخرى ثابتة، في قائمة الدخل للشركة. إن الأثر على الدخل يمثل أثر التغيرات المفترضة في أسعار الفائدة على الموجودات المالية والمطلوبات المالية المكتناة لغير أغراض المتاجرة بفائدة عائمة والموجودات والمطلوبات المالية بفائدة ثابتة والتي تمت إعادة قياسها إلى القيمة العادلة كما في 31 ديسمبر. وفي حالة زيادة أسعار الفائدة السائدة بالسوق بالمبالغ الظاهرة في الجدول، فإن صافي الدخل وأموال المركز الرئيسي سيتأثران طبقاً لما هو مبين أدناه. إن أي انخفاض مساوٍ في أسعار الفائدة سيكون له أثر مساوٍ ولكن معاكس.

الإجمالي	أخرى 100 نقطة أساس	ريال سعودي 100 نقطة أساس	درهم إماراتي 100 نقطة أساس	يورو 100 نقطة أساس	دولار أمريكي 100 نقطة أساس	
مخاطر أسعار الفائدة						
31 ديسمبر 2016						
الموجودات المالية:						
						ودائع لدى البنوك
4,995	-	8	8	-	4,979	
						حسابات مكشوفة لدى البنوك وقروض وسلف
2,074	-	-	-	179	1,895	
						سندات دين
1,845	-	-	-	-	1,845	
						أثر الموجودات المالية
8,914	-	8	8	179	8,719	
المطلوبات المالية:						
						ودائع
(4,775)	-	(34)	(6)	-	(4,735)	
						أثر المطلوبات المالية
(4,775)	-	(34)	(6)	-	(4,735)	
						الأثر على نتائج أعمال الشركة
4,139	-	(26)	2	179	3,984	

3- إدارة المخاطر المالية - تنمة 2-3 مخاطر السوق - تنمة

(أ) مخاطر أسعار الفائدة - تنمة

الإجمالي	أخرى 100 نقطة أساس	ريال سعودي 100 نقطة أساس	درهم إماراتي 100 نقطة أساس	يورو 100 نقطة أساس	دولار أمريكي 100 نقطة أساس	
مخاطر أسعار الفائدة 31 ديسمبر 2015						
الموجودات المالية:						
7,507	92	-	803	274	6,338	ودائع لدى البنوك
826	-	-	-	217	609	حسابات مكشوفة لدى البنوك وقروض وسلف
1,037	22	-	-	88	927	سندات دين
9,370	114	-	803	579	7,874	أثر الموجودات المالية
المطلوبات المالية:						
(6,310)	(92)	(44)	(6)	(56)	(6,112)	ودائع
(6,310)	(92)	(44)	(6)	(56)	(6,112)	أثر المطلوبات المالية
3,060	22	(44)	797	523	1,762	الأثر على نتائج أعمال الشركة

(ب) مخاطر الأسهم

تمثل مخاطر الأسهم التغير المحتمل في القيمة الاقتصادية الحالية للأسهم أو مركزاً مماثلاً نتيجة للتغيرات في العوامل المرتبطة بمخاطر السوق المعنية. وتشتمل مخاطر الأسهم على أسهم مسجلة في الدفاتر التجارية والبنكية. وتقوم الشركة بقياس مخاطر الأسهم من خلال إعادة التقويم اليومي لمحفظة الأسهم. ويبين الجدول التالي التأثير على الأرباح والخسائر للتغير المفترض بواقع 10٪ في القيمة العادلة لصناديق الأسهم والاستثمارات:

3- إدارة المخاطر المالية - تنمة

2-3 مخاطر السوق - تنمة

(ب) مخاطر الأسهم - تنمة

2015			2016			تصنيف الأسهم
الأثر على حقوق المساهمين	الأثر على صافي الدخل	التغير في أسعار الأسهم / صافي قيمة موجودات الصندوق %	الأثر على حقوق المساهمين	الأثر على صافي الدخل	التغير في أسعار الأسهم / صافي قيمة موجودات الصندوق %	
-	1,665	±10	686	±10	±10	أسهم مقتناة لغرض المتاجرة
1,433	-	±10	5,184	±10	±10	أسهم متاحة للبيع
12,607	-	±10	11,634	±10	±10	مساهمات في الأسهم - متداولة

لا يمكن بسهولة تحديد حجم مخاطر أسعار الأسهم المقتناة لغير المتاجرة الناتجة عن المساهمات في الأسهم غير المتداولة المصنفة كاستثمارات متاحة للبيع. بلغت القيمة العادلة للمساهمات في الأسهم غير المتداولة المدرجة ضمن حقوق المساهمين في نهاية السنة 155.9 مليون دولار أمريكي (2015: 165.9 مليون دولار أمريكي).

(ج) مخاطر تحويل العملات الأجنبية

تمثل مخاطر تحويل العملات الأجنبية مخاطر فقدان قيمة موجودات مسجلة بعملة أجنبية أو زيادة قيمة مطلوبات مسجلة بعملة أجنبية نتيجة لتقلبات أسعار الصرف التي ليست في صالح العملة الرئيسية / عملة إعداد القوائم المالية للشركة.

تقوم الشركة بتحديد مخاطر تحويل العملات الأجنبية على مستويين: (أ) مخاطر المعاملات؛ و(ب) المخاطر الهيكلية. وتنشأ مخاطر المعاملات عندما تقوم الشركة بتمديد القرض أو تقترض بعملة أجنبية، أي بخلاف عملة إعداد القوائم المالية / العملة الرئيسية للشركة. تحدث المخاطر الهيكلية عندما يكون هناك عدم تطابق بين التدفقات النقدية الواردة والتدفقات النقدية الصادرة، المسجلة بالعملات الأجنبية. ويتم قياس المخاطر الهيكلية لتحويل العملات الأجنبية عن طريق تحديد فجوات العملات بين الموجودات والمطلوبات المصنفة حسب مختلف الأعمار وفقاً لتواريخ استحقاقها، في جميع أنحاء الشركة.

يقوم مجلس الإدارة بوضع حدود لمستوى المخاطر لكل عملة وبشكل إجمالي لكل من المراكز خلال الليل وخلال اليوم، ويتم مراقبتها يوميا.

ويخلص الجدول التالي تعرض الشركة لمخاطر العملات الأجنبية للشركة كما في 31 ديسمبر. كما يشتمل الجدول على الموجودات والمطلوبات للشركة وأموال المركز الرئيسي بالقيمة الدفترية، والمصنفة بالعملات الرئيسية.

3- إدارة المخاطر المالية - تنمة 2-3 مخاطر السوق - تنمة

(ج) مخاطر تحويل العملات الأجنبية - تنمة

تركزات مخاطر العملات - الأدوات المالية:

الإجمالي	أخرى	جنيه استرليني	دينار بحريني	ريال سعودي	درهم إماراتي	يورو	دولار أمريكي	كما في 31 ديسمبر 2016
544,707	657	117	171	15,993	829	249	526,691	نقد وودائع لدى البنوك
11,682	5,175	-	1,687	-	-	-	4,820	موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
								استثمارات في أوراق مالية:
558,636	14,068	-	-	11,941	-	39,865	492,762	- متاحة للبيع
15,769	48	-	-	-	-	-	15,721	- مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق
247,873	-	-	-	12,502	-	17,932	217,439	حسابات مكشوفة لدى البنوك وقروض وسلف
269,503	102,755	-	-	79,019	-	-	87,729	مساهمات
22,010	-	-	-	-	-	-	22,010	ممتلكات وآلات ومعدات واستثمارات عقارية
16,538	2	2	582	352	-	760	14,840	موجودات أخرى
1,686,718	122,705	119	2,440	119,807	829	58,806	1,382,012	إجمالي الموجودات المالية
(32)	-	-	-	-	-	-	(32)	أدوات مالية مشتقة
(537,095)	-	(7)	(53)	(3,655)	(835)	(55,461)	(477,084)	ودائع
(16,982)	-	-	(3,320)	(9,881)	-	(330)	(3,451)	مطلوبات أخرى
(554,109)	-	(7)	(3,373)	(13,536)	(835)	(55,791)	(480,567)	إجمالي المطلوبات المالية
(38,163)	(1,905)	-	-	955	-	503	(37,716)	احتياطي القيمة العادلة
1,094,446	120,800	112	(933)	107,226	(6)	3,518	863,729	صافي المراكز المفتوحة

3- إدارة المخاطر المالية - تنمة

2-3 مخاطر السوق - تنمة

(ج) مخاطر تحويل العملات الأجنبية - تنمة

الإجمالي	أخرى	جنيه استرليني	دينار بحريني	ريال سعودي	درهم إماراتي	يورو	دولار أمريكي	
كما في 31 ديسمبر 2015								
1,785,808	143,332	154	11,994	115,450	80,472	58,269	1,376,137	إجمالي الموجودات المالية
(704,962)	(1,870)	(128)	(10,239)	(14,526)	(845)	(58,259)	(619,095)	إجمالي المطلوبات المالية
(41,102)	(35,115)	-	-	619	-	(81)	(6,525)	احتياطي القيمة العادلة
<u>1,039,744</u>	<u>106,347</u>	<u>26</u>	<u>1,755</u>	<u>101,543</u>	<u>79,627</u>	<u>(71)</u>	<u>750,517</u>	صافي المراكز المفتوحة

يعتبر الدولار الأمريكي العملة الوظيفية للشركة، وبالتالي لا تتعرض الشركة لمخاطر العملات الأجنبية المسجلة بالدولار الأمريكي. تم عرض الأرصدة للمعلومية فقط.

3-3 مخاطر السيولة

يتم تصنيف مخاطر السيولة على أنها عدم مقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية بسبب عدم تطابق الاستحقاقات بين الموجودات والمطلوبات. وتشتمل مخاطر السيولة على كل من مخاطر سيولة التمويل ومخاطر السيولة في السوق. وتقوم إدارة مخاطر السيولة بضمان توفر الأموال في جميع الأوقات لتلبية المتطلبات التمويلية للشركة. ولتقويم وقياس وإدارة ومراقبة مخاطر السيولة، تتواجد سياسات لازمة وإجراءات وأنظمة تقنية معلومات. وتقوم لجنة الموجودات والمطلوبات بالشركة بإدارة عملية الحوكمة والرقابة التي تغطي أنشطة إدارة مخاطر السيولة، مما يسهل عملية اتخاذ القرار من خلال إدارة سيولة مطلعة.

تقوم الشركة بقياس مخاطر السيولة قصيرة وطويلة الأجل من خلال منهجية تحليل الفجوة الساكنة. ويتضمن هذا التحليل محفظة استحقاق كافة التدفقات النقدية الواردة في قائمة المركز المالي ضمن أعمار محددة، لتحديد عدم التطابق عبر فترة زمنية على أساس التدفقات النقدية التعاقدية والمتوقعة. توجد حدود فجوات لإدارة الموجودات والمطلوبات من أجل المراقبة الفعالة للسيولة.

لدى الشركة خطة تمويل محتملة لإدارة السيولة في حالة حدوث خلل كبير في مقدرة الشركة على تمويل بعض أو كل أنشطتها في الوقت المناسب وبتكلفة معقولة. تحتفظ الشركة باستثمارات كافية على شكل موجودات سائلة مثل ودائع بين البنوك وأذونات خزانة. بالإضافة إلى ذلك، تعتمد الشركة أيضاً على الموجودات التجارية والأوراق المالية الأخرى لتوفير مصادر إضافية من السيولة.

3- إدارة المخاطر المالية - تمة

3-3 مخاطر السيولة - تمة

1-3-3 تحليل استحقاق الموجودات والمطلوبات

يعرض الجدول أدناه تحليل الموجودات والمطلوبات وفقاً للتواريخ المتوقع استردادها أو سدادها فيها:

الإجمالي	بدون تاريخ استحقاق محدد	أكثر من 12 شهراً	أقل من 12 شهراً	
كما في 31 ديسمبر 2016				
الموجودات				
544,707	-	-	544,707	نقد وودائع لدى البنوك
استثمارات:				
586,087	7,295	465,406	113,386	أوراق مالية
269,503	269,503	-	-	مساهمات
247,873	-	131,427	116,446	قروض وسلف
14,125	14,125	-	-	ممتلكات ومعدات
7,885	7,885	-	-	استثمارات عقارية
16,538	414	71	16,053	موجودات أخرى
<u>1,686,718</u>	<u>299,222</u>	<u>596,904</u>	<u>790,592</u>	إجمالي الموجودات
المطلوبات				
537,095	-	-	537,095	ودائع
32	-	-	32	أدوات مالية مشتقة
<u>16,983</u>	<u>3,176</u>	<u>8,592</u>	<u>5,215</u>	مطلوبات أخرى
<u>554,110</u>	<u>3,176</u>	<u>8,592</u>	<u>542,342</u>	إجمالي المطلوبات
<u>1,132,608</u>	<u>296,046</u>	<u>588,312</u>	<u>248,250</u>	الصافي
-	<u>1,132,608</u>	<u>836,562</u>	<u>248,250</u>	فجوة السيولة المتراكمة

3- إدارة المخاطر المالية - تنمة

3-3 مخاطر السيولة - تنمة

1-3-3 تحليل استحقاق الموجودات والمطلوبات - تنمة

الإجمالي	بدون تاريخ استحقاق محدد	أكثر من 12 شهراً	أقل من 12 شهراً	
كما في 31 ديسمبر 2015				
الموجودات				
769,917	-	-	769,917	نقد وودائع لدى البنوك
استثمارات:				
534,179	15,683	438,699	79,797	أوراق مالية
284,053	284,053	-	-	مساهمات
160,219	-	20,000	140,219	قروض وسلف
14,095	14,095	-	-	ممتلكات ومعدات
6,191	6,191	-	-	استثمارات عقارية
17,154	415	-	16,739	موجودات أخرى
<u>1,785,808</u>	<u>320,437</u>	<u>458,699</u>	<u>1,006,672</u>	إجمالي الموجودات
المطلوبات				
688,244	-	-	688,244	ودائع
110	-	-	110	أدوات مالية مشتقة
16,608	2,684	8,072	5,852	مطلوبات أخرى
<u>704,962</u>	<u>2,684</u>	<u>8,072</u>	<u>694,206</u>	إجمالي المطلوبات
<u>1,080,846</u>	<u>317,753</u>	<u>450,627</u>	<u>312,466</u>	الصافي
-	<u>1,080,846</u>	<u>763,093</u>	<u>312,466</u>	فجوة السيولة المتراكمة

3- إدارة المخاطر المالية - تمة

3-3 مخاطر السيولة - تمة

2-3-3 التدفقات النقدية غير المشتقة

يعرض الجدول أدناه التدفقات النقدية المستحقة على الشركة بموجب المطلوبات المالية غير المشتقة، وذلك حسب الاستحقاقات التعاقدية المتبقية بتاريخ قائمة المركز المالي. وتمثل المبالغ الموضحة في الجدول التدفقات النقدية التعاقدية غير المخصصة:

الإجمالي	12-3 شهراً	3-1 أشهر	
كما في 31 ديسمبر 2016			
المطلوبات			
537,035	77,228	459,807	ودائع
6,470	3,352	3,118	مطلوبات أخرى
<u>543,505</u>	<u>80,580</u>	<u>462,925</u>	إجمالي المطلوبات (حسب تواريخ الاستحقاق التعاقدية)
كما في 31 ديسمبر 2015			
المطلوبات			
688,244	244,042	444,202	ودائع
8,115	4,470	3,645	مطلوبات أخرى
<u>696,359</u>	<u>248,512</u>	<u>447,847</u>	إجمالي المطلوبات (حسب تواريخ الاستحقاق التعاقدية)

إن الموجودات المتاحة للوفاء بكافة المطلوبات وتغطية التزامات القروض القائمة، تشمل على النقد والودائع لدى البنوك، والمبالغ تحت التحصيل، والقروض والسلف للبنوك، وحسابات العملاء المكشوفة لدى البنوك والقروض والسلف للعملاء. كما أن الشركة قادرة على مواجهة أي تدفقات نقدية صادرة غير متوقعة من خلال بيع الأوراق المالية، أو توفير مصادر تمويل إضافية.

3- إدارة المخاطر المالية - تنمة

3-3 مخاطر السيولة - تنمة

3-3-3 التدفقات النقدية المشتقة

يوضح الجدول أدناه استحقاق الشركة للتدفقات النقدية المتعاقد عليها للمشتقات:

الإجمالي	5-1 سنوات	12-3 شهراً	3-1 أشهر	لغاية شهر واحد	
كما في 31 ديسمبر 2016					
مشتقات مقنتاة لغرض المتاجرة					
مشتقات عملات أجنبية:					
33,141	-	-	-	33,141	تدفقات نقدية صادرة
33,122	-	-	-	33,122	تدفقات نقدية واردة
<u>33,141</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>33,141</u>	إجمالي التدفقات النقدية الصادرة
<u>33,122</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>33,122</u>	إجمالي التدفقات النقدية الواردة
كما في 31 ديسمبر 2015					
مشتقات مقنتاة لغرض المتاجرة					
مشتقات عملات أجنبية:					
116,918	-	7,197	41,757	67,964	تدفقات نقدية صادرة
116,808	-	7,184	41,714	67,910	تدفقات نقدية واردة
<u>116,918</u>	<u>-</u>	<u>7,197</u>	<u>41,757</u>	<u>67,964</u>	إجمالي التدفقات النقدية الصادرة
<u>116,808</u>	<u>-</u>	<u>7,184</u>	<u>41,714</u>	<u>67,910</u>	إجمالي التدفقات النقدية الواردة

3- إدارة المخاطر المالية - تمة

3-3 مخاطر السيولة - تمة

4-3-3 التزامات القروض والضمانات المالية والقبولات والبنود الأخرى غير الواردة في قائمة المركز

المالي

تشتمل التعهدات المتعلقة بالائتمان على تعهدات لمنح الائتمان، واعتمادات مستندية وضمانات احتياطية تم إعدادها لتلبية متطلبات عملاء الشركة.

كانت شروط استحقاق التعهدات والالتزامات المحتملة المتعلقة بالائتمان كما في 31 ديسمبر على النحو التالي:

الإجمالي	1 - 5 سنوات	أقل من سنة	
31 ديسمبر 2016			
20,352	-	20,352	التزامات قروض
14,028	13,333	695	ضمانات وقبولات وتسهيلات مالية أخرى
34,380	13,333	21,047	الإجمالي
31 ديسمبر 2015			
41,772	-	41,772	التزامات قروض
17,846	13,333	4,513	ضمانات، وقبولات وتسهيلات مالية أخرى
59,618	13,333	46,285	الإجمالي

- أ. تم إظهار الاستحقاقات أعلاه على أساس تواريخ تجديد الأسعار التعاقدية أو الاستحقاق، أيهما يحدث أولاً.
- ب. تمثل التعهدات لمنح الائتمان التعهدات التعاقدية لمنح قروض وسلف متجددة. لدى التعهدات بشكل عام تواريخ انتهاء محددة أو بنود فسخ أخرى، وتتطلب عادة دفع أتعاب. وحيث أن التعهدات يمكن أن تنتهي بدون استخدامها، فإن إجمالي مبالغ العقود لا يمثل بالضرورة المتطلبات النقدية المستقبلية.
- ج. تلزم الاعتمادات المستندية والضمانات الاحتياطية الشركة بتسديد الالتزامات نيابة عن العملاء في حالة إخفاق العميل عن السداد وفقاً لبنود العقود. وقد يكون للاعتمادات المستندية مخاطر سوقية إذا صدرت أو تم تمديدها على أساس سعر فائدة ثابت.
- د. لدى الشركة التزامات استثمارية بمبلغ 87.8 مليون دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 2016 (31 ديسمبر 2015: 91.9 مليون دولار أمريكي).

3- إدارة المخاطر المالية - تنمة

3-4 اختبار الجهد (الإجهاد)

يشير اختبار الجهد إلى مجموعة من التقنيات المستخدمة لتقويم تعرض مؤسسة مالية أو النظام بأكمله إلى أحداث استثنائية ولكن معقولة. يعتبر اختبار الإجهاد أداة هامة لإدارة المخاطر يتم استخدامها من قبل البنوك كجزء من إدارة المخاطر الداخلية. كما يقوم اختبار الإجهاد بتنبه إدارة البنك إلى وجود نتائج غير متوقعة سلبية تتعلق بالعدد من المخاطر وتوفر مؤشراً إلى حجم رأس المال الضروري لاستيعاب الخسائر في حالة حدوث صدمات كبيرة. وعلاوة على ذلك، يعتبر اختبار الإجهاد أداة تكمل منهجيات وتدبير إدارة المخاطر الأخرى. تبنت الشركة منهجية تحليل الحساسية بشأن اختبار الإجهاد نظراً لبراطته وقامت بتوحيد اختبارات الحساسية المختلفة إلى اختبار الإجهاد ذي العوامل متعددة.

يغطي إطار اختبار الإجهاد مخاطر الائتمان والسوق ومخاطر السيولة ويحتوي على ثلاثة مستويات من الصدمات تحت كل سيناريو. ويتم تحديد هذه المستويات الثلاثة من الصدمات على أنها (1) منخفضة و (2) متوسطة، و (3) مرتفعة. كما يعكس هذا التصنيف شدة الصدمات وحجم تأثيرها.

3-5 القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية

(أ) الأدوات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة

بالنسبة للأدوات المالية التي تتم المتاجرة بها في سوق نشط، فإن تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية يتم على أساس أسعار السوق المتداولة وأسعار عروض التجار. ويتضمن ذلك أسهم الشركات المتداولة وأدوات الدين المتداولة في أسواق المال الرئيسية (مثل فايننشال تايمز للأوراق المالية وسوق نيويورك المالي) وأسعار الوسطاء مثل «بلوم بيرغ» و «رويتز».

تعتبر الأداة المالية متداولة في سوق نشط إذا كانت الأسعار متوفرة بسهولة وبشكل منتظم من عمليات التبادل أو التجار أو الوسطاء أو المجموعة الصناعية أو خدمات التسعير، أو الوكالات النظامية، وهذه الأسعار تمثل معاملات السوق الفعلية والمتكررة بشكل منتظم وفق شروط تعامل عادل. وفي حالة عدم الوفاء بالشروط المذكورة أعلاه، فإن السوق يعتبر سوقاً غير نشط. وتتمثل المؤشرات على أن السوق غير نشط في وجود فرق كبير بين سعر العرض والطلب أو زيادة جوهرية في الفرق بين سعر العرض والطلب أو هناك عدد قليل من العمليات التي تمت مؤخراً.

بالنسبة لكافة الأدوات المالية الأخرى، تحدد القيمة العادلة باستخدام طرق التقويم، وبموجب طرق التقويم هذه، يتم تقدير القيمة العادلة من خلال بيانات قابلة للملاحظة فيما يتعلق بأدوات مالية مماثلة، باستخدام طرق لتقدير القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة أو أي طرق تقويم أخرى.

إن القيمة العادلة للمشتقات المالية التي تمت خارج الأسواق النظامية، يتم تحديدها باستخدام طرق التقويم المعترف بها بشكل عام في الأسواق المالية مثل طرق القيمة الحالية. إن القيمة العادلة لعقود الصرف الأجنبي الآجلة تعتمد بشكل عام على أسعار الصرف الحالية لعقود الصرف الآجلة.

(ب) التسلسل الهرمي للقيمة العادلة

يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (7) التسلسل الهرمي لطرق التقويم بناءً على ما إذا كانت المدخلات المستخدمة في طرق التقويم قابلة للملاحظة أم لا. إن المدخلات القابلة للملاحظة تعكس بيانات السوق التي

3- إدارة المخاطر المالية - تنمة

3-5 القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية - تنمة

(ب) التسلسل الهرمي للقيمة العادلة - تنمة

- تم الحصول عليها من مصادر مستقلة، بينما تعكس المدخلات غير القابلة للملاحظة افتراضات الشركة في السوق. وقد نتج عن هذين النوعين من المدخلات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة الآتي:
- المستوى 1 - أسعار متداولة (غير معدلة) في الأسواق النشطة للموجودات والمطلوبات المماثلة. ويتضمن هذا المستوى أسهم الشركات المتداولة وأدوات الدين المتداولة في أسواق المال.
 - المستوى 2 - مدخلات عدا ذات الأسعار المتداولة والمتضمنة في المستوى 1 والقابلة للملاحظة بالنسبة للموجودات أو المطلوبات، سواءً كانت بشكل مباشر (كالأسعار) أو بشكل غير مباشر (مشتقة من الأسعار). ويتضمن هذا المستوى غالبية عقود المشتقات المالية التي تتم خارج الأسواق النظامية، والقروض المتداولة والديون المركبة المصدرية. إن مصادر مؤشرات المدخلات مثل منحني عائد لیبور أو مخاطر ائتمان الأطراف الأخرى هي بلوم بيرغ ورويترز.
 - المستوى 3 - مدخلات لموجودات أو مطلوبات لا تعتمد على بيانات قابلة للملاحظة في السوق (مدخلات غير قابلة للملاحظة). ويتضمن هذا المستوى استثمارات في أسهم وأدوات دين ذات عناصر جوهرية غير قابلة للملاحظة. ويتطلب هذا المستوى استخدام بيانات مالية قابلة للملاحظة، عند توفرها. تأخذ الشركة في الحسبان أسعار السوق المناسبة والقابلة للملاحظة في تقويمها، حيثما كان ذلك ممكناً.

الموجودات والمطلوبات التي تم قياسها بالقيمة العادلة

الإجمالي	المستوى 3	المستوى 2	المستوى 1	
31 ديسمبر 2016				
موجودات مالية مدرجة قيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل:				
4,821	-	-	4,821	- سندات دين
6,861	-	-	6,861	- أسهم شركات
موجودات مالية متاحة للبيع:				
12,375	-	-	12,375	- أسهم شركات
503,228	-	-	503,228	- سندات دين
39,423	39,423	-	-	- صناديق استثمارية
269,503	155,861	-	113,642	- مساهمات
<u>836,211</u>	<u>195,284</u>	<u>-</u>	<u>640,927</u>	إجمالي الموجودات
مطلوبات مالية مدرجة قيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل:				
32	-	32	-	- أدوات مالية مشتقة
<u>32</u>	<u>-</u>	<u>32</u>	<u>-</u>	إجمالي المطلوبات

3- إدارة المخاطر المالية - تمة

3-5 القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية - تمة

(ب) التسلسل الهرمي للقيمة العادلة - تمة

الإجمالي	المستوى 3	المستوى 2	المستوى 1	
31 ديسمبر 2015				
موجودات مالية مدرجة قيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل:				
4,796	-	-	4,796	- سندات دين
15,041	-	-	15,041	- أسهم شركات
موجودات مالية متاحة للبيع:				
8,587	-	-	8,587	- أسهم شركات
450,164	-	6,567	443,597	- سندات دين
34,853	34,853	-	-	- صناديق استثمارية
284,053	165,929	-	118,124	- مساهمات
<u>797,494</u>	<u>200,782</u>	<u>6,567</u>	<u>590,145</u>	إجمالي الموجودات
مطلوبات مالية مدرجة قيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل:				
110	-	110	-	- أدوات مالية مشتقة
<u>110</u>	<u>-</u>	<u>110</u>	<u>-</u>	إجمالي المطلوبات

لا يوجد أي تحويلات بين مستويات القيمة العادلة خلال السنة.

تسوية قياسات القيمة العادلة للمستوى الثالث للأدوات المالية

قامت الشركة بتصنيف أسهم حقوق الملكية غير المتداولة ضمن التسلسل الهرمي للقيمة العادلة. فيما يلي ملخص بتسوية الأرصدة الافتتاحية والختامية للمساهمات في الأسهم غير المتداولة بما في ذلك الحركات:

2015	2016	
170,441	165,929	1 يناير
(4,099)	-	مبيعات
(1,779)	-	تصفية
<u>1,366</u>	<u>(10,068)</u>	إجمالي الأرباح والخسائر المثبتة في الإيرادات الشاملة الأخرى
<u>165,929</u>	<u>155,861</u>	31 ديسمبر

3- إدارة المخاطر المالية - تنمة

3-5 القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية - تنمة

(ب) التسلسل الهرمي للقيمة العادلة - تنمة

(ج) الأدوات المالية غير المقيمة بالقيمة العادلة

في 31 ديسمبر 2016، تم تحديد القيمة العادلة للأدوات المكتتاة حتى تاريخ الاستحقاق، والمسجلة بالتكلفة المطفأة وقدرها 15.7 مليون دولار أمريكي (31 ديسمبر 2015: 20.6 مليون دولار أمريكي)، بمبلغ 15.7 مليون دولار أمريكي (31 ديسمبر 2015: 20.5 مليون دولار أمريكي). إن القيمة العادلة المقدرة للموجودات والمطلوبات المالية الأخرى للشركة بما في ذلك القروض والسلف لا تختلف كثيراً عن قيمتها الدفترية. إن هذه المبالغ مؤهلة للإفصاح عنها ضمن المستوى 2 من الجدول أعلاه.

3-6 إدارة رأس المال

إن أهداف الشركة عند إدارة رأس المال، والذي يتعدى مفهوم «حقوق الملكية»، هي:

- ضمان مقدرة الشركة على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية بحيث يمكنها من استمرار توفير عوائد للمساهمين ومنافع للأطراف الأخرى؛ و
- الاحتفاظ بقاعدة رأسمالية قوية لدعم تطوير أعمال الشركة.

4- التقديرات والأحكام المحاسبية الهامة عند تطبيق السياسات المحاسبية

تقوم الشركة بعمل تقديرات وافتراسات تؤثر على المبالغ الموضح عنها للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية المقبلة. ويتم تقويم التقديرات والأحكام بشكل مستمر بناءً على الخبرة التاريخية وعوامل أخرى تشمل على توقعات بالأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في ظل الظروف السائدة.

خسائر الانخفاض في قيمة القروض والسلف وسندات الدين

تقوم الشركة بمراجعة محافظ القروض وسندات الدين للتأكد من وجود انخفاض في قيمتها على الأقل على أساس نصف سنوي. وعند تحديد فيما إذا كانت هناك خسارة انخفاض في القيمة يجب إدراجها في قائمة الدخل، كما تقوم الشركة بإجراء الأحكام للتأكد من وجود أي بيانات قابلة للملاحظة تقيّد بوجود انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة. وقد تشمل هذه الأدلة على بيانات قابلة للملاحظة تشير إلى حدوث تغيير سلبي في إمكانية السداد من قبل الجهة المقترضة. وتستخدم الإدارة التقديرات على أساس الخبرة التاريخية لخسائر الموجودات التي لها خصائص مخاطر ائتمان وأدلة موضوعية على الانخفاض في القيمة. إن المنهجية والافتراضات المستخدمة في تقدير كل من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية تتم مراجعتها بشكل منتظم لتقليل الفروقات بين خسائر التقديرات والخسائر الفعلية.

الانخفاض في قيمة استثمارات الأسهم المتاحة للبيع

تقوم الشركة بتحديد فيما إذا كان هناك انخفاض في قيمة استثمارات الأسهم المتاحة للبيع عندما يكون هناك انخفاض جوهري أو مستمر في القيمة العادلة أقل من تكلفتها. إن تحديد هذا الانخفاض فيما إذا كان جوهرياً أو مستمراً يتطلب بعض الأحكام. وعند إصدار هذه الأحكام، تقوم الشركة بتقويم، من ضمن عوامل أخرى، فيما إذا كان هناك تدهور في الوضع المالي للشركة المستثمر فيها، وأداء القطاع أو الصناعة، وتغيرات في التكنولوجيا والتدفقات النقدية التشغيلية والتمويلية.

4- التقديرات والأحكام المحاسبية الهامة عند تطبيق السياسات المحاسبية - تنمة

مبدأ الاستمرارية

قامت إدارة الشركة بتقويم مقدرة الشركة على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية، وأنها على قناعة بأنه يوجد لدى الشركة الموارد الكافية للاستمرار في أعمالها في المستقبل المنظور. إضافة إلى ذلك، قامت الإدارة بتقويم الامتثال مع كافة الأنظمة المعمول بها، ونتائج أي دعاوى منظورة، ولا علم لديها بأي أمور هامة يمكن أن تثير شكوكاً هامة حول مقدرة الشركة على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية. وبناءً عليه، يتم الاستمرار في إعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ الاستمرارية.

تصنيف الاستثمارات

عند شراء الاستثمارات، تقرر الإدارة فيما إذا كان من الواجب تصنيفها كاستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، أو مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق، أو متاحة للبيع. تقوم الشركة بتصنيف الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل في حالة شرائها بصورة أساسية لتحقيق أرباح على المدى القصير. ويعتمد تصنيف الاستثمارات المخصصة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل على الطريقة التي تقوم بها الإدارة في مراقبة أداء هذه الاستثمارات. وتصنف الاستثمارات كاستثمارات مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق عندما يوجد لدى الشركة النية الإيجابية والمقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق. وتصنف كافة الاستثمارات الأخرى كاستثمارات متاحة للبيع.

5- النقد والودائع لدى البنوك

يتكون النقد والودائع لدى البنوك كما في 31 ديسمبر من الآتي:

2015	2016	
		نقد وما في حكمه:
9,550	10,617	نقد في الصندوق ولدى البنوك
389,824	299,307	ودائع لأجل تستحق خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الشراء
399,374	309,924	نقد وما في حكمه
370,543	234,783	ودائع لأجل فترة استحقاقها الأصلية أكثر من ثلاثة أشهر
769,917	544,707	الإجمالي

6- الاستثمارات

تتكون الاستثمارات في الأوراق المالية كما في 31 ديسمبر من الآتي:

2015	2016	
(أ) موجودات مالية مدرجة قيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل		
15,041	6,861	أسهم شركات
4,796	4,821	سندات دين
19,837	11,682	الإجمالي
(ب) أوراق مالية متاحة للبيع		
12,212	15,255	أسهم شركات
457,072	516,901	سندات دين
37,184	41,656	صناديق استثمارية
(12,788)	(15,176)	مخصص انخفاض في القيمة
493,680	558,636	الإجمالي
(ج) أوراق مالية مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق		
20,662	15,769	سندات دين
20,662	15,769	الإجمالي
534,179	586,087	إجمالي الاستثمارات

فيما يلي ملخص بحركة الاستثمارات في الأوراق المالية:

الإجمالي		مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق	متاحة للبيع	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	
2015	2016				
436,245	534,179	20,662	493,680	19,837	في 1 يناير
(2,829)	(2,637)	-	(2,612)	(25)	فروقات تحويل عملات أجنبية
186,477	186,407	-	186,407	-	إضافات
(76,726)	(134,117)	(5,000)	(119,398)	(9,719)	استبعادات (بيع واستحقاق واسترداد)
(9,387)	2,148	-	559	1,589	تغير في القيمة العادلة
210	107	107	-	-	إطفاء خصم
189	-	-	-	-	عكس قيد مخصص
534,179	586,087	15,769	558,636	11,682	في 31 ديسمبر

6- الاستثمارات - تنمة

إن الاستثمارات في سندات الدين وقدرها 85,287 ألف دولار أمريكي (2015: 146,708 ألف دولار أمريكي) مرهونة بموجب اتفاقيات إعادة شراء مع بنوك ومؤسسات مالية. خلال العام المالي 2008، ونظراً للظروف الاستثنائية بسبب الأزمة المالية التي حصلت في أسواق المال العالمية، قامت الشركة بإعادة تصنيف أوراق مالية مرتبطة بفائدة من «مدرجة قيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل» - الفئة الفرعية للأوراق المالية المقتناة لأغراض المتاجرة - إلى «مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق». وقد بلغت القيمة العادلة لهذه الأوراق المالية 4,996 ألف دولار أمريكي (2015: 9,829 ألف دولار أمريكي) وقيمتها الدفترية 4,996 ألف دولار أمريكي (2015: 9,864 ألف دولار أمريكي) كما في 31 ديسمبر 2016. في حال أنه لم تتم إعادة تصنيف الأوراق المالية المرتبطة بفائدة إلى «مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق»، فإنه كان سيتم إثبات أرباح القيمة العادلة وقدرها 114 ألف دولار أمريكي (2015: 89 ألف دولار أمريكي) في قائمة الدخل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016.

7 - الاستثمارات في المساهمات في الأسهم

7-1 القيمة العادلة للمساهمات في الأسهم

تتكون الاستثمارات في المساهمات في الأسهم كما في 31 ديسمبر من الآتي:

2015	2016	
118,124	113,642	مدرجة
165,929	155,861	غير مدرجة
<u>284,053</u>	<u>269,503</u>	الإجمالي

7 - الاستثمارات في المساهمات في الأسهم - تنمة
1-7 القيمة العادلة للمساهمات في الأسهم - تنمة

2016			
نسبة الملكية	القيمة العادلة للمساهمة	الأسهم المدرجة	الدولة / المشروع
المملكة المغربية			
33.0	198		شركة رياض السوالم
5.7	6,155	مدرجة	الشركة المغربية للإيجار
	6,353		
المملكة العربية السعودية			
1.8	32,324	مدرجة	الشركة السعودية العالمية للبتروكيماويات (سبكيم)
15.0	16,000		شركة الشرق الأوسط للاستثمار المالي
9.9	4,028		الشركة الوطنية للإنتاج الثلاثي للطاقة
11.1	26,667		شركة بداية لتمويل المنازل
	79,019		
جمهورية السودان			
7.0	15,187		شركة سكر كنانة
2.2	8,055	مدرجة	مجموعة سوداتل للاتصالات المحدودة (سوداتل)
20.8	5,290	مدرجة	بنك الاستثمار المالي
16.4	11,832		شركة أسمنت بربر
30.0	7,491		الشركة العربية للإجارة المحدودة
	47,855		

7 - الاستثمارات في المساهمات في الأسهم - تنمة 1-7 القيمة العادلة للمساهمات في الأسهم - تنمة

2016 تنمة			
نسبة الملكية	القيمة العادلة للمساهمة	الأسهم المدرجة	الدولة / المشروع
جمهورية مصر العربية			
13.7	12,335		الشركة العربية الدولية للفنادق والسياحة
10.0	27,630		الشركة المصرية للبرولين والبولي بروبيلين
10.0	2,879		الشركة الدولية للتأجير التمويلي
	<u>42,844</u>		
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية			
4.2	3,171		بنك المؤسسة العربية المصرفية - الجزائر
25.0	10,694		الشركة العربية للإيجار المالي
	<u>13,865</u>		
المملكة الأردنية الهاشمية			
10.3	36,839	مدرجة	بنك الاستثمار العربي الأردني
8.4	5,090	مدرجة	الشركة العربية الدولية للفنادق
	<u>41,929</u>		
مملكة البحرين			
0.4	4,792	مدرجة	المؤسسة العربية المصرفية
دولة قطر			
15.0	8,700		بنك الاستثمار العربي الأردني
سلطنة عمان			
18.8	15,096	مدرجة	شركة تأجير للتمويل
الشركات العربية المشتركة			
1.7	3,559		الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية
1.1	2,156		الشركة العربية للتعددين
0.4	3,335		برنامج تمويل التجارة العربية
	<u>9,050</u>		
	<u>269,503</u>		الإجمالي

7 - الاستثمارات في المساهمات في الأسهم - تمة 1-7 القيمة العادلة للمساهمات في الأسهم - تمة

2015			
نسبة الملكية	القيمة العادلة للمساهمة	الأسهم المدرجة	الدولة / المشروع
المملكة المغربية			
33.0	198		شركة رياض السوالم
5.7	6,281	مدرجة	الشركة المغربية للإيجار
	<u>6,479</u>		
المملكة العربية السعودية			
2.3	31,497	مدرجة	الشركة السعودية العالمية للبتروكيماويات (سبكيم)
15.0	16,000		شركة الشرق الأوسط للاستثمار المالي
9.9	4,094		الشركة الوطنية للإنتاج الثلاثي للطاقة
11.1	26,667		شركة بداية لتمويل المنازل
	<u>78,258</u>		
جمهورية السودان			
7.0	16,770		شركة سكر كنانة
2.2	7,173	مدرجة	مجموعة سوداتل للاتصالات المحدودة (سوداتل)
20.8	5,170	مدرجة	بنك الاستثمار المالي
16.4	15,136		شركة أسمنت بربر
30.0	9,000		الشركة العربية للإجارة المحدودة
	<u>53,249</u>		
جمهورية مصر العربية			
13.6	12,700		الشركة العربية الدولية للفنادق والسياحة
10.0	27,630		الشركة المصرية للبرولين والبولي بروبيلين
10.0	6,119		الشركة الدولية للتأجير التمويلي
	<u>46,449</u>		
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية			
4.2	3,171		بنك المؤسسة العربية المصرفية - الجزائر
25.0	10,694		الشركة العربية للإيجار المالي
	<u>13,865</u>		

7 - الاستثمارات في المساهمات في الأسهم - تنمة 1-7 القيمة العادلة للمساهمات في الأسهم - تنمة

2015 تنمة			
نسبة الملكية	القيمة العادلة للمساهمة	الأسهم المدرجة	الدولة / المشروع
المملكة الأردنية الهاشمية			
10.3	41,466	مدرجة	بنك الاستثمار العربي الأردني
8.4	<u>4,948</u>	مدرجة	الشركة العربية الدولية للفنادق
	<u>46,414</u>		
مملكة البحرين			
0.4	<u>5,504</u>	مدرجة	المؤسسة العربية المصرفية
دولة قطر			
15.0	<u>8,700</u>		بنك الاستثمار العربي الأردني
سلطنة عمان			
18.8	<u>16,085</u>	مدرجة	شركة تأجير للتمويل
الشركات العربية المشتركة			
1.7	3,559		الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية
1.1	2,156		الشركة العربية للتعددين
0.4	<u>3,335</u>		برنامج تمويل التجارة العربية
	<u>9,050</u>		
	<u><u>284,053</u></u>		الإجمالي

قامت الشركة اعتباراً من عام 2001 بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39) - الأدوات المالية: للإثبات والقياس، مستقبلاً والذي يتطلب إعادة تقويم الاستثمارات المتاحة للبيع بالقيمة العادلة، وإثبات أي أرباح أو خسائر غير محققة تنتج عن إعادة التقويم في احتياطي القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل بدلاً من قائمة الدخل، كما كانت مثبتة سابقاً.

7 - الاستثمارات في المساهمات في الأسهم - تمة

2-7 ربح بيع المساهمات

يتكون ربح بيع المساهمات في الأسهم خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر من الآتي:

2016	
<u>2,458</u>	الشركة السعودية العالمية للبتروكيماويات - المملكة العربية السعودية
<u>2,458</u>	الإجمالي
2015	
2,023	الشركة السعودية للخدمات الفندقية - المملكة العربية السعودية
(83)	شركة رياض السوالم - المغرب - تحت التصفية
<u>320</u>	متحصلات تصفية من الشركة التونسية للبنك - تونس
<u>2,260</u>	الإجمالي

8 - القروض والسلف

تتكون القروض والسلف كما في 31 ديسمبر من الآتي:

2015	2016	
<u>183,320</u>	<u>268,997</u>	قروض وسلف
183,320	268,997	إجمالي القروض والسلف
<u>(23,101)</u>	<u>(21,124)</u>	مخصص انخفاض في قيمة قروض وسلف
<u>160,219</u>	<u>247,873</u>	قروض وسلف، صاف
حركة المخصص:		
11,359	23,101	في 1 يناير
12,219	-	مخصص السنة (انظر إيضاح 22)
(766)	(1,974)	عكس قيد
289	-	محول، صاف ×
<u>-</u>	<u>(3)</u>	حركة أخرى
<u>23,101</u>	<u>21,124</u>	في 31 ديسمبر
16,464	14,487	مخصص انخفاض محدد في القيمة
<u>6,637</u>	<u>6,637</u>	مخصص انخفاض جماعي في القيمة
<u>23,101</u>	<u>21,124</u>	

8- القروض والسلف - تنمة

* خلال السنة، تم تحويل مخصص انخفاض في القيمة وقدره لا شيء (31 ديسمبر 2015: 289 ألف دولار أمريكي) من الالتزامات المحتملة من الاعتمادات المستندية إلى المخصصات العامة للقروض عند تسوية الالتزامات. إضافة إلى ذلك، تم تحويل مخصص انخفاض في القيمة وقدره لا شيء (31 ديسمبر 2015: 39 ألف دولار أمريكي) خاص بالقروض من المخصص الخاص إلى المخصص العام عند تسوية الائتمان. تبلغ القيمة العادلة للضمانات التي تحتفظ بها الشركة بخصوص القروض التي انخفضت قيمتها بشكل فردي لا شيء كما في 31 ديسمبر 2016 (31 ديسمبر 2015: لا شيء).

9- الموجودات الأخرى

تتكون الموجودات الأخرى كما في 31 ديسمبر من الآتي:

2015	2016	
13,337	12,788	إيرادات مستحقة
<u>3,817</u>	<u>3,750</u>	مدينون آخرون
<u>17,154</u>	<u>16,538</u>	الإجمالي

10- الممتلكات والمعدات والاستثمارات العقارية

10-1 الممتلكات والمعدات:

تتكون الممتلكات والمعدات كما في 31 ديسمبر من الآتي:

الإجمالي					
2015	2016	الأثاث والمعدات	المباني ومعدات ها	الأراضي	
					التكلفة:
39,655	40,189	13,405	19,368	7,416	في 1 يناير
-	-	-	-	-	تعديلات
1,953	640	640	-	-	إضافات خلال السنة
<u>(1,419)</u>	<u>(123)</u>	<u>(119)</u>	<u>(4)</u>	<u>-</u>	استبعادات خلال السنة
<u>40,189</u>	<u>40,706</u>	<u>13,926</u>	<u>19,364</u>	<u>7,416</u>	في 31 ديسمبر
					الاستهلاك المتراكم:
(25,303)	(26,094)	(12,546)	(13,548)	-	في 1 يناير
(890)	(610)	(373)	(237)	-	محمل للسنة
<u>99</u>	<u>123</u>	<u>119</u>	<u>4</u>	<u>-</u>	للاستبعادات
<u>(26,094)</u>	<u>(26,581)</u>	<u>(12,800)</u>	<u>(13,781)</u>	<u>-</u>	في 31 ديسمبر
					صافي القيمة الدفترية:
	14,125	1,126	5,583	7,416	في 31 ديسمبر 2016
<u>14,095</u>	<u>859</u>	<u>5,820</u>	<u>7,416</u>	<u>-</u>	في 31 ديسمبر 2015

10- الممتلكات والمعدات والاستثمارات العقارية - تمة

2-10 الاستثمارات العقارية:

تتكون الاستثمارات العقارية، بالصافي كما في 31 ديسمبر من الآتي:

2015	2016	
		التكلفة
30,613	31,636	في 1 يناير
1,023	1,789	إضافات خلال السنة
31,636	33,425	في 31 ديسمبر
		الاستهلاك المتراكم:
(25,345)	(25,445)	في 1 يناير
(100)	(95)	محمل للسنة
(25,445)	(25,540)	في 31 ديسمبر
6,191	7,885	صافي القيمة الدفترية

تبلغ القيمة العادلة للاستثمارات العقارية 22 مليون دولار أمريكي تقريباً كما في 31 ديسمبر 2016 (31 ديسمبر 2015: 25 مليون دولار أمريكي).

11- الودائع

تتكون الودائع كما في 31 ديسمبر من الآتي:

2015	2016	
386,665	432,159	ودائع للبنوك
301,579	104,936	ودائع لغير البنوك
688,244	537,095	الإجمالي

تشتمل الودائع أعلاه على ودايع بموجب اتفاقيات إعادة شراء بلغت قيمتها الدفترية 76.7 مليون دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 2016 (31 ديسمبر 2015: 132.9 مليون دولار أمريكي).

12- الأدوات المالية المشتقة

خلال دورة أعمالها العادية، تقوم الشركة بإجراء أنواع متعددة من المعاملات تتضمن أدوات مالية مشتقة. ويظهر الجدول أدناه القيمة العادلة الإيجابية (موجودات)، والقيمة العادلة السالبة (مطلوبات) للأدوات المالية المشتقة مع المبالغ الاسمية. كما تشير المبالغ الاسمية إلى حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة، ولا تعكس مخاطر السوق أو مخاطر الائتمان.

12- الأدوات المالية المشتقة - تنمة

2016			
القيمة العادلة		مبلغ العقد/ المبلغ الاسمي	
المطلوبات	الموجودات		
			مشتقات مقنتاة لغرض المتاجرة
			مشتقات تحويل عملات أجنبية:
32	13	66,263	مقايضات عملات
<u>32</u>	<u>13</u>		

2015			
القيمة العادلة		مبلغ العقد/ المبلغ الاسمي	
المطلوبات	الموجودات		
			مشتقات مقنتاة لغرض المتاجرة
			مشتقات تحويل عملات أجنبية:
110	-	233,726	مقايضات عملات
<u>110</u>	<u>-</u>		

13- المطلوبات الأخرى

تتكون المطلوبات الأخرى كما في 31 ديسمبر من الآتي:

2015	2016	
4,192	3,999	دائنون ومصاريف مستحقة الدفع
1,859	2,487	إيرادات مؤجلة
9,011	9,637	مزايا موظفين (انظر الجدول أدناه)
1,546	860	فوائد مستحقة
<u>16,608</u>	<u>16,983</u>	الإجمالي

13- المطلوبات الأخرى - تنمة

تتكون مزايا الموظفين كما في 31 ديسمبر من الآتي:

الإجمالي		مخصص الإجازات	مخصص مكافأة نهاية الخدمة	برامج ادخار الموظفين	
2015	2016				
9,246	9,011	939	7,258	814	في 1 يناير
1,959	1,811	741	918	152	إضافات للسنة
(2,194)	(1,185)	(636)	(549)	-	مخصصات مستخدمة
<u>9,011</u>	<u>9,637</u>	<u>1,044</u>	<u>7,627</u>	<u>966</u>	في 31 ديسمبر

بموجب برنامج ادخار الموظفين، تمثل الإضافات للسنة تكلفة المزايا المقدمة من قبل الشركة لموظفيها المشاركين في البرنامج. كما تمثل المخصصات المستخدمة المساهمات الإضافية في برنامج الادخار من قبل الموظفين ناقصاً منها استحقاقات الموظفين المسحوبة بتاريخ الخروج من البرنامج. وقد بلغت المساهمات من قبل الموظفين إلى برنامج الادخار خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 مبلغاً وقدره 68 ألف دولار أمريكي (31 ديسمبر 2015: 59 ألف دولار أمريكي).

14- رأس المال

14-1 المصريح به والمدفوع

يتكون رأس المال، بقيمة اسمية قدرها 1.000 دولار أمريكي للسهم، كما في 31 ديسمبر من الآتي:

2015		2016		
المبلغ	عدد الأسهم	المبلغ	عدد الأسهم	
<u>1,200,000</u>	<u>1,200,000</u>	<u>1,200,000</u>	<u>1,200,000</u>	مصريح به
<u>800,000</u>	<u>800,000</u>	<u>800,000</u>	<u>800,000</u>	مدفوع بالكامل

بتاريخ 8 يونيو 2013، صادقت الجمعية العمومية غير العادية على زيادة رأس المال المصريح به من 800 مليون دولار أمريكي إلى 1.2 مليار دولار أمريكي، وزيادة رأس المال المدفوع من 700 مليون دولار أمريكي إلى 1,050 مليون دولار أمريكي، وذلك من خلال رسملة 175 مليون دولار أمريكي من الأرباح المتبقية خلال السنوات الخمس المقبلة، وسداد الدول الأعضاء على خمسة أقساط سنوية تبدأ في 1 أبريل 2014 (انظر إيضاح 14-2).

14- رأس المال - تنمة

14-1 المصروح به والمدفوع - تنمة

إن ملكية المساهمين كما في 31 ديسمبر هي كما يلي:

2015	2016	نسبة الملكية (%)	
125,422	125,422	15.68	المملكة العربية السعودية
125,422	125,422	15.68	دولة الكويت
125,422	125,422	15.68	الإمارات العربية المتحدة (أبوظبي)
83,871	83,871	10.48	جمهورية العراق
65,543	65,543	8.19	دولة قطر
55,743	55,743	6.97	جمهورية مصر العربية
55,743	55,743	6.97	الجمهورية العربية السورية
55,743	55,743	6.97	دولة ليبيا
21,421	21,421	2.68	جمهورية السودان
13,679	13,679	1.71	مملكة البحرين
13,679	13,679	1.71	الجمهورية التونسية
13,679	13,679	1.71	المملكة المغربية
13,679	13,679	1.71	سلطنة عمان
12,899	12,899	1.61	الجمهورية اللبنانية
12,899	12,899	1.61	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
2,578	2,578	0.32	المملكة الأردنية الهاشمية
<u>2,578</u>	<u>2,578</u>	<u>0.32</u>	الجمهورية اليمنية
<u>800,000</u>	<u>800,000</u>	<u>100.00</u>	الإجمالي

14- رأس المال - تنمة

2-14 المساهمة في زيادة رأس المال

فيما يلي بيان بالمساهمة في زيادة رأس المال كما في 31 ديسمبر:

2015	2016	نسبة الملكية (%)	
10,976	16,464	15.68	المملكة العربية السعودية
10,976	16,464	15.68	دولة الكويت
-	-	15.68	الإمارات العربية المتحدة (أبوظبي)
7,336	11,004	10.48	جمهورية العراق
5,733	8,599	8.19	دولة قطر
4,879	7,319	6.97	جمهورية مصر العربية
-	-	6.97	الجمهورية العربية السورية
2,440	2,439	6.97	دولة ليبيا
1,876	2,814	2.68	جمهورية السودان
1,197	1,795	1.71	مملكة البحرين
1,196	1,791	1.71	الجمهورية التونسية
1,197	1,795	1.71	المملكة المغربية
1,197	1,197	1.71	سلطنة عمان
1,127	1,691	1.61	الجمهورية اللبنانية
1,127	1,691	1.61	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
224	336	0.32	المملكة الأردنية الهاشمية
-	-	0.32	الجمهورية اليمنية
<u>51,481</u>	<u>75,399</u>	<u>100.00</u>	الإجمالي

15- الاحتياطي النظامي

وفقاً للنظام الأساسي للشركة، يتم تحويل 10% من صافي الدخل سنوياً إلى الاحتياطي النظامي حتى يبلغ هذا الاحتياطي 100% من رأس المال المدفوع.

2015	2016	
		حركة الاحتياطي النظامي:
96,310	98,885	الرصيد في بداية السنة
<u>2,575</u>	<u>3,116</u>	إضافات خلال السنة
<u>98,885</u>	<u>102,001</u>	الرصيد في نهاية السنة

16- الاحتياطي العام

خلال السنة الحالية، ووفقاً لقرار الجمعية العمومية رقم 56 بتاريخ 4 يونيو 2016، قررت الجمعية العمومية تحويل مبلغ وقدره 22,799 ألف دولار أمريكي من الأرباح المبقاة إلى الاحتياطي العام. يمكن فقط استخدام الاحتياطي العام من خلال قرار من مجلس الإدارة.

17- احتياطي القيمة العادلة

فيما يلي ملخصٌ بحركة احتياطي القيمة العادلة خلال السنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر:

2015	2016	
		المساهمات في الأسهم:
81,737	44,642	الرصيد في بداية السنة
(37,095)	(8,120)	تغير في القيمة العادلة
44,642	36,522	الرصيد في نهاية السنة
		الأوراق المالية المتاحة للبيع:
3,975	(3,540)	الرصيد في بداية السنة
(7,515)	5,181	تغير في القيمة العادلة
(3,540)	1,641	الرصيد في نهاية السنة
41,102	38,163	إجمالي احتياطي القيمة العادلة

18- صافي الأتعاب والعمولات

2015	2016	
176	799	قروض
299	202	تمويل تجاري
402	283	معاملات إسلامية
(82)	(10)	أخرى
795	1,274	صافي الأتعاب والعمولات

19- صافي ربح (خسارة) الأوراق المالية

2015	2016	
(2,695)	229	أسهم شركات
(390)	1,157	سندات دين
2,384	92	وحدة صناديق ائتمانية
(701)	1,478	الإجمالي

20- الإيرادات الأخرى

2015	2016	
11,446	5,842	قروض مستردة تم شطبها مسبقاً
359	378	مكافآت وبدلات حضور مجالس إدارة المشاريع
937	1,171	أخرى
12,742	7,391	الإجمالي

21- المصاريف العمومية والإدارية

2015	2016	
11,874	11,770	رواتب وما في حكمها
5,492	1,279	أتعاب مهنية واستشارية
785	720	مصاريف مجلس الإدارة
3,527	3,419	أخرى
21,678	17,188	الإجمالي

22- مخصصات الانخفاض في القيمة

2015	2016	
2,190	3,885	أوراق مالية
12,219	(1,974)	قروض وسلف (مستردة) / محملة، صاف
4,000	1,500	مساهمات
18,409	3,411	الإجمالي

23- المعاملات مع الجهات ذات العلاقة وأرصدها

لم يكن لدى الشركة خلال دورة أعمالها العادية معاملات مع جهات ذات علاقة، فيما عدا مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة التنفيذية.

1. فيما يلي بيان بالأرصدة الناتجة عن هذه المعاملات كما في 31 ديسمبر:

2015	2016	
		موظفو الإدارة التنفيذية:
1,918	2,120	مكافأة نهاية الخدمة

2. فيما يلي بيان بإجمالي التعويضات المستحقة و (أو) المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة التنفيذية خلال السنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر:

2015	2016	
785	720	مصاريف أعضاء مجلس الإدارة
450	375	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة المدفوعة
610	639	رواتب ومزايا موظفين قصيرة الأجل
189	202	مكافأة نهاية الخدمة

24- معلومات المقارنة

أعيد تصنيف بعض أرقام المقارنة، عند الضرورة، لكي تتماشى مع عرض القوائم المالية في 31 ديسمبر 2016.

25- عدم الاستقرار السياسي

شهدت بعض الدول العربية التي يوجد للشركة استثمارات فيها عدم استقرار سياسي. تتوقع الإدارة استقرار الأوضاع السياسية في هذه الدول في المستقبل القريب. في حالة الأدوات قصيرة الأجل، استلمت الشركة التسوية عند استحقاق الأدوات. وبناء على المعلومات المتوفرة في تاريخ اعتماد هذه القوائم المالية، فإن الإدارة على ثقة من جدارة هذه الاستثمارات على المدى الطويل، وإمكانية تحصيل قيمتها (بما في ذلك المساهمات في الأسهم).

26- اعتماد القوائم المالية

تم اعتماد القوائم المالية المرفقة من قبل مجلس إدارة الشركة بتاريخ 19 جمادى الثاني 1438هـ، (الموافق 18 مارس 2017).



عناوين الشركة

فرع البحرين (بنك جملة):

مبنى الشركة العربية للاستثمار

ضاحية السيف - ص ب 5559 - المنامة - مملكة البحرين

تلفون: 17588888 (973) (عام)، 17588999 (973)

(غرفة التداول)

فاكس: 58888517 (973) (عام)، 17588988 (973)

(غرفة التداول)

سويقت: TAIQ BH BM

البريد الإلكتروني: taic@taicobu.com

المركز الرئيسي:

المملكة العربية السعودية

طريق الملك عبد العزيز

ص ب: 4009 . الرياض 11491

المملكة العربية السعودية

تلفون: 114760601 (966)+

فاكس: 114760514 (966)+

الموقع على الإنترنت: www.taic.com

البريد الإلكتروني: taic@taic.com







www.taic.com